

مشروع قانون المالية..

ميزانية بحجم الطموح

تضع الجزائر قدمها بثبات على عتبة مرحلة مالية جديدة، من خلال ميزانية تاريخية تتجاوز 136 مليار دولار، وهو ما يعكس تحولا جوهريا في منهج تسيير المال العام. وتمزج هذه الميزانية بين دعم الطابع الاجتماعي، وتوسيع الاستثمار العمومي، وتعزيز السيادة الاقتصادية، في وقت يكشف فيه النقاش البرلماني عن رؤية أكثر نضجا، تراهن على النتائج بدل النفقات، وعلى تنويع مصادر النمو بدل الارتهان لعائدات الطاقة...

إيمان عيروس 2



نحو تعاون صناعي وتكنولوجي متكامل..

مجلس الأعمال الجزائري - البلجيكي يعود إلى الحياة

راضية زبانه 4



صحاري بلاند الجزائري

سعر الصرف الرسمي للعملة الرئيسية مقابل الدينار الجزائري:

64.99 USD

GBP 173.1598

EUR 151.1372

USD 130.0776

التمن : 20 دج

العدد 5629 - الإثنين 10 نوفمبر 2025 م الموافق لـ 19 جمادى الأولى 1447 هـ



في تصريح لـ«الأيام نيوز»..

الطيار «طه حديد»
يكشف تورط الإمارات
في دعم حفتر بالسلاح

ربيعة خطاب 8

مشهد يحتاج إلى أكثر من قراءة..

الموانئ الإسبانية تتوقف دعما لفلسطين

سلمى عماري 9



مشروع قانون المرور..

هل تعيد التشريعات الجديدة هبة الطريق؟

طاهر مولود 10



سيلا 28..

الأرقام تُسقط أكذوبة «الجزائري لا يقرأ»

نيسيا قرشي 14

«الأيام نيوز» ترصد آراء الخبراء والمحليين..

الهدنة السودانية بين الأمل الإنساني
ولعبة النفوذ الإقليمي

محمد بوحفص 6

«مخالب الكاتب» لأمين الزاوي..

بيان الوجد الإبداعي وفضيحة الصمت

حساني حمزة 16

من أوراق الدكتور الجزائري «عبد الحميد حاجيات»..

«الترجمة» طريق التكامل الثقافي والإنساني

محمد ياسين رحمة 14 - الجزء الثاني

مشروع قانون المالية..

ميزانية بحجم الطموح

إيمان عبروس

تضع الجزائر قدمها بثبات على عتبة مرحلة مالية جديدة، من خلال ميزانية تاريخية تتجاوز 136 مليار دولار، وهو ما يعكس تحولا جوهريا في منهج تسيير المال العام. وتمزج هذه الميزانية بين دعم الطابع الاجتماعي، وتوسيع الاستثمار العمومي، وتعزيز السيادة الاقتصادية، في وقت يكشف فيه النقاش البرلماني عن رؤية أكثر نضجا، تراهن على النتائج بدل النفقات، وعلى تنويع مصادر النمو بدل الارتهان لعائدات الطاقة.

بأضخم ميزانية في تاريخ البلاد تفوق 136 مليار دولار، قدّمت الحكومة الجزائرية مشروع قانون المالية لسنة 2026، في خطوة تعكس حجم الطموح الاقتصادي الذي تراهن عليه الجزائر الجديدة بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون.

ما بين توسيع الاستثمارات العمومية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتثبيت السيادة المالية، يرسم قانون المالية لسنة 2026 ملامح مرحلة جديدة من التحول العميق نحو اقتصاد متنوع ومستدام، يوازن بين متطلبات التنمية ومكتسبات العدالة الاجتماعية.

وتبرز أهمية هذه الميزانية غير المسبوقة ليس فقط في حجمها القياسي، بل في طبيعتها الموجهة نحو النتائج، حيث لم تعد مجرد حسابات مالية، بل أداة لتجسيد رؤية استراتيجية تضع المواطن في قلب السياسات العمومية، وتحول الموارد إلى مشاريع ملموسة تلمس الحياة اليومية للمجتمع.

وجاءت المداخلات البرلمانية لتكشف عن رؤية جديدة للدولة في تسيير المال العام، تقوم على ميزانية الأهداف والنتائج بدل ميزانية الوسائل التقليدية، في إطار مسار شامل نحو التنمية المستدامة وترشيد الدعم وتعزيز القدرة الشرائية للمواطن.

ويكشف النقاش الدائر حول هذه الميزانية التاريخية عن تحول نوعي في فلسفة الإنفاق العمومي، حيث لم يعد التركيز منصبا فقط على تسيير النفقات التقليدية، بل على توجيه الموارد نحو القطاعات القادرة على خلق القيمة المضافة وتحقيق مردود اقتصادي واجتماعي ملموس. فالأولوية أعطيت هذه السنة لاستكمال المشاريع القاعدية الكبرى، باعتبارها العمود الفقري للتنمية، ولضمان استمرارية النمو عبر تحسين البنية التحتية للنقل، وتوسيع شبكات السكك الحديدية، وتعزيز قدرات إنتاج وتوزيع المياه، إلى جانب مشاريع الإسكان التي تشكل رافعة اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

وفي المقابل، حافظت الميزانية الجديدة على الطابع الاجتماعي للدولة بطريقة أكثر هيكلية، إذ رُصدت اعتمادات معتبرة لدعم السكن، التربية، الصحة، النقل العمومي، وبرامج التنمية المحلية، بما يعكس رغبة واضحة في تقليص الفوارق وتحسين نوعية الخدمات العمومية. ويبرز هذا الخيار استمرار



النائب هاني محمد

النائب هاني محمد عضو لجنة المالية

والميزانية في تصريح لـ«الأيام نيوز»:

«ميزانية 2026... دعم للإنتاج وأفاق واسعة للاستثمار»

ومن جهته، اعتبر النائب هاني محمد، عضو لجنة المالية والميزانية، أن قانون المالية 2026 يكرس الرؤية الاقتصادية الجديدة التي أعلنها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والمبنية على دعم الإنتاج الوطني، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

وأوضح أن الدولة الجزائرية ماضية في الحفاظ على الطابع الاجتماعي للميزانية، لكنها في الوقت ذاته تفتح آفاقا جديدة للاستثمار، من خلال منح امتيازات ضريبية وتشجيعية للمستثمرين في مختلف القطاعات، لا سيما الزراعة، الصناعة، والمناجم.

وأضاف أن أولويات الإنفاق في هذا القانون خصصت أساسا لاستكمال المشاريع القاعدية المتوقفة، ودفع عجلة التنمية المحلية في قطاعات السكن والأشغال العمومية والنقل، باعتبارها ركائز الاقتصاد الوطني.

وتندرج مناقشة قانون المالية لسنة 2026 ضمن مرحلة اقتصادية تسعى فيها الجزائر إلى تعزيز الإنتاج الوطني وتقوية القاعدة الصناعية باعتبارها محورا رئيسيا للنمو. وتأتي هذه التحولات في ظل مساعٍ لتوسيع مصادر التمويل العمومي، وتنويع الإيرادات بعيدا عن تقلبات أسواق الطاقة، عبر دعم المشاريع المنتجة وتسهيل ولوج المستثمرين إلى البيئة الاقتصادية. كما تراهن الدولة على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين بوصفها عاملا داعما للدورة الاقتصادية، من خلال المحافظة على الطابع الاجتماعي للإنفاق، وتوجيه الموارد نحو القطاعات التي تلمس الحياة اليومية للسكان.

في المقابل، يشكل الاستثمار رافعة أساسية في التوجهات الجديدة للمالية العمومية، خصوصا بعد اعتماد آليات ضريبية جديدة تشجع على إنشاء الشركات وتوسيع النشاط في قطاعات الزراعة والصناعة والمناجم. وتزايد أهمية هذه الخيارات مع التزام الحكومة باستكمال المشاريع القاعدية الكبرى في السكن، النقل، والأشغال العمومية، باعتبارها العمود الفقري لأي تنمية مستدامة. ومع هذه الديناميكية المتوازنة بين الدعم الاجتماعي والتحفيز الاقتصادي، تبدو ميزانية 2026 جزءا من مسار أوسع يهدف إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على خلق الثروة ومواجهة المتغيرات الدولية.

والاقتصادي، وتجسيد رؤية 2027 التي تسعى للوصول إلى مداخيل تصل إلى 400 مليار دولار سنويا بفضل تنويع الاقتصاد.

وأشار إلى أن القطاعات التي حظيت بأولوية كبرى في الإنفاق هي: السكن، التربية، الصحة، التعليم العالي، والدعم الاجتماعي، مضيفا أن الدولة تؤكد من جديد تمسكها بسياسة الدعم الاجتماعي كخيار استراتيجي لا تراجع عنه، مع السعي لترشيده ليستفيد منه فعلا من هم في أمس الحاجة إليه.

إصلاحات مالية دون ضرائب جديدة

ومن بين النقاط التي لقيت ارتياحا واسعا داخل اللجنة، تأكيد الحكومة على عدم فرض أي زيادات في الضرائب المباشرة أو غير المباشرة خلال سنة 2026.

وقال النائب زنطار سالم أن هذا القرار يعكس التزام الدولة بدعم استقرار السوق وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المتقلبة.

كما أوضح أن الحكومة أقيمت على إجراءات تسهيل استيراد المواد الأساسية كاللحوم والحليب والماشية الحية تحضيراً لموسم الأضاحي، وهو ما يعكس حرصها على ضمان وفرة المواد الحساسة والحفاظ على الأسعار المعقولة.

أما في الجانب الصناعي، فأشار النائب إلى أن الجزائر انتقلت فعليا من مرحلة الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد الإنتاج، مبرزا أن قطاع الصناعة سجل ارتفاعا قدره 6,8% في الثلاثي الأخير من السنة، وهو مؤشر على انتعاش الإنتاج الوطني وجاذبية السوق الجزائرية للمستثمرين الأجانب.

وتحسين جودة حياة المواطن، وترسيخ أسس دولة اجتماعية قوية واقتصاد منتج ومتنوع. وتبدو ميزانية 2026، بهذا المعنى، تجسيدا لتوازن دقيق بين متطلبات النمو وحتميات العدالة الاجتماعية، وبين حاجات الاستثمار ورهانات الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يجعلها إحدى أهم الوثائق المالية التي ترسم مستقبل الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة.



النائب زنتور سالم

زنطار سالم نائب عن كتلة الأحرار وعضو

لجنة المالية في تصريح لـ«الأيام نيوز»:

ميزانية 2026... أكبر ميزانية في تاريخ الجزائر

يؤكد النائب زنطار سالم عن كتلة الأحرار وعضو لجنة المالية، أن مشروع قانون المالية لسنة 2026 يمثل نقلة نوعية في حجم الميزانية وتوجهها، إذ تعد هذه الميزانية الأكبر في تاريخ الجزائر، حيث تفوق قيمتها 136 مليار دولار، متجاوزة ميزانية سنة 2025، ما يعكس طموح الدولة في تحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة في مختلف القطاعات الحيوية.

وأوضح النائب زنطار أن الميزانية الجديدة ليست مجرد أرقام، بل هي خطة عمل متكاملة لتحقيق توازن بين الجانب الاجتماعي

الجزائر في التمسك بنموذج اقتصادي يوازن بين الإصلاحات الهيكلية وحماية الفئات الهشة، مع اعتماد مقاربة جديدة تهدف إلى ترشيد الدعم، وتوجيهه نحو مستحقيه الفعليين، من دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين التي تظل أولوية استراتيجية.

كما تتقدم ميزانية 2026 بخطوات ثابتة نحو تعزيز مناخ الاستثمار، من خلال منظومة حوافز ضريبية وجبائية موجهة لتحريك الإنتاج الوطني، وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، خصوصا في قطاعات الزراعة، الصناعة، المناجم، والخدمات اللوجستية. ويأتي ذلك في سياق توجه أوسع نحو بناء قاعدة اقتصادية قوية قادرة على توفير إيرادات مستقرة ومتنوعة، بما يساهم في تخفيف تبعية الاقتصاد للمحروقات، وبدعم رؤية 2027 التي تراهن على رفع مداخيل البلاد بشكل غير مسبوق بفضل تنويع محركات النمو.

وفي سياق مواز، تعكس المؤشرات الاقتصادية المرافقة لمشروع قانون المالية تحسنا تدريجيا في التوازنات الكبرى، مع توقعات بنمو يفوق 4%، وتراجع في مستوى العجز المالي، واستقرار في سعر الدينار، وهي مؤشرات اعتُبرت دليلا على فعالية الإصلاحات المالية المعتمدة خلال السنوات الأخيرة. كما ساهم ارتفاع مداخيل التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات، وتوسع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في توفير هوامش مالية إضافية لتمويل الاستثمار العمومي دون اللجوء إلى الضرائب الجديدة أو الاستدانة الخارجية.

وتبرز من خلال هذه المعطيات العامة ملامح مرحلة جديدة من الحكمة المالية الرشيدة، حيث يجري توجيه الموارد وفق رؤية طويلة المدى تهدف إلى تعزيز السيادة الاقتصادية،

وتبرز القراءة الاقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 اتجاهها واضحا نحو تعزيز أسس الاستقرار المالي عبر جملة من الإصلاحات التي باشرتها الدولة خلال السنوات الأخيرة، والتي شملت تحديث المنظومة الجبائية، ترشيد النفقات، وتحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية العمومية. كما ساهم ارتفاع مستويات التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات، وتوسع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في توفير هامش أوسع لتمويل الاستثمار العمومي دون اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو المديونية الخارجية، وهو ما اعتُبر نقطة قوة في التقييمات الدولية لأداء الاقتصاد الجزائري.

وتتلاقى التوجهات الحالية مع المساعي الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات، خصوصا في ظل تقلبات أسعار الطاقة عالميا. فتركيز الحكومة على مشاريع إنتاج الغذاء، وتطوير الصناعة المحلية، وتعزيز البنية اللوجستية والنقل، يتماشى مع رؤية لتحقيق سيادة اقتصادية تدريجية. كما أن تحسن مؤشرات احتياطي الصرف، واستقرار الدينار، وتراجع نسبة العجز، يعكس انتقالا تدريجيا من مرحلة معالجة الاختلالات إلى مرحلة بناء توازنات دائمة، بما يدعم ثقة الشركاء الدوليين والمستثمرين في مسار الإصلاحات الجارية.

توازن مالي ورؤية اجتماعية

كما يجمع النواب على أن قانون المالية 2026 ليس مجرد أرقام أو بيانات حسابية، بل هو خطة طريق اقتصادية واجتماعية متكاملة، تهدف إلى تعزيز السيادة المالية للجزائر، وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر دعم الفئات الهشة دون المساس باستقرار السوق.

وفي ختام النقاشات، أكد أعضاء لجنة المالية أن هذه الميزانية، رغم ضخمتها، تدار بروح المسؤولية والتوازن، بين حماية المواطن البسيط وتشجيع المستثمر، وبين دعم القطاعات الاجتماعية وتحفيز الاقتصاد الوطني على النمو الذاتي.

ميزانية 2026 تؤسس لمرحلة جديدة من الحوكمة المالية الرشيدة، وتعكس إصرار الجزائر على مواصلة الإصلاح، وتثبت مرة أخرى أن العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب.

النقل وربط المناطق الداخلية بالمراكز الاقتصادية الكبرى. كما تراهن الحكومة على هذه المشاريع لخلق مناصب شغل جديدة وتحريك السوق الوطنية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة عبر المشاركة في الورشات المفتوحة عبر مختلف الولايات.

وتنسجم هذه الديناميكية مع الأهداف الاقتصادية المعلنة، التي تسعى إلى رفع معدلات النمو وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. ويعد التركيز على مشاريع السكك الحديدية وتحلية مياه البحر وتحولات المياه جزءا من رؤية طويلة المدى لمعالجة الاختلالات المسجلة في النقل والمياه والطاقة، وهي قطاعات ترتبط مباشرة بجاذبية الاستثمار وتحسين جودة حياة المواطن. كما يتقاطع هذا التوجه مع توقعات بانخفاض التضخم واستقرار الأسعار، ما يسمح بنهضة اقتصادية أكثر ملائمة للنمو خلال السنوات المقبلة.



م. بريش عبد القادر

النائب بريش عبد القادر عضو

لجنة المالية والميزانية في تصريح لـ«الأيام نيوز»:

«رؤية تنموية متكاملة وآفاق واعدة»

ومن جانبه، يرى النائب بريش عبد القادر، عضو لجنة المالية والميزانية، أن مشروع قانون المالية الجديد يعكس وضوح الرؤية الحكومية في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مضيفا أن التحول من منطق التسيير البيروقراطي إلى منطق الأداء والنتائج يعكس نضجا مؤسساتيا في إدارة المال العام.

وأوضح أن كل المؤشرات الاقتصادية من ارتفاع نسب النمو، وتراجع العجز المالي إلى حدود 3,5%، واستقرار سعر الدينار، وتحسن تصنيف الجزائر لدى المؤسسات الدولية تؤكد أن البلاد تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق استقلال مالي واقتصادي تدريجي، بفضل إصلاحات هيكلية مدروسة.

أولويات الإنفاق وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المباشر خيارا ضروريا للحفاظ على استقرار المؤشرات الكبرى، وتحسين الأداء التنموي، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين.



م. بوثلجة علال

بوثلجة علال نائب عن حركة البناء الوطني في تصريح لـ«الأيام نيوز»:

«قفزة نوعية في حجم الإنفاق على التجهيز والاستثمار العمومي»

أما النائب بوثلجة علال عن حركة البناء الوطني، فقد قدّم قراءة تقنية معمقة في تفاصيل الميزانية الجديدة، مؤكدا أن ميزانية 2026 لم تختلف كثيرا في توجهها الاجتماعي عن السنوات السابقة، لكنها عرفت قفزة نوعية في حجم الإنفاق على التجهيز والاستثمار العمومي، بنسبة تفوق 27%.

وأشار إلى أن هذه الزيادة المعتبرة في الإنفاق الاستثماري تهدف إلى استكمال المشاريع الهيكلية الكبرى مثل خطوط السكك الحديدية، الطرقات السريعة، السدود، تحولات المياه، ومحطات تحلية مياه البحر، فضلا عن المشاريع السكنية التي بلغت 360 ألف وحدة سكنية، منها 300 ألف ضمن برنامج «عدل 3».

كما أشار إلى أن نسبة النمو الاقتصادي المتوقعة للسنة المقبلة تبلغ 4,3%، في حين من المنتظر أن يتراجع معدل التضخم، ما يعني تحسنا في القدرة الشرائية واستقرارا في الأسعار.

وتأتي زيادة الإنفاق الاستثماري في مشروع قانون المالية لسنة 2026 في سياق توجه اقتصادي واضح نحو تسريع وتيرة المشاريع القاعدية وإعادة بناء البنية التحتية الوطنية على أسس أكثر صلابة. فقد شهدت السنوات الأخيرة إطلاق مشاريع ضخمة في النقل والري والطاقة، إلى جانب عودة قوية للاستثمار في السكن، في محاولة لتقليص العجز في المرافق الهيكلية وتحسين خدمات



م. مسعود قصري

النائب مسعود قصري عضو لجنة المالية والميزانية في تصريح لـ«الأيام نيوز»:

«مقاربة جديدة... الإنفاق وفق الأهداف لا النفقات فقط»

وفي السياق ذاته، شدد النائب مسعود قصري عضو لجنة المالية والميزانية على أن قانون المالية لسنة 2026 يأتي ضمن مقاربة جديدة قائمة على ميزانية الأهداف والبرامج، التي تسمح بتوجيه الإنفاق نحو النتائج الملموسة، بدل الاقتصر على تغطية النفقات التشغيلية.

وأوضح أن هذه الميزانية الضخمة المقدرة بـ135 مليار دولار وجهت نحو القطاعات الاستراتيجية التي تضمن استقرار الدولة وتنميتها المستدامة، من تعزيز البنية التحتية، إلى حماية الجبهة الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي.

وأضاف أن ميزانية 2026 هي ميزانية استقرار، لأنها لم تفرض أي ضرائب جديدة، وحافظت على الأسعار رغم الاضطرابات العالمية، مما يعزز الثقة في السياسة المالية للدولة.

وتشكل ميزانية 2026 محطة مفصلية في مسار الإصلاحات المالية التي شرعت فيها الدولة خلال السنوات الأخيرة، إذ تأتي في سياق تحوّل واضح نحو اعتماد مقاربة «البرامج والأهداف» التي أثبتت فعاليتها في العديد من التجارب الدولية. هذا التحول يهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام، عبر ربط الاعتمادات المالية بالنتائج المنتظرة، وتقييم مردود المشاريع بدل الاكتفاء بتمويلها سنويا دون قياس أثرها الفعلي على التنمية. كما يعزز هذا التوجه شفافية التسيير وقدرة المؤسسات على مراقبة مسار تقدم البرامج الحكومية بشكل أدق.

وتتوافق هذه الرؤية مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي أطلقتها الجزائر، من تنويع مصادر الدخل إلى دعم الاستثمار وإعادة بناء منظومة التخطيط المالي على أسس حديثة. كما تأتي في ظل ظرف اقتصادي عالمي مضطرب، تميّز بتقلبات أسعار الطاقة وارتفاع تكاليف التمويل، ما يجعل من ضبط



م. السعيد حمسي

النائب السعيد حمسي عضو لجنة المالية والميزانية في تصريح لـ«الأيام نيوز»:

«الطابع الاجتماعي ثابت... والقدرة الشرائية ضمن أولويات الميزانية»

أما النائب السعيد حمسي، عضو لجنة المالية والميزانية فقد شدد على أن «البعد الاجتماعي ظل حاضرا بقوة في قانون المالية الجديد، بل تم تعزيزه باعتمادات مالية إضافية لرفع القدرة الشرائية وتحسين ظروف المعيشة للمواطن».

وأوضح أن القطاعات الاجتماعية كالسكن، التربية، الصحة، والنقل العمومي حظيت بحصة الأسد من الميزانية، مؤكدا أن برنامج «عدل 3» سيحصل على تمويل ضخم لتجسيد آلاف الوحدات السكنية الجديدة، إلى جانب مشاريع السكن الريفي والاجتماعي.

وفي قطاع النقل، كشف حمسي أن الحكومة اعتمدت مادة جديدة تتيح استيراد الحافلات من قبل الخواص والمؤسسات العمومية، تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية بعد حادثة الحافلة المأساوية بالحرّاش، وذلك لتجديد الحظيرة الوطنية للنقل العمومي وتحسين أمن الركاب وراحتهم.

كما تطرق النائب إلى ملف أزمة كباش العيد التي أثارت جدلا السنة الماضية، إذ أكد أن قانون المالية 2026 خصص غلafa ماليا مسبقا لتسهيل استيراد الماشية وضمان وفرتها بأسعار معقولة، تجنباً ل تكرار الأزمة.

التعليم والصحة في صدارة الأولويات

كما أكد حمسي أن قانون المالية الجديد رصد اعتمادات مالية معتبرة لتطوير البنى التحتية التربوية والصحية، حيث سيتم بناء مدارس وثانويات جديدة، وتوسيع الأقسام والمطاعم المدرسية، إلى جانب إنشاء مستشفيات وعيادات متعددة الخدمات في عدد من الولايات، بهدف تقليص الفوارق في التنمية المحلية وتحسين الخدمات للمواطن.

وأشار إلى أن الحكومة أولت أهمية خاصة لبرامج التنمية المحلية عبر تمويل مشاريع البلديات وتحسين الظروف الحياتية للمواطنين في القرى والمناطق النائية.

تشجيع روح المبادرة والشركات الناشئة

ومن بين النقاط المبتكرة التي جاءت في قانون المالية لسنة 2026، المادة التي تخوّل للولاة إنشاء مناطق حرفية ومصغرة لفائدة الشباب، بهدف تسهيل ولوجهم لعالم الاستثمار والمقاولاتية.

ويرى النائب حمسي أن هذا الإجراء يمثل خطوة عملية نحو دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة، وتبسيط الإجراءات الإدارية التي كانت تعيق ولوج الشباب لعالم الأعمال، وهو ما ينسجم مع سياسة الدولة الرامية إلى خلق مناصب شغل مستدامة خارج القطاع العمومي.



نحو تعاون صناعي وتكنولوجي متكامل..

مجلس الأعمال الجزائري - البلجيكي يعود إلى الحياة



راضية زبانه

اتخذت الجزائر خطوة ملموسة نحو تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع أوروبا عبر اللقاء الذي جمع وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، كمال رزيق، بسفير مملكة بلجيكا، جان جاك كيريا، ما أسهم في إعادة إحياء مجلس الأعمال الجزائري - البلجيكي. وتوفر هذه المبادرة فرصة لتطوير التعاون التجاري والاستثماري بما يتجاوز التبادل التقليدي. وقد اعتبر البروفيسور نور الدين شعباني أن المجلس يمثل رسالة عملية للانتقال إلى نموذج شراكة صناعية وتكنولوجية متكاملة، بينما أشار الدكتور صهيب خزار إلى دوره في تسهيل الحوار بين المستثمرين وبناء شراكات استراتيجية مستدامة.

جاء اللقاء الذي جمع الوزير بالسفير، ليؤشر إلى مرحلة جديدة من الانفتاح المتوازن نحو شراكات أوروبية تقوم على المصالح المتبادلة وليس التبعية الاقتصادية، فقد شكّل الاجتماع خطوة عملية لإعادة إحياء مجلس الأعمال الجزائري - البلجيكي، إحدى أبرز الآليات الثنائية لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري، ووسيلة فعالة لترجمة الرغبة السياسية في الانتقال بالعلاقات الاقتصادية من مستوى الحوار إلى ميدان الفعل والتجسيد. هذا اللقاء لا يمكن فهمه بمعزل عن التحولات العميقة التي تشهدها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، التي انتقلت من الدفاع عن الأسواق التقليدية إلى الهجوم الإيجابي عبر بناء شراكات نوعية مع دول الاتحاد الأوروبي على أساس التوازن والندية.

بلجيكا مملكة صغيرة ذات موقع استراتيجي في قلب أوروبا، تجمع بين التنوع الثقافي واللغوي ضمن نظام ملكي دستوري فدرالي. وتُعد عاصمتها بروكسل مركزا سياسيا ودبلوماسيا عالميا، إذ تحتضن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ورغم صغر مساحتها، تُعد بلجيكا قوة اقتصادية مؤثرة بفضل صناعاتها المتقدمة في التكنولوجيا والخدمات اللوجستية، وموقعها كمحور للتجارة الأوروبية والعالمية عبر موانئها الكبرى، خصوصا ميناء أنفرس. كما تمثل بوابة أوروبا نحو إفريقيا ومنصة رئيسية للتصدير.

تمتاز بلجيكا كذلك ببيئة أعمال مستقرة وبنية تحتية رقمية متطورة، ما يجعلها من أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية في القارة. كما تلعب شركاتها دورا رائدا في مجالات الطاقة المتجددة، التكنولوجيا النظيفة، والصناعات الدوائية. هذا الدور يجعلها شريكا استراتيجيا للجزائر التي تسعى إلى تنويع اقتصادها والانفتاح على الشراكات المنتجة. ويأتي تفعيل مجلس الأعمال الجزائري - البلجيكي كخطوة عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات، وتسهيل التواصل بين المتعاملين لإزالة العقبات التي تعيق نمو المبادلات التجارية والاستثمارات المشتركة.

في هذا السياق، يوضح البروفيسور شعباني - في حديث لـ «الأيام نيوز» - أن تفعيل مجلس الأعمال الجزائري - البلجيكي يمثل تحولا عمليا في المقاربة الجزائرية تجاه الشركاء الأوروبيين، حيث قال: «إن هذا لا يُعدّ

مجرد إجراء إداري، بل هو رسالة سياسية واضحة تعكس إرادة الجزائر في تجاوز النمط الكلاسيكي للتعاون التجاري القائم على التصدير الأحادي للطاقة، نحو نموذج جديد قائم على التكامل الصناعي والتكنولوجي».



نور الدين شعباني

ويضيف أن «الجزائر تدرك جيدا أن بلجيكا تملك خبرة كبيرة في قطاعات حيوية مثل الصناعة الدوائية، الطاقة المتجددة، التكنولوجيا الزراعية، والنقل البحري، وهي مجالات يمكن أن تشكل قاعدة لتعاون استراتيجي ينسجم مع رؤية الجزائر الاقتصادية الجديدة التي تضع الاستثمار المنتج والتصنيع المحلي في صلب أولوياتها».

خطوة استراتيجية نحو شراكة صناعية وتكنولوجية

تفعيل المجلس يشكل خطوة استراتيجية ضمن مسار التحول الاقتصادي الذي تنتهجه الجزائر منذ إطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادي الجديدة، إذ لا يهدف فقط إلى زيادة حجم المبادلات التجارية، بل إلى إرساء نموذج شراكة متكامل بين البلدين قائم على الاستثمار والإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا. العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وبلجيكا، التي طالما اتسمت بالهدوء والاعتدال، تدخل اليوم مرحلة جديدة يمكن أن تتحول فيها من علاقات تجارية محدودة إلى شراكة اقتصادية نوعية تمتد إلى قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والصناعة الدوائية والرقمنة.

يشير شعباني إلى أن هذا التوجه يعكس «تحولا عميقا في فلسفة التعاون الاقتصادي

الجزائري، القائم على الانتقال من مرحلة

التبادل التجاري البسيط إلى بناء شراكات إنتاجية قادرة على خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني». ويضيف أن «بلجيكا بما تمتلكه من خبرة في مجالات التكنولوجيا الصناعية والابتكار اللوجستي تمثل شريكا مثاليا للجزائر، خاصة وأنها تُعد بوابة أوروبا التجارية نحو إفريقيا، وهو ما يمنح الجزائر فرصة لتوسيع حضورها في السوق الأوروبية من جهة، وتعزيز تموقعها كقوة اقتصادية إفريقية صاعدة من جهة أخرى».

هذا الإطار يمكن أن يكون منصة عملية لتذليل العقبات التي تعترض المتعاملين الاقتصاديين في البلدين، من خلال توفير فضاء دائم للحوار والتنسيق بين المؤسسات العمومية والخاصة، وتسهيل تبادل المعلومات حول المشاريع والاستثمارات المشتركة.

تنظيم معارض متبادلة للمنتجات لا يقتصر على كونه واجهة تجارية، بل يُعد وسيلة استراتيجية لبناء جسور الثقة والتفاعل الاقتصادي الحقيقي بين الفاعلين في السوقين. السوق الجزائرية اليوم باتت وجهة جاذبة للمستثمرين الأوروبيين، خصوصا بعد الإصلاحات القانونية التي شملت قانون الاستثمار، وتحرير مجالات الشراكة، ما يفتح المجال أمام دخول شركات بلجيكية متخصصة في الصناعات الخفيفة والطاقت



جان جاك كيريا

المتجددة والتكنولوجيا الزراعية، بينما يمكن للجزائر الاستفادة من الخبرة البلجيكية في التسيير الصناعي والتكنولوجي، بما يدعم أهدافها في تطوير صناعات تحويلية محلية

وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وفي سياق متصل، يشير الدكتور صهيب خزار - في حديث لـ «الأيام نيوز» - إلى أن مجلس الأعمال الجزائري - البلجيكي يشكل أداة عملية لتجسيد سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبتيح للمتعاملين الاقتصاديين منصة للتشاور المباشر وتبادل المعلومات حول احتياجات وأسواق الطرفين، ما يسهل تجاوز العقبات التنظيمية والإجرائية واللوجستية التي تحدّ من تطور التبادلات. ويرى خزار أن «إنشاء آلية دائمة للتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين سيساعد في رسم خارطة طريق واضحة للتعاون، قائمة على تبادل المصالح لا للوعود السياسية».

كما أن الطبيعة التكميلية للاقتصاديين الجزائري والبلجيكي توفر فرصا نوعية لكلا الطرفين، إذ تمتلك بلجيكا خبرة كبيرة في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة وإعادة التدوير، وهي القطاعات التي تسعى الجزائر لتطويرها ضمن استراتيجيتها للتحول الطاقوي والتنمية المستدامة. ويضيف خزار أن التعاون في مجال الأمن الغذائي يمكن أن يكون ركيزة أساسية للعلاقة المستقبلية، خصوصا أن بلجيكا تُعد من الدول الأوروبية الرائدة في التقنيات الزراعية الدقيقة والصناعات الغذائية ذات الجودة العالية، ما يساهم في رفع إنتاجية القطاع الزراعي الجزائري وتحسين جودة منتجاته.

من المعارض إلى تعزيز الموقع الاقتصادي للجزائر

من أبرز نقاط القوة في الشراكة بين البلدين، الخبرة البلجيكية في الخدمات اللوجستية والموانئ، إذ يمكن أن تؤدي دورا محوريا في تطوير البنى التحتية الجزائرية وتحويل الموانئ الوطنية إلى مراكز إقليمية للتجارة في حوض المتوسط وإفريقيا، وهذه المجالات لا توفر فرصا للاستثمار فحسب، بل تعزز مكانة الجزائر كمحور لوجستي وتجاري يربط إفريقيا بأوروبا.

أما المعارض الثنائية للمنتجات الجزائرية والبلجيكية، فهي تمثل منصة عملية لبناء شبكات التعاون وتحويل اللقاءات التجارية إلى شراكات حقيقية على الأرض، وليس مجرد واجهة دعائية، حيث تتيح للشركات البلجيكية الاطلاع عن قرب على القدرات الإنتاجية الجزائرية، بينما تمنح الجزائر فرصة لعرض إصلاحاتها الاقتصادية والحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار الجديد.

توجه الجزائر نحو بلجيكا يعكس رغبتها في تنويع شراكاتها الاقتصادية وتقليص الاعتماد على الأسواق التقليدية، ويظهر سعيها لبناء شراكات متوازنة تقوم على تبادل المنافع ونقل التكنولوجيا، بعيدا عن منطق التبعية الاقتصادية الذي ساد في العقود الماضية. ويشير خزار إلى أن المجلس ليس مجرد آلية إدارية، بل مشروع اقتصادي متكامل يعكس إرادة سياسية جديدة لتكريس التعاون الدولي المتوازن، إذ يُبرز أن الجزائر تراهن على اقتصاد الشراكة لا الريع، وعلى بناء شبكة تحالفات اقتصادية متعددة الاتجاهات تجعلها فاعلا قويا ومستقلا في المشهد الإقليمي والدولي.

بهذا المعنى، يتضح أن مجلس الأعمال الجزائري - البلجيكي يمثل حجر الأساس في بناء تعاون اقتصادي أوروبي - جزائري جديد قائم على التكامل والاحترام المتبادل للمصالح

والسيادة الاقتصادية، بعيدا عن أي تبعية أو إملات. كما أنه يعكس التحول العميق في فلسفة التعاون الاقتصادي الوطني، من الاقتصاد على التبادل التجاري البسيط إلى بناء شراكات إنتاجية وإستراتيجية قادرة على تعزيز التنمية المحلية وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.

ويوفر تفعيل هذا المجلس فضاء مستداما للحوار والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وبتيح متابعة المشاريع المشتركة بشكل مباشر، ما يسهل على المستثمرين اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ويعزز ثقتهم في السوق الجزائرية. وبشكل التنظيم المتكرر للمعارض واللقاءات الثنائية أداة فعالة لتعميق التفاعل التجاري، وبناء جسور طويلة الأمد من الثقة والاعتماد المتبادل بين المتعاملين الاقتصاديين من كلا الطرفين.

«آلية التشاور الدائم بين المتعاملين الاقتصاديين تساعد على تنظيم تعاون واقعي، قائم على المصالح المشتركة لا السياسة»

«مشروع اقتصادي متكامل يعكس إرادة سياسية جديدة لتكريس التعاون الدولي المتوازن»

«بلجيكا بما تمتلكه من خبرة في عدة مجالات تمثل شريكا مثاليا للجزائر»

قفزة الصناعة تتوسع...

أرقام تؤكد عودة الإنتاج الوطني



الأسواق الخارجية في المستقبل القريب، خاصة في إفريقيا حيث الطلب على المنتجات الكيميائية في ارتفاع.

وتشير هذه الديناميكية إلى أن قطاع الكيمياء يسير بخطى ثابتة نحو دورة إنتاجية أكثر استقرارا مقارنة بالفترات السابقة، رغم التحديات المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية. ومع استمرار وتيرة التحديث واستقرار الطلب المحلي، يتوقع أن يتعزز هذا المنحى التصاعدي خلال الفصول المقبلة، ليشكل القطاع إحدى الركائز الداعمة لمسار تحسن الإنتاج الصناعي الوطني ككل.

الجلود والخشب... قفزات لافتة تعيد رسم خريطة النمو

كما تسجل صناعتا الجلود والخشب واحدة من أعلى نسب النمو في المشهد الصناعي الوطني خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025، إذ حققا ارتفاعا استثنائيا بلغ 40,7 بالمائة و131,6 بالمائة على التوالي، ما يعكس ديناميكية إنتاجية غير مسبوقه مقارنة بالفترات السابقة. ويكشف هذا التسارع عن مرحلة توسع حقيقية في هذين القطاعين، المدفوعين بزيادة الطلب المحلي من جهة، وعودة النشاط لدى عدد من الوحدات الإنتاجية التي استفادت من عمليات إعادة تأهيل وتجديد للعتاد من جهة أخرى.

وقد جاء هذا الارتفاع اللافت في قطاع الخشب نتيجة ارتفاع الطلب في ورشات البناء، وتزايد استهلاك المواد الخشبية في الأشغال الكبرى، إلى جانب دخول وحدات جديدة مرحلة الإنتاج الفعلي بعد عمليات تحديث واسعة. كما ساهمت عودة نشاط المقاولات الصغيرة والمتوسطة في خلق موجة طلب إضافي على المنتجات الخشبية، سواء تلك الموجهة للتجارة أو للبناء أو للتجهيزات الداخلية.

أما قطاع الجلود، فقد استفاد من تحسن سلسلة التوريد وارتفاع الطلب من وحدات الصناعات التحويلية، خاصة الأحذية والمنتجات الجلدية التقليدية والصناعات الحرفية. كما ساعدت إجراءات تنظيم نشاط الذبح واسترجاع الجلود الخام في توفير مواد أولية أكثر جودة، ما مكّن المصانع من رفع نسق الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات، في وقت يتزايد فيه الطلب على المنتجات الجلدية محليا كبديل للسلع المستوردة مرتفعة التكلفة.

قائمة، إلا أن المؤشرات الحالية تؤكد أن قطاع مواد البناء استعاد جزءا كبيرا من نشاطه، ويمتلك عوامل قوية للحفاظ على هذا المسار التصاعدي خلال الفصول المقبلة.

تحسن الكيمياء... عودة متدرجة إلى الاستقرار

ويشهد قطاع الصناعات الكيميائية تحسنا ملحوظا بعد تسجيله نموا إيجابيا بلغ 2,5 بالمائة، مقارنة بتراجع حاد في الثلاثي السابق وصلت نسبته إلى 11,1 بالمائة. ويعكس هذا الأداء حالة استعادة تدريجية للقدرة الإنتاجية، خصوصا في الفروع المرتبطة بصناعة الأسمدة، الدهانات، المواد البلاستيكية، والمركبات الكيميائية المستخدمة في الصناعة والصحة والزراعة. ويعد هذا التحسن مؤشرا مهما على عودة التوازن إلى فرع صناعي لطالما تأثر بتقلبات المواد الأولية وسلاسل التوريد.

وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الانتعاش، أبرزها تحسن وتيرة التزود بالمواد الخام المستوردة، واستقرار أسعار بعض المركبات الأساسية في السوق الدولية، إلى جانب جهود وحدات الإنتاج في تكييف عملياتها التقنية لرفع المردودية. كما ساعدت إجراءات التحديث التي باشرها عدد من المصانع، خاصة في خطوط التعبئة والمعالجة الحرارية، على تقليل الفاقد ورفع جودة المنتجات، ما انعكس مباشرة على أرقام الإنتاج.

ويتقاطع تحسن الصناعات الكيميائية مع ارتفاع نشاط قطاعات أخرى تعتمد بشكل كبير على المنتجات الكيميائية، مثل البناء، الزراعة، والصناعات الغذائية. فقد أدى تحسن الطلب المحلي، لا سيما على الأسمدة والمواد البلاستيكية، إلى تحفيز المصانع على رفع وتيرة الإنتاج. كما أن عودة الاستهلاك الصناعي إلى مستواه الطبيعي بعد فترة بطء ساهم في امتصاص جزء معتبر من المخزون ودفع الوحدات الإنتاجية نحو التشغيل الأمثل.

وفي السياق ذاته، بدأت بعض المصانع في الاستفادة من التحفيزات الحكومية التي تسمح بتوسيع خطوط الإنتاج أو استبدال المعدات القديمة، خاصة تلك المتعلقة بمعايير السلامة والحماية البيئية. هذه الإجراءات لم ترفع فقط القدرة الإنتاجية، بل حسنت أيضا مستويات الامتثال للمعايير الدولية، وهو ما يعد شرطا أساسيا لولوج



بعد تسجيله ارتفاعا قويا بلغ 16,7 بالمائة، في واحدة من أعلى نسب النمو عبر مختلف الفروع الصناعية خلال الفترة الأخيرة. ويعكس هذا الأداء الديناميكية التي عرفتها ورشات البناء الكبرى عبر عدة ولايات، مدفوعة بمشاريع السكن، والطرق، والمرافق القاعدية التي عادت للعمل بوتيرة أكبر بعد فترة من التباطؤ. كما يشير هذا التحسن إلى قدرة المصانع المحلية على مواكبة الطلب المتزايد، وهو ما يعكس استقرارا إنتاجيا يعزز ثقة السوق.

ويعود هذا الصعود إلى استئناف عدد من المشاريع الهيكلية وتمويلات إضافية خصصت لورشات السكن والتحسين الحضري، ما أعاد تنشيط الطلب على الإسمنت، الردم، الخرسانة، والمواد الجاهزة. كما ساهمت الزيادة في قدرات الإنتاج نتيجة دخول وحدات جديدة للخدمة، وتطوير خطوط الإنتاج في مصانع قائمة، في توفير كميات أكبر بجودة أكثر استقرارا. ويمثل ذلك تقدما مهما في قطاع كان يعاني سابقا من تفاوت في الإنتاج بين فصل وآخر.

ويتزامن هذا الأداء مع توجهات حكومية تهدف إلى ضمان توفر مواد البناء محليا لتقليل الاعتماد على الواردات وتقاضي أي اختلالات في السوق. فقد انعكست الإجراءات التنظيمية الأخيرة المتعلقة بتسهيل التمويل، ومراقبة الأسعار، ومرافقة المؤسسات الإنتاجية، في توفير بيئة أكثر ملائمة لرفع وتيرة الإنتاج. كما ساعد استقرار أسعار المواد الأولية محليا في تخفيف الضغوط على المصانع وتعزيز هوامش الإنتاج.

ومن جهة أخرى، يشكل انتعاش مواد البناء دعامة مباشرة لقطاعات أخرى، أبرزها السكن والأشغال العمومية، التي تعتمد على انتظام الإمدادات لتنفيذ المشاريع وفق الجداول الزمنية المحددة. ويتوقع أن يساهم هذا الأداء القوي في تقليص آجال الإنجاز في بعض الورشات الكبرى، خاصة تلك المتعلقة ببرامج السكن العمومي والتحول الحضري في المدن الكبرى، ما يعكس ترابعا مباشرا بين تحسن إنتاج مواد البناء ونمو باقي القطاعات.

وتوحي هذه القفزة بأن القطاع يسير نحو مرحلة أكثر نضجا، مع تحسن قدراته الإنتاجية واستيعابه للطلب، واستعداده لمرافقة المشاريع الكبرى المنتظرة خلال السنوات المقبلة. ورغم أن التحديات المتعلقة بالمناولة اللوجستية ورفع القدرة التخزينية لا تزال

على استعادة الانضباط في وتيرة الإنتاج، خاصة بعد سلسلة اضطرابات ظرفية أثرت على الإمدادات خلال الأشهر الماضية، سواء بسبب أعطاب تقنية أو تذبذب في مخزون المواد الأولية.

ويعكس هذا الارتفاع عودة بعض المناجم الكبرى إلى مستويات تشغيل أكثر استقرارا، مع تحسن نسبي في وتيرة الاستغلال داخل مواقع الإنتاج المفتوحة، ما سمح بزيادة تدفق المواد الأولية نحو وحدات التحويل. كما ساهمت إجراءات التنظيم والرقابة التي فُعلت بداية السنة في ضبط إيقاع الإنتاج وتقليص الاختلالات التي كانت تسجل بين فصل وآخر.

ولا يقتصر أثر هذا التحسن على القطاع نفسه، بل يمتد ليشمل صناعات البناء، والإسمنت، والصناعات المعدنية، وهي فروع تعتمد بشكل أساسي على إمدادات مستقرة من مواد مستخرجة من المناجم، ما يعني أن التحسن الحالي قد ينعكس إيجابا على أداء قطاعات أخرى خلال الفصول المقبلة. كما أن عودة المناجم إلى نسق نمو ولو محدود يمنح الصناعة الثقيلة قاعدة أكثر صلبة في ظل تزايد حاجة المشاريع القاعدية لمواد البناء والمعادن.

وفي ظل الاستثمارات الموجهة خلال السنوات الأخيرة نحو تطوير آليات الاستغلال وتحسين ظروف العمل داخل المناجم، يبدو أن هذا القطاع يتجه تدريجيا نحو مرحلة جديدة من التوازن، تصحح الاختلالات السابقة وتزيد من مردودية المواقع النشطة. وقد سمح ذلك بخلق بيئة تشغيل أكثر انتظاما، خاصة في المحاجر التي تشكل رافعة أساسية لمواد البناء، وهو ما يجعل هذه الزيادة بداية لمسار أطول من التحسن.

وتكشف هذه المؤشرات عن قطاع يعود ببطء لكنه بثبات إلى موقعه الطبيعي، كأحد أهم مصادر المواد الأولية للصناعة الوطنية. ورغم أن الارتفاع المسجل ما يزال دون المطلوب لدعم كل احتياجات الفروع الصناعية، إلا أنه يمثل خطوة أولى نحو دورة إنتاج أكثر استمرارية، قد تتفوق أكثر مع استكمال مشاريع الاستثمار الجارية في التنقيب والاستغلال.

قفزة مواد البناء... قطاع يستعيد زخمه

كما يشهد قطاع مواد البناء انتعاشا لافتا

أنور خيرى

تشير أحدث بيانات الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن القطاع الصناعي يواصل اكتساب زخمه التدريجي، بعدما سجل ارتفاعا معتبرا خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025، ما يعكس ديناميكية إنتاجية بدأت تتبلور منذ العام الماضي وتتوسع اليوم عبر أغلب الفروع الصناعية. وتكشف قراءة اقتصادية للبيانات مسار تحول واضح نحو استقرار الإنتاج في القطاعات الكبرى، مقابل تراجع محدود في بعض الفروع، في مؤشر على أن الدورة الصناعية تدخل مرحلة إعادة توازن قد تمتد آثارها إلى النصف الأول من 2026.

يعكس الأداء المسجل في قطاع الطاقة خلال الثلاثي الثاني من 2025 بداية موجة انتعاش جديدة، مع تسجيل ارتفاع معتبر قدره 9,2 بالمائة، وهي زيادة تحافظ على المنحى التصاعدي الذي ظهر منذ السنة الماضية. وتكتسي هذه القفزة أهميتها من كونها تأتي بعد فترة طويلة من التذبذب النسبي، ما يشير إلى استقرار أكبر في دورة الإنتاج وقدرة القطاع على استعادة وتيرة نشاط أكثر انتظاما.

ويبرز التحسن المسجل في فرع المحروقات، الذي أنهى أربعة أرباع من الركود النسبي عبر نمو إيجابي بلغ 1,5 بالمائة، بفضل ارتفاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 3 بالمائة. هذا التطور يعكس نجاح الجهود المبذولة لتحسين أداء الحقول، وضمان مرونة أكبر في عمليات الاستغلال، مع استعادة بعض الوحدات الإنتاجية جاهزيتها الكاملة بعد أشهر من التراجع التقني.

كما ساهم فرع التكرير في تعزيز هذه الديناميكية، بعد تسجيله نموا قويا بنسبة 6,2 بالمائة، ما يعكس ارتفاع الطاقة التشغيلية للمصافي وتحسن قدراتها الإنتاجية. ويعد هذا التحسن مهما، باعتبار أن قدرة التكرير تشكل حلقة أساسية في تغذية الصناعات التحويلية، وهو ما يجعل انعكاساته على باقي السلسلة الصناعية أمرا مرجحا خلال الأشهر المقبلة.

وتكشف هذه المؤشرات مجتمعة عن بداية دورة جديدة من النشاط الطاقوي، تقوم على استقرار الإمدادات وتحسن البنية التقنية وارتفاع القدرة الإنتاجية. ومع استعادة القطاع جزءا كبيرا من مرونته، تتجه الأنظار نحو قدرته على لعب دور أكبر في دعم الصناعات المرتبطة به، خصوصا تلك التي تعتمد على الغاز والطاقة الكهربائية بشكل مكثف.

ومع أن هذه النتائج تبقى ظرفية في جزء منها، إلا أنها تعطي مؤشرا واضحا على أن القطاع يدخل مرحلة أكثر تماسكا، قد تشكل قاعدة صلبة لدعم النمو الصناعي العام. فالتحسن الطاقوي لطالما كان خطوة أولى نحو انتعاش أوسع يشمل بقية الصناعات، وهو ما يجعل هذا التطور نقطة ارتكاز أساسية في قراءة الأداء الاقتصادي للفترة المقبلة.

انتعاش المناجم... عودة الوتيرة التصاعدية

وبعد فترة من التراجع خلال الثلاثي السابق، يستعيد قطاع المناجم والمحاجر زخمه تدريجيا مسجلا ارتفاعا بنسبة 1,2 بالمائة، وهي عودة تبدو مهمة بالنظر إلى الدور المحوري لهذا القطاع في تغذية عدة فروع صناعية أساسية. ويمثل هذا التحسن مؤشرا

«الأيام نيوز» ترصد آراء الخبراء والمحللين..

الهدنة السودانية بين الأمل الإنساني ولعبة النفوذ الإقليمي

محمد بوحفص

في تصريحات حصرية لـ«الأيام نيوز»، قدّم عدد من المحللين والخبراء من السودان والإمارات ومصر قراءات متباينة حول الهدنة المقترحة في السودان ودور «الرباعية الدولية» التي تضم الإمارات ومصر والولايات المتحدة والسودان، في ظل تشابك المصالح الإقليمية وتفاقم الأزمة الإنسانية. فقد انقسمت المواقف بين من يرى في الهدنة فرصة إنسانية مشروطة، ومن يعتبرها غطاء لإعادة تدوير نفوذ الميليشيات وداعميها الخارجيين.

واقعيا لما تصفه العلوم العسكرية الحديثة بحروب الجيل الرابع والخامس، أو الحروب غير المتماثلة، وهي التي لا تُخاض فقط في الميدان، بل تمتد إلى الإعلام والاقتصاد والمعلومات والدبلوماسية، وتُدار بأدوات تجمع بين القوة العسكرية التقليدية والتأثير النفسي والتضليل الإعلامي.

وتضيف أن «مليشيا الدعم السريع تمثل تجسيدا فعليا لهذا النمط من الحروب الحديثة، فهي قوة متعددة الجنسيات لا تعبّر عن الدولة الوطنية، بل عن مشروع خارجي يسعى لتفكيكها من الداخل تحت ذرائع سياسية ودينية متناقضة». وتوضح أن المتحدث باسم المليشيا «أظهر تناقضا صارخا حين أعلن القبض على الصحفي معمر إبراهيم بتهمة دعمه لجيش الحركة الإسلامية، ثم عاد لينفي أن تكون قواته مليشيا، بل زعم أنها قوات نظامية تأسست بقرار من البرلمان الذي كان يتبع نظام الإنقاذ».

وتواصل الباحثة: «هذا التناقض يكشف بوضوح أن الصراع في السودان لا علاقة له بما يُروّج عن مواجهة الإسلاميين أو بقايا النظام السابق، بل هو مخطط ممنهج يهدف إلى استئصال الدولة الوطنية وتمزيق نسيجها السياسي والاجتماعي. إن رفع السلاح ضد مؤسسات الدولة الشرعية لا يمكن تبريره بأي شعار، سواء كان دينيا أو سياسيا أو قريبا، لأن الغاية النهائية واحدة: إسقاط الدولة وتوقيض سيادتها».

وترى العريمي أن الحرب تحولت إلى ساحة اختبار لأدوات النفوذ الإقليمي والدولي، وأن «الأطراف المسلحة المدعومة خارجيا تمارس استراتيجية تدميرية شاملة، لا تستهدف فقط الجيش الوطني، بل تسعى إلى إضعاف الإعلام الحر وإسكات الأصوات المستقلة، كما حدث في واقعة اعتقال الصحفيين، في محاولة لإحكام السيطرة على الوعي العام وإخفاء حقيقة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين».



أمينة العربية

وتختتم بالقول: «من يرفع السلاح في وجه الدولة الوطنية، أيا كانت خلفيته الفكرية أو الدينية، ويهدد مؤسساتها الشرعية، هو متمرّد على القانون وعلى الشعب معا، ومواجهته واجب وطني وإنساني مقدس. إن الدفاع عن الدولة ليس دفاعا عن نظام أو حكومة، بل عن كيان ووجود وهوية، وعلى المجتمع الدولي أن يدرك أن الحياض أمام مثل هذه الحروب غير المتكافئة ليس حياضا، بل مساهمة في استمرار الفوضى».



وأوضح أن «الإمارات استخدمت أدواتها داخل البلاد، وعلى رأسهم المتمرّد محمد حمدان دقلو (حميدتي)، لتأجيج الصراعات الداخلية وإشعال الحرب، مما أدى إلى تهجير ملايين السودانيين وتدمير مشروعات التنمية والبنى التحتية واستنزاف مقدرات الاقتصاد الوطني عبر تمويل عملياتها العسكرية»، ويرى أن ما جرى لم يكن مجرد حرب داخلية، بل مشروع تفكيك شامل مدعوم خارجيا، إذ «لم تكف الآلة العسكرية الممولة من أبوظبي بتدمير المستشفيات والمصانع والجسور، بل طالت انتهاكاتها المساجد ودور العبادة، وأدت إلى كارثة بيئية أصابت الحديقة الوطنية وغابات السنط الغنية بالتنوع البيولوجي، حيث تحولت إلى حقول ألغام ومناطق مدمرة، وتراجع عبور الطيور المهاجرة بنسبة تجاوزت 30 بالمئة وفق دراسات مستقلة».

واختتم قائلا إن «ما يعمي الأبصار عن هذه الحقائق هو المال السياسي الفاسد الذي تستخدمه حكومة الإمارات لتلميع صورتها وتبرير جرائمها في السودان. لقد أصبحت الحقائق جلية، والدمار والخراب شاهدان على تورطها في واحدة من أسوأ الكوارث التي لحقت بوطنا الحبيب».

ومع تصاعد الجدل حول حقيقة الأدوار الإقليمية، تتجه الأنظار إلى تفسيرات مختلفة لطبيعة الصراع وامتداداته. ففي مقارنة أخرى أكثر تركيزا على البعد العسكري والأمني، قدّمت الباحثة الإماراتية أمينة العريمي قراءة مغايرة لما يجري في السودان، مشيرة إلى أن «مليشيا الدعم السريع نموذج للحروب غير المتماثلة وتهديد للدولة الوطنية السودانية».

توضح العريمي أن ما يحدث «يجسد نموذجا

عبد الله إدريس - عرضا أمريكيا للحكومة السودانية يقضي بـ «مسامحة أبوظبي» والتنازل عن ملاحقتها دوليا، وعدم تصنيف مليشيا الدعم السريع كمنظمة إرهابية، مقابل إشراك الإمارات في مشاريع استثمارية كبرى داخل السودان بتمويل أمريكي. صفقة كهذه، إن صحت، تمثّل وجها آخر لمعركة النفوذ التي تتجاوز حدود الخرطوم، وتعيد تعريف «الهدنة» من مبادرة إنسانية إلى أداة تفاوض سياسي في واحدة من أعقد أزمت القرن الإفريقي.



عمر يس حسن

الإمارات والدعم السريع.. مشروع استهداف الدولة

في حديثه لـ «الأيام نيوز»، قدّم عمر يس عمر حسن، مدير مركز الرائد للخدمات الصحفية والإعلامية في السودان، قراءة حادة لمسار الدور الإماراتي في الأزمة السودانية، معتبرا أن «حكومة الإمارات انتهجت خلال السنوات الماضية سياسة تدخل سافرة في الشأن السوداني، تحت لافتة محاربة الإسلام السياسي ومكافحة التطرف الديني، بينما كان الهدف الحقيقي هو إضعاف السودان وتمزيق نسيجه الوطني».

فمع تصاعد العنف الميداني وتدهور الأوضاع الإنسانية في الخرطوم ودارفور، جاءت الدعوة إلى هذا الاجتماع كجزء من محاولة جديدة لاحتواء الأزمة عبر قنوات دبلوماسية تجمع بين أطراف فاعلة ومتناقضة في آن واحد. ومن على منبر الأمم المتحدة، دعا ممثل السودان لدى المنظمة الدولية، رمضان لعامرة، إلى اغتنام ما وصفه بـ «الفرصة النادرة» التي تتيحها الهدنة الإنسانية المقترحة، مؤكدا أن «الهدنة تمثل لحظة حاسمة لوقف القتال وحماية المدنيين وتخفيف المعاناة الهائلة»، مشيرا إلى استعداد الأمم المتحدة للعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتحويل هذه الهدنة إلى جسر حقيقي نحو السلام. محذرا من أن «كل يوم يمرّ من دون ضبط للنفس يجلب مزيدا من المآسي، من عائلات تهرب خوفا وجرائم تهزّ الضمير الإنساني».

ورغم اللغة الدبلوماسية الهادئة التي طغت على الخطاب الأممي، فإنّها تخفي قلقا متزايدا من فشل المساعي السابقة في تحقيق أي اختراق حقيقي، وسط تضارب واضح في المواقف الإقليمية والدولية. فقد تحدّثت تسريبات من واشنطن عن أنّ المفاوضات حول الهدنة ومسار التسوية تُدار بشكل غير مباشر عبر أبوظبي، بوساطة أمريكية، مشيرة إلى أن المظلة الرباعية جاءت بطلب من واشنطن التي تتولى فعليا زمام المبادرة، بينما تلعب الإمارات ومصر أدوارا متباينة بين الوساطة والمصالحة.

أما الصفقة المطروحة على طاولة التفاوض، فتتضمّن - وفق ما كشفه السفير محمد

فمن الجانب السوداني، اتهم عمر يس عمر حسن الإمارات بتأجيج الصراع وتمويل الميليشيات المسلحة عبر دعم محمد حمدان دقلو (حميدتي)، ما أدى - حسب وصفه - إلى تدمير البنى التحتية وتمزيق النسيج الوطني، فيما اعتبر المستشار الدبلوماسي عبد القادر أحمد علي أن مشاركة الإمارات في الرباعية تمثل «عقبة أمام أي سلام حقيقي»، إذ يرى أن وجودها يضعف مصداقية الوساطة ويعيد شرعية مليشيا الدعم السريع.

أما الدكتور النذير أبوسيل، المستشار القانوني الدولي، فدعا إلى التمييز بين الوساطة المشروعة والوصاية السياسية، مشيرا إلى أن أي وساطة تشارك فيها دول متهمّة بدعم أحد أطراف الصراع تُفقد المبادرة مصداقيتها القانونية والأخلاقية، مؤكدا أن الحل الحقيقي يبدأ من الداخل السوداني ويستند إلى العدالة والمساءلة لا إلى صفقات خارجية.

من جهتها، رأت الباحثة الإماراتية أمينة العريمي أن مليشيا الدعم السريع تمثل نموذجا للحروب غير المتماثلة، وأنها أداة لتفكيك الدولة السودانية من الداخل، مؤكدة أن الدفاع عن الدولة الوطنية «واجب وطني وإنساني مقدّس»، بينما دعا السفير الصادق المقلي إلى التعامل بحذر مع الاتهامات الموجهة للإمارات، معتبرا أنها تُطرح من منظور أحادي ولا تستند إلى أدلة قاطعة.

وفي مقارنة قانونية مختلفة، أوضح الخبير المصري ماهر ميخائيل أن الاتهامات الموجهة للإمارات لم تثبت قضائيا، لكنه شدد على ضرورة الحفاظ على مبدأ الحياد في أي تدخل دولي، أما المحلل السوداني أحمد طاهر، فركّز على الهدنة نفسها، معتبرا أنها تحمل بعدين متناقضين: إنساني يخفف معاناة المدنيين، وأمني قد يسمح للمليشيا بإعادة تنظيم صفوفها واستعادة قوتها.

وبين تباين المواقف بين الإدانة، والتحذير، والدعوة إلى الحياد، تتقاطع آراء الخبراء على حقيقة واحدة: أن الأزمة السودانية دخلت مرحلة حساسة، وأن أي تسوية لا تنطلق من الداخل وتُحصّن بسيادة وطنية صلبة ستظل مجرد هدنة مؤقتة في لعبة نفوذ معقدة بين القوى الإقليمية والدولية.

وفي وقت تتجه فيه الأنظار إلى الاجتماع الرباعي بشأن السودان، الذي ضمّ كلّ من الإمارات العربية المتحدة ومصر والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين عن السودان، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثمانين، تتكشف خطوط جديدة

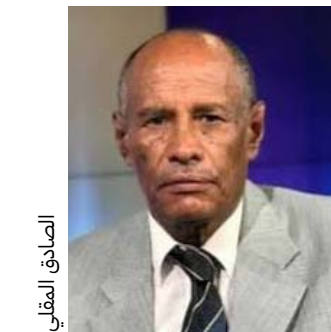
في مسار الأزمة السودانية الممتدة، التي أصبحت محورا لتقاطع المصالح الدولية والإقليمية تحت عنوان إنساني هو «الهدنة»، فيما تخفي وراءها حسابات سياسية واستراتيجية معقّدة.

«**المال السياسي الفاسد يغطي على الحقائق، بينما الدمار والخراب شاهدان على تورط الإمارات في الكارثة السودانية**»

الرباعية والهدنة.. تحديات الشرعية والمصادقية

أوضح السفير السوداني السابق في لبنان الصادق المقلي لـ «الأيام نيوز» أن الاتهامات الموجهة إلى دولة الإمارات بشأن دورها في الأزمة السودانية تحتاج إلى تعامل متزن، إذ «تُقَدَّم غالبا من منظور أحادي الجانب دون أدلة دامغة أو تحقيقات مستقلة». وأضاف أن «الإمارات متهمه من قبل السودان وحده»، مشيرا إلى أن الروايات الرسمية أو الإعلامية الصادرة عن الخرطوم لا تمثل بالضرورة إجماعا دوليا، بل تعكس خطابا سياسيا داخليا يُستخدم لتبرير قرارات أمنية وسياسية.

وانطلاقا من ذلك، يرى المقلي أن تقييم دور أي طرف خارجي في النزاع لا يمكن أن يتم بمعزل عن تعقيدات الإقليم وصلاته التاريخية والسياسية، وأن «تحميل جهة واحدة كامل المسؤولية عن الأزمة الوطنية السودانية تبسيط مفرط لا يعكس الواقع المتشابك للصراع». لذلك دعا إلى اعتماد التحليل القائم على مصادر متعددة والنظر إلى الأدلة بحياد، لتفادي تضخيم الاتهامات وتحويلها إلى ذريعة لتوتير العلاقات الدبلوماسية. وختم قائلا إن «الحوار المتوازن والمستند إلى حقائق ملموسة يظل السبيل الأمثل لفهم دور الفاعلين الخارجيين في السودان ومعالجة الخلل الذي أدى إلى التصعيد الراهن».



المرافق، السفير

في الاتجاه نفسه، تناول المستشار الدبلوماسي عبد القادر أحمد علي موقف بلاده من مبادرة الرباعية الدولية التي تضم الإمارات ومصر والولايات المتحدة والسودان، موضحا أن الرباعية «تسعى، من منظورها، إلى إيقاف الحرب في السودان، وهو دور يُثمنه السودان وكل من يسعى إلى السلام، شريطة أن يكون هذا السلام حقيقيا ودائما ومصاناً بضمانات دولية وإقليمية ومحلية». لكنه أشار إلى أن المقترحات التي طرحتها الرباعية قوبلت برفض واسع داخل الشارع السوداني، لأنها «تشكل إعادة شرعنة لمليشيا الدعم السريع من الباب الخلفي، وتمنحها امتيازات سياسية وتسجيلا رسميا لدورها»، رغم ما ارتكبته ضد المدنيين من جرائم لا يُحصى.

وتابع أن مشاركة الإمارات ضمن الرباعية تمثل «عقبة كبرى أمام قبول أي مقترح»، لأنها مصنفة من قبل الحكومة السودانية كدولة عدوان، ما يجعل أي وساطة تشارك فيها «غير مقبولة شعبيا وتضعف المصادقية الداخلية للمبادرة». وأضاف أن ما يجري في الوقت الراهن يمكن وصفه بـ «سلب الإرادة الداخلية السودانية وفرض إملاءات خارجية على القرار الوطني»، الأمر الذي جعل الموقف الرسمي السوداني يتراوح بين رفض شعبي واضح ورفض دبلوماسي ضمني.

وفي سياق تحليله لمسار الهدنة المقترحة، أوضح عبد القادر أن «الترويج لهدنة مؤقتة

يأتي في توقيت استغلت فيه المليشيا سيطرتها على معظم ولايات دارفور لتعزيز موقفها التفاوضي»، معتبرا أن الهدف من ذلك هو «إضعاف قدرة الدولة التفاوضية وفرض واقع جديد لصالحها». وذكّر بأن جميع المقترحات السابقة للرباعية واجهت المصير نفسه، «إذ رفضتها المليشيا عندما كانت تسيطر على نحو 80 بالمئة من الأراضي السودانية».

ويرى المستشار أن الرباعية «تمثل إلى حد كبير موقف المليشيا الرسمي بنسبة 90 بالمئة»، في حين تبقى مصر «العنصر الوحيد الذي يحاول الحفاظ على توازن دبلوماسي»، مؤكدا أن السودان «يكن

لمصر الاحترام والتقدير لدورها الإيجابي في الوساطة»، لكنه في المقابل لا يقبل أن تكون الإمارات طرفا في أي ترتيبات سياسية أو هدنة، «لأنها تمثل تاريخا طويلا من التدخلات العدوانية والدعم العسكري واللوجستي لمليشيات معادية للدولة الوطنية»، ما أفقدها ثقة الشارع السوداني.



عبد القادر أحمد علي

واعتبر أن مشاركة الإمارات ليست مجرد خطأ سياسي بل «محاولة للالتفاف على إرادة السودان ومحو مسؤولية المليشيا عبر تلميع دورها الدولي»، مشددا على أن الشعب «لن يقبل بأي صيغة سلام تمنح المليشيا أو أي دولة أجنبية امتيازات على حساب السيادة الوطنية وحقوق المواطنين، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية». واختتم بالقول إن «الحل الحقيقي للأزمة السودانية يجب أن يكون وطنيا مدعوما دوليا من دون تدخلات عدوانية، ويستند إلى إرادة الشعب ومؤسسات الدولة الشرعية، بعيدا عن أي محاولة لإعادة إنتاج نفوذ المليشيات تحت غطاء وساطات خارجية»، مؤكدا أن «أي دور للإمارات في الرباعية لا محل له من الإعراب سوى كجزء من المشكلة لا من الحل».

الوساطة القانونية ومبدأ الحياد

من جانبه أوضح المستشار القانوني الدولي

الدكتور النذير إبراهيم محمد أبوسيل - في تصريح خاص لـ «الأيام نيوز» - أن مبادرة الرباعية الدولية حول السودان يمكن أن تحمل وجهين متباينين: فهي خطوة إيجابية إذا التزمت بالمرجعيات القانونية الدولية ومبدأ احترام سيادة السودان ووحدته أراضيه، وسعت فعلا إلى خدمة مصالح الشعب بعيدا عن أي أجندات إقليمية أو دولية تستغل الأزمة لتحقيق مكاسب استراتيجية، غير أنها تفقد مشروعيتها القانونية والأخلاقية عندما تتحول إلى وسيلة لإعادة توزيع النفوذ أو التدخل في الشؤون الداخلية، لأن ذلك يشكل «وصاية غير مشروعة يرفضها الشعب السوداني والمجتمع الدولي الحر على حد سواء».



النذير إبراهيم محمد أبوسيل

واعتبر أن وجود أي دولة متهمه بدعم طرف من أطراف النزاع ضمن آلية الوساطة، كما هو الحال مع الإمارات بحسب ما أوردته تقارير سودانية ودولية، يمثل «إشكالا قانونيا وأخلاقيا واضحا»، لأن مبدأ الحياد شرط أساسي في أي وساطة ذات مصادقية، وأي إخلال به يجعل نتائجها قابلة للطعن وغير مقبولة سياسيا وشعبيا، مما يهدد فرص تحقيق السلام الحقيقي في البلاد.

وأشار إلى أن السودان يواجه وضعاً دقيقاً يتطلب التوفيق بين حماية السيادة الوطنية والانخراط الفعال في المسار الدبلوماسي الدولي، وهو توازن لا بد من الحفاظ عليه حتى يُفهم الرفض الشعبي لأي تدخل خارجي «ليس كحالة انعزالية، بل كإجراء مشروع للدفاع عن القرار الوطني ومنع التنازل عن السيادة تحت أي تسوية خارجية».

وتوقف عند ما تردد في التسريبات الأمريكية بشأن صفقة محتملة مع أبوظبي، موضحا أن صحتها «ستشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي لأنها تمس مبدأ عدم شرعية الجماعات المسلحة التي ارتكبت انتهاكات جسيمة بحق المدنيين»، كما تتعارض مع قرارات مجلس الأمن التي تحظر تمويل المليشيات وتسليحها. وأضاف أن أي تسوية تمنح هذه الجماعات «شرعية سياسية دون مساءلة وعدالة لن تؤدي إلى سلام حقيقي، بل ستعيد إنتاج الصراع وتعمق الانقسام وتزيد من تعقيد المشهد السياسي والأمني في السودان».

وفي تحليله لتباين المواقف بين الأمم



المتحدة والرباعية وبعض الفاعلين الإقليميين، أوضح أن هذا التباين «يعكس اختلافا بين الخطاب الإنساني المعلن والمصالح الجيوسياسية الخفية»، ما يستوجب من السودان والمجتمع الدولي التعامل مع كل مبادرة بحذر واعتماد نهج شفاف يضع مصلحة الشعب السوداني فوق كل اعتبار، لضمان أن تكون أي عملية سلام «عادلة، شاملة، ومستندة إلى القانون الدولي الإنساني ومبادئ العدالة الانتقالية».

واختتم بالتأكيد على أن السودان «دولة ذات سيادة وعضو فاعل في المجتمع الدولي، يرحب بكل جهد صادق لتحقيق السلام العادل، لكنه في الوقت ذاته يرفض أي وساطة تنتقص من إرادته الوطنية أو تتجاهل حقوق ضحاياه»، مؤكدا أن «الحل الحقيقي يبدأ من الداخل ويستند إلى العدالة والمساءلة واحترام السيادة الكاملة، لا إلى تسويات مؤقتة أو ترتيبات خارجية قد تضر بالدولة والمجتمع على المدى الطويل».

الهدنة بين البعد الإنساني والأمني

أما الأستاذ المصري ماهر ميخائيل، المتخصص في القانون الدولي، فقد تناول - في تصريح خاص لـ «الأيام نيوز» - مسألة مشاركة الإمارات في الرباعية الدولية المعنية بالأزمة السودانية، موضحا أن المشهد القانوني والسياسي في السودان بالغ التعقيد، حيث تتداخل الأبعاد الإنسانية مع حسابات النفوذ الإقليمي.

وأشار إلى أن الساحة السودانية تشهد حربا متعددة الأطراف، وتبرز فيها الرباعية - التي تضم مصر والسعودية والإمارات والولايات المتحدة - كإطار دولي منسق، فيما تواجه الإمارات اتهامات مباشرة من الحكومة السودانية بدعم مليشيا الدعم السريع التي تقاتل الجيش الوطني، وما ترتب على ذلك من «جرائم حرب وانتهاكات جسيمة ضد المدنيين، خصوصا في دارفور».

وأوضح ميخائيل أن هذه الاتهامات كانت محل نقاش أمام محكمة العدل الدولية، بعدما تقدمت الخرطوم بطلبات لإيقاف ما وصفته بالدعم العسكري والمالي الموجه للمليشيا، واعتبرت أن الإمارات انتهكت اتفاقية منع الإبادة الجماعية، غير أن المحكمة رفضت الطلبات التمهيدية وقررت عدم اختصاصها بنظر القضية، ما يعني - كما أوضح - أن الموضوع لم يُبحث من حيث الجوهر. وأضاف أن هذا القرار كشف أن الاتهامات «لم تثبت قضائيا»، وأن الإمارات اعتبرت الحكم «نصرا سياسيا» يعزز موقفها القانوني، فيما رأى كثيرون أن القضية «كانت ذات أبعاد سياسية أكثر من كونها قانونية محضة».

وبيّن أن بقاء هذه الاتهامات في المجال العام، حتى دون حسم قضائي، يثير تساؤلات أخلاقية حول مدى حياد الأطراف الدولية واحترامها لسيادة الدول، خاصة أن «وجود شكوى معلنة يكفي ليعكس حساسية الوضع، ويستوجب مراعاة البعد الإنساني والأخلاقي في أي تدخل دبلوماسي أو سياسي»، لافتا إلى أن السودان يعيش وضعاً كارثيا من تدمير للبنى التحتية وفقدان واسع للأرواح.

ومع ذلك، فإن ميخائيل لا يرى في مشاركة الإمارات بعدا سلبيا خالصا، بل يعتقد أن بإمكانها أن تمثل «فرصة لبناء دور دبلوماسي فاعل يساهم في تقريب وجهات النظر المتناقضة وتسهيل التدخلات الإنسانية»، لاسيما أن مواردها المالية وقدراتها

اللوجستية «قد تجعلها فاعلا مساعدا في إعادة الإعمار ودعم المبادرات الإنسانية، لا طرعا متورطا في النزاع».

واختتم تحليله بالتشديد على أن المشهد السوداني يتطلب «موازنة دقيقة بين الأبعاد القانونية والسياسية والإنسانية»، وأن نجاح أي مبادرة دولية مرهون بمدى التزامها بمبدأ الحياد، وضمان ألا تتحول المشاركة الدولية إلى «آلية لإعادة إنتاج النفوذ على حساب سيادة السودان ومصالح شعبه»، مشيرا إلى أن أي تدخل لا يستند إلى قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ العدالة والشفافية «يفقد قيمته الأخلاقية والسياسية على السواء».

ومن هذا الإطار القانوني، ينتقل النقاش إلى البعد الميداني والسياسي للأزمة، الذي تناوله المحلل السوداني أحمد طاهر في حديثه لـ «الأيام نيوز»، متوقفا عند الاجتماع الذي عقده رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان بحضور وزير الدفاع لمناقشة مقترح الهدنة المقدم من مستشار الرئيس الأمريكي السابق ترمب للشؤون الإفريقية، مسعد بولس. وأوضح أن الاجتماع مثل «محطة حاسمة في مسار الأزمة»، إذ يهدف إلى تحديد موقف الدولة والجيش من المقترح، سواء بالقبول أو الرفض، مع تقييم تداعياته على الوضع الإنساني والأمني في آن واحد.



أحمد طاهر

وفي قراءته للبعد الإنساني، اعتبر طاهر أن الهدنة المقترحة «قد تشكل فرصة نادرة للشعب السوداني للخروج من دوامة العنف اليومية»، مشيرا إلى أن توقف القتال لثلاثة أشهر يمكن أن «يمنح الأسر متنفسا مؤقتا ويتيح تأمين الاحتياجات الأساسية»، كما يسمح للمنظمات الإنسانية بالعمل في بيئة أكثر أمنا لتقديم المساعدات الغذائية والطبية. لكن هذه الإيجابية، كما أوضح، تصطدم بمخاوف أمنية جديدة، إذ إن «مليشيا الدعم السريع قد تستغل فترة الهدوء لإعادة تنظيم صفوفها وتعزيز قدراتها»، ما قد يؤدي لاحقا إلى تصعيد جديد في العمليات العسكرية ضد الجيش الوطني.

وتناول طاهر كذلك الأثر السياسي للهدنة، مبينا أن القرار بشأنها «سيؤثر بشكل مباشر على صورة الدولة داخليا وخارجيا، ويختبر قدرة السلطات على فرض إرادتها الوطنية في مواجهة الضغوط الخارجية»، كما أن قبول هدنة تُفرض من الخارج «قد يُفسر على أنه إعادة تمكين للمليشيا وتعزيز لنفوذها»، وهو ما يمثل - برأيه - مخاطرة سياسية يصعب تداركها.

وختم التحذير من أن أي هدنة لا ترافقها «آليات دقيقة للمراقبة وضمان عدم استغلالها عسكريا» قد تتحول إلى أداة لإعادة ترتيب القوى الميدانية، مؤكدا أن نجاحها يتطلب «متابعة دولية شفافة وتنسيقا مستمرا مع القوات الحكومية لضمان حماية المدنيين واستعادة الأمن»، بحيث تبقى سيادة السودان خطا أحمر لا يمكن تجاوزه في أي تسوية أو مبادرة سلام مقبلة.

“
«الحل الحقيقي يبدأ من الداخل ويستند إلى العدالة والمساءلة واحترام السيادة الكاملة»
”

في تصريح لـ «الأيام نيوز»..

الطيار «طه حديد» يكشف تورّط الإمارات في دعم حفتر بالسلاح

وحماية مصالحها، بما يشمل شبكات الإمداد العابرة لمطار بوساسو في الصومال كقاعدة عبور آمنة.

بين الواقع الميداني والقرار القضائي

شبكات النقل تشمل شركات طيران خاصة مثل Skyline Airlines، التي تضمن إيصال الإمدادات العسكرية بشكل فعال وسري، ما يعكس مستوى عاليا من التنظيم لدعم حفتر. هذا الدعم المستمر يجعل الحكم القضائي الذي ألغى القانون العسكري لعام 2017 خطوة رمزية، إذ لم يقض على قدرة حفتر على الاستفادة من الدعم الخارجي لتعزيز موقعه العسكري، ويبرز الفرق بين الطابع القانوني للقرار القضائي والواقع الميداني المدعوم خارجيا.

وأشار الطيار طه حديد إلى أن «هذه الرحلات تمثل دعما مباشرا لمليشيا الدعم السريع في السودان وتعزيز قوات حفتر في ليبيا»، مضيفا أن استمرار التدفق العسكري يضعف جهود التسوية السياسية ويكرّس اختلال موازين القوى على الأرض. الدعم الخارجي الذي يشمل التمويل والإمدادات العسكرية يتجاوز أي إطار قانوني ووطني، ويكشف الطبيعة الحقيقية لمشروع حفتر، الذي لم يكن مشروع دولة أو أمن، بل أداة للتمدد الإقليمي والسيطرة على مفاصل القوة.

يؤكد هذا الواقع أن أي تقييم للوضع الأمني والسياسي في ليبيا يجب أن يأخذ في الاعتبار عنصر الدعم الخارجي المستمر، الذي يخلق فجوة بين القانون الوطني والواقع الميداني ويعرقل جهود إرساء العدالة أو تحقيق تسوية سلمية. الدعم الإماراتي والمصالح الإقليمية المتشابكة لا يقتصر على تعزيز موقع حفتر، بل يغذي الصراعات في السودان عبر مليشيا الدعم السريع، ما يحوّل النزاع المحلي إلى ساحة تأثير إقليمية ويجعل استقرار المنطقة رهينة للإمدادات العسكرية.

التفكيك الرمزي للغطاء القانوني لحفتر لم يغير الواقع على الأرض، إذ يظل النفوذ العسكري المدعوم خارجيا مستمرا ويعيد إنتاج الصراعات، ما يجعل أي حكم قضائي عاجزا عن مواجهة التدخلات العسكرية الإقليمية. الحكم أبرز هشاشة الشرعية التي اعتمد عليها حفتر، لكنه لم يؤثر على الاستراتيجيات الميدانية التي تضمن استمرار النفوذ في ليبيا وعبر حدودها إلى السودان، ما يجعل القانون وحده غير كاف لضبط النفوذ العسكري والحد من التمدد الإقليمي.

ختاما، تكشف التطورات الأخيرة في ليبيا عن فجوة واسعة بين القانون والواقع، حيث يبرز الحكم القضائي لإلغاء دستور القانون العسكري كرمز لنضال الحقوق وحماية المدنيين، لكنه يظل عاجزا أمام استمرار النفوذ العسكري الخارجي والدعم الإقليمي لمليشيات حفتر ومليشيا الدعم السريع في السودان. هذا الواقع يفرض على المجتمع الدولي والمؤسسات الليبية العمل على آليات عملية لمراقبة الإمدادات العسكرية ووقف التدخلات الخارجية، إذ أن القانون وحده، رغم أهميته الرمزية، لا يكفي لإعادة الاستقرار وضمان سيادة الدولة.



التي اعتمد عليها حفتر، لكنه أكد أيضا أن القضاء وحده لا يكفي لمواجهة التحديات الميدانية والسياسية الناتجة عن الدعم الخارجي المستمر. الدولة الليبية بحاجة إلى آليات متكاملة تشمل المراقبة الدولية والرقابة المحلية والضغط الدبلوماسي للحد من التدخلات التي تستثمر الفوضى لتعزيز نفوذ ميليشيات غير شرعية.

تقرير منظمة العفو الدولية حول المحاكم العسكرية أشار إلى أن «القانون رقم 2017/4 أتاح أمام المحاكم العسكرية توسيع صلاحياتها لمحاكمة المدنيين»، ووصفت المحاكم بأنها «صُممت لمعاينة المعارضين أو المنتقدين بدلا من تحقيق العدالة». التأكيد الدولي يسلط الضوء على الطابع القمعي للقانون العسكري الذي استغله حفتر لتحويل القضاء إلى أداة لتمرير أجنداته

السياسية والعسكرية، ومنح سلطته مظهرا من الشرعية الشكلية، بينما كانت الأرضية الحقيقية قائمة على التهريب والقمع.

زيارة صدام حفتر للجنوب الليبي وتفقدته للقواعد الجوية والمنافذ الاستراتيجية، بالتزامن مع وصول طائرات شحن إماراتية إلى منطقة الكفرة، تشير إلى طبيعة متعمدة لهذه التحركات وعلاقتها بالتمدد العسكري لحفتر في المنطقة. التوازي بين التحركات الميدانية والتعزيزات اللوجستية يؤكد استمرار سياسات الدعم لتعزيز قدراته، سواء في ليبيا أو في مناطق النفوذ الإقليمي مثل السودان، حيث تدعم الإمارات مليشيا الدعم

السريع مباشرة. تقارير أمنية وتحليلية صادرة عن مراقبين مستقلين ومراكز أبحاث إقليمية تؤكد أن رحلات الشحن المتكررة من الإمارات إلى شرق ليبيا، بما في ذلك مطار الكفرة، تحمل أسلحة ومعدات عسكرية متقدمة، وتهدف إلى تقوية القوات الموالية لحفتر وضمان استمرار نفوذها. هذه العمليات اللوجستية تشكل جزءا من مخطط إقليمي طويل المدى لتثبيت القوة العسكرية للمليشيات



القانوني. هذه الإمدادات تشمل أسلحة ومعدات لوجستية واستراتيجية تمكنه من إعادة ترتيب صفوفه وتكريس نفوذه العسكري والسياسي.

وأضاف أن «النفوذ الخارجي المستمر يعكس جدلية معقدة بين القانون الدولي والسيادة الوطنية، إذ أن الدعم العسكري والمالي الذي يقدمه حلفاء حفتر يستند إلى مصالح إقليمية ودولية، ويحوّل الصراع الليبي إلى ساحة اختبار لتوازن القوى بين الأطراف الخارجية. هذا الواقع يفرض على المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة ومؤسسات الرقابة، ألا يكتفي بالإدانات الكلامية، بل أن يضع آليات عملية لوقف التمويل والتسليح، بما يضمن قدرة القضاء على حماية المدنيين».

هشاشة الشرعية القانونية أمام النفوذ الخارجي ودور القضاء الدولي

تحليل الموقف يوضح أن إلغاء دستورية القانون العسكري كشف هشاشة الشرعية

انتقامي. هذا الاستخدام منح حفتر شرعية شكلية زائفة، وغطى مشروعيته العسكرية بالقانون، بينما الهدف الحقيقي كان إسكات الأصوات المعارضة وإضفاء الشرعية على ممارسة القوة الفردية.

إلغاء دستورية القانون بعد سبع سنوات كشف هشاشة هذا الغطاء القانوني، وأعاد التأكيد على الطبيعة الحقيقية لمشروع حفتر العسكري، الذي لم يكن مشروع دولة بل مشروعا انتقاميا قائما على استغلال المؤسسات القانونية لمكاسب شخصية وميدانية. الحكم القضائي لم يكن مجرد انتصار قانوني، بل كشف ممارسات القمع التي ارتكبتها السلطات العسكرية، وأتاح فرصة لإعادة تقييم العلاقة بين السلطة والقانون، مع التأكيد على أن استمرار مثل هذه الممارسات يهدد استقرار الدولة.

شدّد الطيار طه حديد على أن الواقع الميداني لم يتأثر بالحكم كما قد يُتوقع، موضحا أن «تكرار الرحلات الجوية من أبوظبي إلى شرق ليبيا يعكس نمطا واضحا لدعم مستمر ومنظم لمليشيا الدعم السريع وحلفاء حفتر، بغض النظر عن فقدان حفتر للغطاء

رببعة خطاب

في تصريحات خَصّ بها «لأيام نيوز»، سلط الطيار الليبي طه حديد الضوء على واقع ليبيا القانوني والميداني بعد صدور حكم المحكمة العليا الذي ألغى دستورية القانون العسكري رقم 2017/4. وأوضح حديد أن القرار القضائي، رغم أهميته الرمزية، لم يوقف شبكات التمويل والتسليح التي تدعم قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، مؤكدا استمرار رحلات الشحن العسكرية القادمة من الإمارات إلى شرق ليبيا، والتي تعكس تنسيقا إقليميا يمتد إلى السودان. هذه الرؤية تربط بين البعد القانوني للسلطة القضائية والواقع الميداني الذي يعكس النفوذ الخارجي المستمر، لتضع القارئ أمام التناقض بين الشرعية القانونية والقوة على الأرض.

أصدرت المحكمة الليبية العليا حكما يقضي بقطع الأوصال الدستورية لقانون أصدره مجلس النواب عام 2017 لتقنين محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. هذا القرار، الذي جاء بعد سبع سنوات من تطبيق القانون، لم يكن مجرد انتصار شكلي لحقوق الإنسان وحريات المدافعين عن الرأي، بل كشف هشاشة البنية القانونية والسياسية التي استند إليها مشروع حفتر في إضفاء شرعية على آلة القمع المصاحبة لصعوده.

الحكم ينهش الغطاء القانوني الذي ترافق مع المشاريع العسكرية، وي طرح تساؤلات حول مصير الأحكام الصادرة بحق المدنيين وفعالية آليات الرقابة على المحاكم العسكرية، إضافة إلى الجهة التي ستلزم هذه المحاكم بتنفيذ القرار وإطلاق المعتقلين. وفي الوقت ذاته، تكشف المعطيات الميدانية استمرار شبكات التمويل والتسليح التي دعمت مشاريع الاستئثار بالقوة، ما يضع السلطة القضائية في مواجهة واقع يعكس استمرار النفوذ الخارجي في شؤون ليبيا الداخلية.

رحلات الشحن العسكرية مستمرة رغم الحكم القضائي

الطيار طه حديد أوضح - في حديث عميق لـ «لأيام نيوز» - أن رحلات شحن متكررة نفّذت بطائرات من طراز Ilyushin IL 76 قادمة من أبوظبي، حملت معدات وثروات عسكرية وصلت إلى شرق ليبيا، ومرت عبر محطات عبور محددة بعناية لخدمة محورين متلازمين: دعم مليشيا الدعم السريع في السودان، وتعزيز قدرات قوات حفتر. هذا التناغم بين الضربات القضائية والوقائع الميدانية يكشف المزج بين القوة والشرعة الشكلية، إذ أصبح الحكم القضائي فضحا علنيا للمحاولات الرامية لتحويل الدولة إلى غنيمة تحت شعار الأمن والنظام.

القانون العسكري لعام 2017 يوضح كيفية تحويل الأطر القانونية إلى أدوات قمعية لخدمة مصالح شخصية على حساب سيادة الدولة وحماية المدنيين. المحاكم العسكرية في بنغازي اعتمدت هذا القانون لمحاكمة عشرات المدنيين، بينهم ناشطون وصحفيون وطلبة، بتهم غالبا ملفقة أو سياسية، ما حول القضاء إلى جزء من مشروع

«القانون وحده غير كاف لضبط النفوذ العسكري ووقف التمدد الإقليمي»

«حفتر أداة للتمدد الإقليمي والسيطرة على القوة»

«مشروع حفتر انتقامي وليس مشروع دولة»

مشهد يحتاج إلى أكثر من قراءة..

الموانئ الإسبانية تتوقف دعما لفلسطين

سلمى عماري

في سلسلة تصريحات خُصّ بها «الأيام نيوز»، تناول كل من البروفيسور صلاح قريطة والمحلل السياسي الفلسطيني يقين نصر داوود التحركات العمالية في الموانئ الإسبانية، معتبرين إياها مؤشرا واضحا على التضامن الشعبي والأوروبي مع الشعب الفلسطيني. وأوضح قريطة أن هذه المبادرات «تعكس وعيا جمعيا متناميا في أوروبا، يجمع بين القيم الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية»، بينما ركّز داوود على البعد الرمزي والسياسي لهذه التحركات التي حوّلت التضامن من شعارات إلى أفعال ملموسة، مؤكداً أنها تمثل نموذجا فريدا للتفاعل المدني والشعبي مع القضايا الإنسانية الكبرى، وتعكس صورة إسبانيا والمجتمع الأوروبي كجهات فاعلة في الدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان.



صلاح قريطة

شهدت مدن ساحلية إسبانية موجة احتجاجات وإضرابات عمالية شلّت خمسة من أكبر الموانئ، بينها برشلونة وفالنسيا وبيلباو، وذلك ضمن قرار اتحاد عمال الموانئ الامتناع عن استقبال السفن «الإسرائيلية» أو تلك المرتبطة بالصناعات الحربية الصهيونية. وجاءت هذه الخطوة كتعبير عملي عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، ورسالة مفادها أن العمل النقابي يمكن أن يتحوّل إلى أداة ضغط أخلاقي وإنساني في مواجهة ما يعتبره كثيرون «تجارة تتقاطع مع معاناة المدنيين في غزة».

امتدت الاحتجاجات لساعات طويلة في الموانئ الحيوية، ولقيت صدى واسعا داخل المجتمع الإسباني، مع تصاعد الدعوات للتضامن من هيئات مدنية وحقوقية اعتبرت

أن ما قام به العمال «موقفا مبدئيا يعكس ضمير الشعوب الأوروبية الراض لاستمرار المأساة الإنسانية في فلسطين». وفي الوقت ذاته، أكدت الحكومة الإسبانية أن التحركات تجري ضمن الإطار القانوني السلمي مع احترام حرية التعبير، متباعدة الوضع عن قرب وداعمة كل الجهود الرامية إلى إحلال السلام ووقف التصعيد في المنطقة.

التحركات العمالية تعبير عن وعي جمعي

أوضح البروفيسور صلاح قريطة أن «ما يجري في الموانئ الإسبانية يمثل تعبيرا راقيا عن الوعي الجمعي المتنامي في أوروبا، وهو وعي يرفض أن تبقى المصالح الاقتصادية بمعزل عن الاعتبارات الإنسانية»، مشيرا إلى أن «التحرك الذي يقوده اتحاد عمال الموانئ يعكس نضجا ديمقراطيا في المجتمع الإسباني، حيث تتقاطع القيم الأخلاقية مع الفعل المدني السلمي، دون أي نية في التصعيد أو المساس بالمصالح الوطنية».

وأضاف أن «إسبانيا لطالما كانت من الدول الأكثر تفاعلا مع القضايا الإنسانية، وقد ظهر ذلك بوضوح في مواقف المجتمع المدني والإعلام من الحرب في غزة»، معتبرا أن «الرسالة التي يبعثها العمال اليوم لا تستهدف أي حكومة أو جهة رسمية، بل تعبّر عن رفض إنساني لفكرة أن تتحول الموانئ إلى ممرات لبضائع تحمل بصمات الحرب والمعاناة». كما اعتبر



أن «هذه المبادرات، مهما بدت رمزية، تُعيد مجتمعي لتحويل الموانئ إلى ممرات لبضائع قد تكون متورطة في تغذية آلة الحرب»، وهو ما يعكس نضجا ديمقراطيا عميقا في المجتمع الذي يعتبر الالتزام بالقيم الإنسانية جزءا من السيادة الأخلاقية التي لا تقل أهمية عن المصالح الاقتصادية.

البعد الأوروبي والوعي الأخلاقي

وتشير هذه الخطوات إلى أن إسبانيا لطالما حافظت على مواقف متقدمة في القضايا الإنسانية، حيث «المبادرات، وإن بدت رمزية، تحمل تأثيرا معنويا كبيرا لأنها تعيد الاعتبار إلى مفهوم المسؤولية الأخلاقية في العلاقات الدولية، في زمن باتت فيه المصالح الاقتصادية تفرض إيقاعها على قرارات الدول الغربية». كما تمثل الإضرابات لحظة وعي أوروبية تتجاوز التضامن مع فلسطين لتطرح تساؤلات حول فصل الاقتصاد عن الأخلاق، وتسלט الضوء على ظهور قاعدة شعبية صاعدة تؤكد تأثيرها داخل النقابات العمالية الأوروبية التي بدأت بالإشارة إلى إجراءات مماثلة.

ما يحدث اليوم في الموانئ الإسبانية مؤشر على تحول أعمق في البنية الأخلاقية للمجتمعات الأوروبية، إذ



داوود داوود

إلى الأذهان الدور التاريخي لإسبانيا كجسر للتواصل بين ضفتي المتوسط، ومكان يفتح على قيم العدالة والسلام والحوار».

هذا التحرك يبرز الانتقال من التضامن الكلامي إلى الفعل الميداني المنظم، مشهد يجمع بين الحس الإنساني والمسؤولية الاجتماعية، ويعكس صورة إسبانيا كبذل

يحتضن التعددية ويدافع عن المبادئ الأخلاقية حتى في أكثر القضايا تعقيدا، ويبرز الدور الرمزي والعملي للحراك العمالي داخل المجتمع الأوروبي.

وصفت التحركات بأنها «نقطة نوعية في الموقف الشعبي الإسباني الذي تجاوز حدود التعاطف اللفظي إلى الفعل الميداني المنظم، بما يجسّد الوعي الأخلاقي المتنامي داخل أوروبا»، وأكدت أن ما يحدث «ليس مجرد احتجاج نقابي، بل تعبير عن رفض

أصبح التفاعل مع الأزمات العالمية أداة ضغط حقيقية تعكس إرادة الشعوب في إعادة تعريف العدالة الدولية. وبينما تتبنى الحكومة الإسبانية خطاب التوازن والهدوء الدبلوماسي، تظهر الشوارع والنقابات أكثر صراحة وجرأة في التعبير عن موقفها من المأساة الفلسطينية، مما يجعل من موانئها رموزا للكرامة أكثر من كونها مجرد نقاط عبور للتجارة.

الفعل الشعبي المنظم وأثره الرمزي

وفي هذا السياق، قال داوود إن «الخطوة الإسبانية في شل الموانئ تعد مثالا حيا على قدرة المجتمع المدني والنقابات العمالية على لعب دور حقيقي في السياسة الدولية، وإيصال رسالة واضحة للأنظمة بأن التضامن الإنساني لا يقتصر على الكلمات بل على الأفعال»، مؤكدا أن «التحرك في الموانئ الإسبانية يرسل إشارة قوية للشارع الفلسطيني بأن قضاياهم تجد صدى عالميا، وأن الضمير الدولي لا يزال يقظا، وهو ما يعزز موقف الفلسطينيين على المستوى السياسي والأخلاقي».

وتتمتع هذه المبادرات ببعد رمزي وسياسي في آن واحد، إذ تعكس رفض المجتمع الأوروبي استمرار التواطؤ مع سياسات الاحتلال، وتبرز الدور الشعبي في ممارسة الضغط الأخلاقي على الحكومات، كما تشكل الإضرابات أداة ضغط ناعمة لكنها فعالة، توصل رسالة واضحة بأن دعم حقوق الإنسان يمكن أن يتحول إلى تأثير ملموس على الاقتصاد والسياسات الخارجية. ومن الناحية العملية، «الفعل الشعبي المنظم، كما يظهر في إسبانيا، يمثل نموذجا يمكن تكراره في بلدان أخرى، خصوصا عندما تتقاطع التجارة والمصالح الاقتصادية مع القيم الإنسانية الأساسية».

وعلى المستوى الرمزي، تضيف هذه التحركات «إعادة الاعتبار لدور الشعب والقاعدة الشعبية في التأثير على السياسة الدولية»، وتؤكد أنها تعكس وعيا أخلاقيا متناميا لدى الشعوب الأوروبية قادرا على ممارسة ضغط مباشر وغير تقليدي على الحكومات للتمسك بمبادئ العدالة الدولية.

«التضامن الإنساني لا يقتصر على الكلمات بل على الأفعال»

لوهافر الفرنسية..

35 عاما من التضامن مع الشعب الصحراوي

مشروع «عطل في سلام».

واختتم الحفل بعرض فيلم وثائقي تناول 50 عاما من كفاح الشعب الصحراوي و35 عاما من نشاط الجمعية التضامني المتميز، أعقبه حفل ودي تخلله تفاعل الحضور وتمكّنوا خلاله من تذوق أطباق صحراوية تقليدية متنوعة، عاكسة غنى الثقافة الصحراوية وأصالتها وروح التضامن المستمر والمتبادل بين فرنسا والشعب الصحراوي الصامد.

كما نقلت المستشارة البلدية ناتالي ناييل رسالة النائب الفرنسي جان بول لوكوك، الذي أثنى على التزام الجمعية وثباتها، مذكّرا بأن نشاطها بدأ بتوفير الماء - رمز الحياة والأمل - وتحوّل إلى نضال من أجل العدالة وحق الصحراويين في تقرير المصير. من جهته، أكد ممثل جبهة البوليساريو في فرنسا، محمد علي الزروالي، أن القرار 2797 لمجلس الأمن ليس انتصارا للمغرب، بل مجرد تجديد لولاية بعثة المينورسو دون المساس بحق الشعب الصحراوي، مثمنا مبادرات الجمعية الإنسانية وعلى رأسها

فرانسوا، رئيسة الجمعية، على إصرار الأعضاء على مواصلة نشاطهم التضامني، معربة عن رفضهم المحاولات الرامية إلى حرمان الشعب الصحراوي من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. بدورها، استعرضت رجين فيلمون، رئيسة جمعية أصدقاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تاريخ التضامن الفرنسي مع القضية الصحراوية على مدى نصف قرن، داعية إلى مضاعفة الجهود في ظل واقع أصبحت فيه مصالح الأعمال أحيانا تفوق المبادئ والشرعية الدولية.

التضامني والإنساني من خلال برامجها المتنوعة، التي تشمل استقبال الأطفال الصحراويين اللاجئين خلال فصل الصيف، ودعم المشاريع الإنسانية في مخيمات اللاجئين، وخصوصا في دائرة لكوير التي تربطها بالجمعية علاقة توأمة وتعاون مستمر. وقد شكلت الجمعية نموذجا رائدا في تعزيز التضامن بين الشعوب، وتحويل القيم الإنسانية إلى فعل ملموس يساهم في تخفيف معاناة اللاجئين.

في كلمتها الافتتاحية، شددت نادين لو

احتفلت مدينة لوهافر الفرنسية، يوم السبت 8 نوفمبر، بالذكرى الـ35 لتأسيس جمعية «شاحنة صهرج من أجل الصحراويين»، التي تتخذ من المدينة مقرا لها وتنشط في منطقة نورماندي. وجمع الحفل المناضلين والمنتخبين المحليين وأصدقاء الشعب الصحراوي، مؤكداً على استمرار الدعم والتضامن مع قضية الشعب الصحراوي وحقه في تقرير المصير والاستقلال.

منذ تأسيسها، تميّزت الجمعية بالعمل

مشروع قانون المرور..

هل تعيد التشريعات الجديدة هيبة الطريق؟



طاهر مولود

مع تصاعد معدلات حوادث المرور وتنامي الخسائر البشرية والمادية، يعود ملف السلامة الطرقية إلى الواجهة بقوة مع طرح مشروع قانون المرور الجديد، الذي يوصف كأوسع مراجعة تشريعية منذ سنوات. يضم القانون أكثر من خمسين إجراء جديداً، ويهدف إلى ضبط السلوك المروري، تشديد الرقابة، وإعادة هيكلة المنظومة من السائق إلى البنية التحتية. وبين الردع، والاختبارات الطبية، وملاحقة «النقاط السوداء»، يطرح السؤال نفسه: هل تعيد التشريعات الجديدة هيبة الطريق؟

في إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات الجزائرية لتحقيق أمن وسلامة الطرقات، طرحت الحكومة مشروع قانون المرور الجديد، الذي يعد تحديثاً شاملاً لقانون المرور بهدف تقليص حوادث الطرقات التي تؤرق المجتمع الجزائري. يضم هذا القانون أكثر من خمسين إجراء جديداً تعكس تفهما معمقاً لأسباب الحوادث وتداعياتها، وذلك في سياق تنفيذ خارطة طريق وضعتها السلطات تحت إشراف رئاسة الجمهورية.

لخطة العقد الدولي للعمل من أجل السلامة على الطرق (2011-2020) والعقد الثاني (2021-2030) التي تطالب بتحسين هندسة الطرق وتطوير نظم إدارة السلامة بشكل مستدام.

كما يتبنى المشروع شراكات بين الدولة والمجتمع المدني والإعلام للتوعية المرورية، وهو أسلوب معتمد عالمياً حيث تعتبر حملات التوعية والتثقيف عبر وسائل الإعلام والمجتمع المدني ركيزة أساسية في النجاحات الدولية للحد من الحوادث، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية. البرامج الوطنية للتوعية التي أقيمت في الجزائر بدعم من مؤسسات كبرى تحاكي أفضل الممارسات العالمية التي تدفع نحو تغيير السلوكيات المرورية.

مع ذلك، هناك تحديات تتعلق بمدى تطبيق القانون وفعالية الرقابة وجاهزية البنية التحتية التي كثيراً ما تُشير التقارير الدولية لتحديات قائمة في الدول النامية مقارنة بالدول التي تملك موارد أكبر وقدرات تنظيمية أعلى. ففي بعض الدول المتقدمة، تجمع التشريعات بين الردع الاقتصادي الصارم، الرقابة التكنولوجية المتقدمة (مثل كاميرات السرعة ونظم إشارات المرور الذكية)، وتوفير بنية تحتية حديثة، مع دعم دائم للبحث العلمي في مجال السلامة المرورية، وهو ما يتطلب تطويراً مستمرا في الجزائر.

الحقيقة المؤكدة هي أن حوادث المرور ليست مجرد أرقام وإحصائيات، بل مأساة اجتماعية واقتصادية تتطلب رص الصفوف وتوحيد الجهود بين القانون، التنفيذ، والتوعية لبناء جزائر أكثر أماناً على الطرق لجميع مواطنيها.

القانون، فإن الجمع بين تشديد العقوبات، فرض إجراءات طبية وبائية صارمة، تحديث البنية التحتية، والاهتمام بالجانب التوعوي عبر المجتمع المدني والإعلام يشكل استراتيجية متكاملة تتطلب تعاوناً مستداماً من جميع الجهات المعنية.

ماذا عن التشريعات الدولية؟

مشروع قانون المرور الجديد في الجزائر يمثل خطوة ذات بعد وطني جوهري للحد من حوادث الطرق التي تأخذ أبعاداً مأساوية على مستوى الأرواح والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية. عند مقارنته بالتشريعات والمعايير الدولية لتقليل حوادث المرور، يمكن إبراز عدد من أوجه التشابه والاختلاف التي تعكس السياق الوطني، مع التزامه بمبادئ السلامة العالمية التي تدعو إليها الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة.

أولاً، من حيث التشديد على الإجراءات الأمنية، يشمل مشروع القانون الجزائري أكثر من 50 إجراء جديداً منها نظام النقاط، إلزامية شهادة خلو المخدرات، تشديد العقوبات، وإلزامية فترات اختبار للسائقين الجدد. هذه الإجراءات تتوافق مع توجهات دول متقدمة ومعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة، التي تشدد على أهمية الفحص الطبي المستمر، تشديد العقوبات، ونظام نقاط السحب كأدوات فعالة للحد من المخالفات وفي المقابل تقليل الحوادث.

من جهة أخرى، يؤكد مشروع القانون الجزائري على دور المؤسسات الأمنية والبلديات في مراقبة الطرق وتحسين البنية التحتية، وهو مشابه للممارسات الدولية التي توصي بالاستثمار في البنية التحتية وتعزيز متابعة المناطق الخطرة «النقاط السوداء». هذه الاستراتيجية تستجيب للخطوط العريضة

اقتصادياً، تكلف الحوادث الدولية والمجتمع أكثر من 100 مليار دينار سنوياً حسب التقارير الرسمية، وتشمل هذه التكلفة الإنفاق على الرعاية الصحية، إصلاح المركبات، خسائر الإنتاج والعمل، إلى جانب تكاليف النقل وإعادة التأهيل للمصابين، والتي تشكل عبئاً على موازنة الدولة وعلى الأسر التي تفقد معيها أو التي تتحمل أعباء علاج الإصابات الجسدية والنفسية. وقد شدد المسؤولون على أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الحوادث تهدف إلى تقليص هذه الخسائر عبر تحسين البنى التحتية وتعزيز الثقافة المرورية، ما سيؤدي إلى مردود إيجابي ملموس على الاقتصاد الوطني.

اجتماعياً، الأثر لا يقتصر على الأرقام فقط، إذ ينعكس في معاناة الأسر التي تفقد أحبابها أو تواجه إعاقات مستديمة

لأفرادها، مما يخلق مشاكل نفسية واجتماعية عميقة. كذلك، تمثل الحوادث إشكالية تؤثر على انسيابية الحركة والتنمية المحلية، إضافة إلى انخفاض جودة حياة السكان جراء المخاطر المستمرة في الطرقات.

تفهم هذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية يعزز ضرورة تطبيق القانون الجديد بشكل صارم وفعال، مع حملات توعية وتثقيف جماهيري متواصلة، وتسخير جميع الموارد المتاحة لمراقبة السلامة المرورية، بهدف تقليل الحوادث وتحسين الظروف المعيشية وحماية الأرواح.

إن مشروع قانون المرور الجديد في الجزائر هو خطوة ضرورية على طريق تحقيق أمن وسلامة الطرقات وتقليل الخسائر البشرية والمادية التي تخلفها حوادث المرور. رغم التحديات الحقيقية التي تواجه تنفيذ هذا

في الجزائر مرتفعة، مما يفرض التحدي الأكبر أمام تطبيق القانون الجديد. خلال موسم الاصطياف الأخير عام 2025، سجلت مصالح الحماية المدنية وفاة 700 شخص وإصابة أكثر من 34 ألف آخرين في حوادث سير متنوعة عبر ولايات الوطن، ما يعكس حجم الخسائر البشرية الهائلة التي تذهب سنوياً على الطرقات.

التحليل الإحصائي يشير إلى أن السبب الرئيسي في وقوع الحوادث هو العنصر البشري بنسبة تفوق 95%، متضمناً عناوين رئيسة مثل السرعة المفرطة، التجاوزات الخطيرة، عدم احترام مسافة الأمان، وانتشار استخدام الهاتف أثناء القيادة، إلى جانب تلك الأسباب، توجد معوقات مادية مثل تخلف بعض الطرق عن المعايير الفنية وعدم كفاية وسائل الرصد والإشارات المرورية، وهذا ما دفع إلى التركيز على معالجة «النقاط السوداء» التي بلغ عددها 409 نقاط في 2023، وتمت معالجة 52,57% منها، فيما لا تزال نقاط أخرى تحتاج إلى تدخل وتمويل إضافي.

تفصيل الحوادث يبرز أرقاماً خاصة، فخلال الأسبوع الأول من نوفمبر 2025 فقط، سجلت 1508 حوادث مرور خلفت 40 وفاة و1747 إصابة، مما يدل على ضرورة استمرار الحملة الوقائية والمراقبة المستمرة.

حوادث المرور في الجزائر.. أثر اقتصادي واجتماعي

وتتجاوز حوادث المرور في الجزائر كونها أزمة أمنية فقط، بل تحولت إلى عبء اقتصادي واجتماعي ضخم يؤثر على مختلف مناحي الحياة.

«
القانون الجديد يضم أكثر من خمسين إجراء لضبط السلوك المروري وتقليص الحوادث.»

«
حوادث المرور تكلف الدولة والمجتمع أكثر من 100 مليار دينار سنوياً.»

«
العنصر البشري يتسبب في أكثر من 95% من حوادث المرور في الجزائر.»

«
مشروع القانون الجزائري يتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية في إجراءات السلامة.»

«
تحسين هندسة الطرق ومتابعة النقاط السوداء من أهم توصيات المعايير الدولية.»

أبرز ميزات القانون الجديد أنظمة صارمة لفحص السائقين صحياً، إذ أصبح يشترط تقديم شهادة طبية تثبت خلو المتقدمين للحصول على رخصة السياقة أو تجديدها من المخدرات، وهو إجراء ضروري للحد من الحوادث المرتبطة بتعاطي المواد المحظورة، خصوصاً في صفوف سائقي النقل الجماعي والمدرسي. كما يشدد القانون على ضرورة الخضوع لفترة اختبار للسائقين الجدد تمتد لسنتين، يُطبق فيها نظام النقاط الذي يسحب تدريجياً حسب المخالفات، إلى جانب إلزام المذنبين بخضوعهم لتكوين إضافي في السلامة المرورية، ما يشكل آلية ردعية تزيد من وعي السائقين وسلوكهم الأمي.

هذا القانون لا يقتصر على السائقين فقط، بل يشمل إنشاء هياكل مؤسساتية مثل المجلس الوطني للأمن والسلامة المرورية والعديد من الخلايا المحلية في البلديات تهدف لرصد نقاط الخطر المعروفة بـ«النقاط السوداء» وتحسين البنية التحتية المرتبطة بها. كذلك، يتضمن القانون استخدام أعوان محلفين لمراقبة المركبات والتحقق في الحوادث، مع صلاحيات واسعة لمحاربة التلاعب والتزوير في التقارير المرتبطة بالمرور.

من الناحية التشريعية، اشتمل القانون على 193 مادة موزعة في 11 فصلاً، إذ يتناول كل نقطة من نقاط منظومة المرور ابتداء من السائق والمركبة، مروراً بالبنية التحتية، وانتهاءً بآليات إنفاذ القانون، ما يعكس شمولية ومثانة النص القانوني بهدف خلق منظومة متكاملة للحد من وقوع الحوادث وإنقاذ المزيد من الأرواح.

حوادث المرور في الجزائر: واقع مؤلم وإحصائيات مقلقة

على الرغم من الجهود التشريعية والتنظيمية، لا تزال معدلات حوادث المرور

نسليم مرباح مختص في هندسة الطرق
والطرق السريعة لـ «الأيام نيوز»:

«أجهزة التحصين الطرقية رافعة أساسية لسلامة المستخدمين»



يؤكد الاختصاصي في هندسة الطرق والطرق السريعة، نسليم مرباح، في حديثه مع «الأيام نيوز»، حول حوادث الطرق، على «أهمية هياكل التحصين الطرقية، التي تُشكل دعامة أساسية لسلامة على البنى التحتية للطرق».

ويشدد الاختصاصي على أن وظيفتها الأساسية «هي منع المركبة من مغادرة المسار في حالات فقدان السيطرة، مما يحد من خطورة الحوادث، ويحمي ليس فقط مستخدمي الطريق من السائقين، بل وحق المشاة».

التقنية، التي تهدف إلى امتصاص الطاقة الحركية على النحو الأمثل، مع الحد من الإصابات التي قد تلحق بالركاب».

كما أن فعالية هذه التجهيزات تعتمد أيضا على جودة تركيبها وصيانتها الدورية. وفي هذا الصدد يفيد السيد مرباح بأن الجهاز غير المثبت بشكل صحيح أو المتضرر «قد يتحول من عامل وقائي إلى عامل يزيد من خطورة الموقف».

وهنا تكمن، كما يرى، أهمية تدبير هذه الأجهزة كقضية صحة عامة كبرى.

في مواجهة المخاطر المستمرة والمآسي التي تشهدها طرقاتنا، تعد أجهزة التحصين الطرقية سدا منيعا لا غنى عنه. إنها تجسد لالتزام جماعي بالحفاظ على الأرواح البشرية، ودعوة إلى يقظة

متجددة باستمرار.

لا يمكن لتأمين الطرق أن يقتصر على إجراءات متفرقة، «بل يتطلب نهجا شاملا، يدمج بين التقنية والمراقبة والتكوين».

«هياكل التحصين الطرقية تُشكل دعامة أساسية لسلامة ومنع مغادرة المركبات للمسار».

«الجهاز التحصين غير المثبت قد يتحول من أداة حماية إلى عنصر يزيد خطورة الحوادث».

هذه التجهيزات، سواء كانت مكونة من حواجز انزلاقية معدنية، أو جدران خرسانية، أو أنظمة هجينة، «تؤدي دورا محوريا في فصل المسارات وعزل العوائق الخطرة الواقعة على حافة الطرق»، كما يوضح.

عندما تنحرف مركبة عن مسارها، تكون المخاطر المترتبة متعددة ومأساوية، غالبا، كالسقوط في أودية، مثلما حدث في فاجعة الحراش بالعاصمة، شهر أوت الماضي، أو الاصطدام بعوائق ثابتة، أو الانقلاب.

حسب المختص «تخفف أجهزة التحصين الطرقية، بفضل قدرتها على كبح المركبة أو توجيه انحرافها،

من حدة هذه الاصطدامات العنيفة التي، من دون وجودها، يمكن أن تنتهي حتما بعواقب وخيمة، وغالبا ما تكون مميتة».

يُطلعن السيد مرباح على أن تصميم هذه الأجهزة «يخضع لإطار صارم من المعايير

على مسارات الاصطفاف والحركة، وعدم احترام حدود السرعة».

ويلفت الباحث أيضا إلى المشاكل المتعلقة بـ«أعمال الصيانة التي تجري في ساعات الذروة» و«الإشارات المعطلة التي لا تنبه لأخطار معينة أو لأشغال طرقية».

تعزيز الرقابة وإشراك المواطن

لدعم المراقبة واليقظة على الطريق، وفي نفس الوقت التوعية بأهمية احترام قانون المرور، يقترح السيد طاهي ما يسميه «التعاون المنتج بين الشرطة والدرك والمواطنين».

«يمكن أن يصبح المواطنون لاعبين أساسيين في منع المخالفات وتعزيز السلامة الطرقية»، من خلال الإبلاغ عن السلوكيات الخطيرة ومساعدة رجال الأمن في تحديد المخالفين، كما يقدّر الاستشاري، الذي يرى أن هذه المشاركة «ستكون مفيدة أيضا لتعزيز الثقة والتواصل بين المواطنين والسلطات، مما يعزز الشعور بالمسؤولية والانتماء للمجتمع».

هؤلاء المواطنون سيكونون بمثابة «مساعدين لسلامة الطرقية». ستكون

مهمتهم، خلال تنقلاتهم المهنية أو الخاصة، مساعدة قوات الأمن في مهمة مراقبة الطرق، من خلال ملاحظة والإبلاغ عن السلوكيات الخطيرة لبعض السائقين، ونقل هذه الملاحظات إلى نقطة التفتيش الأقرب لمسارهم، وكذلك تقديم شهادتهم إذا لزم الأمر.

وحسب السيد طاهي، «ينبغي استكمال قانون المرور بمجموعة أوسع من العقوبات، أقل ثقلا ولكن أكثر فعالية»، مثل حجز المركبة لمدة 8 إلى 30 يوما مع دفع مصاريف الحجز، والحكم بالسجن من 1 إلى 3 أيام على مرتكي المخالفات الصغيرة المتكررة، وإلزامهم باجتياز اختبار حول القيادة الوقائية.

الباحث والاستشاري بشير طاهي لـ «الأيام نيوز»:

«من أجل عقوبات أقل ثقلا ولكن أكثر فعالية»



يؤكد الباحث والاستشاري بشير طاهي، في تصريحه لـ«الأيام نيوز»، أن «انعدام اليقظة لدى بعض السائقين هو امتداد لانعدام اللياقة الاجتماعية المنتشر في السلوكيات اليومية». ويتجلى هذا، حسب قوله، في «عدم احترام قانون المرور، بدءا بعدم احترام الإشارات المرورية، والذي يعود في بعض الحالات إلى وجود إشارات غير محدثة، وغير مصانة، وغير ملائمة، يضاف إليها علامات أرضية غير دقيقة وغير مجددة في كثير من الأحيان».

كما يشير إلى أن المشكلة «تتفاقم بسبب التدهور المستمر للكثير من الطرق المُهملة، وما يترتب على ذلك بالضبط من سلوك مروري غير منضبط لدى السائقين»، ملاحظا أن هذا التقصير لا يُعزى إلى السائقين بقدر ما يُعزى إلى المسؤولين عن صيانة الطرق، و الهياكل القاعدية.

ويوضح السيد طاهي «أنه لم يطالب أي مسؤول عن البنى التحتية الطرقية بتحمل المسؤولية أو تبعات إخفاقاته، ولا حتى كشاهد في محاكمة». وهذا ما يعطي انطبعا لهؤلاء السائقين بأن هذه الإخفاقات «تمثل ضعفا من جانب الدولة، فيعتبرون أنفسهم - خطأ ولكن فعليا - في حرية ما من عدم احترام القانون».

ويرى الاستشاري أن «الإفلات شبه التام من العقاب هو أيضا عامل مهم في انعدام الأمن الطرقي»، وسببه «استحالة وجود رجال الأمن خلف كل سيارة، وكل سائق»، خاصة وأنها «مسألة تتعلق بالتنشئة الاجتماعية». كما أن قانون المرور الجديد، رغم صرامته، والمفترض أنه يوفر الحل المناسب، يمكن أن يظهر محدوديته، لأن «سد الفراغ القانوني وحده لا يكفي لتحقيق النتائج، بل يجب الانتقال إلى الميدان بأدوات فعالة».

الأنا المفرطة لدى السائقين المتهورين

يشير السيد طاهي إلى أن السرعة المفرطة عامل آخر، معتبرا أنها تعود أحيانا إلى «ملكبة

«الإفلات شبه التام من العقاب عامل أساسي في تفاقم انعدام الأمن الطرقي».

لا يتردد الاستشاري في حديثه عن ممارسات بعض سائقي الشاحنات الضخمة ونصف المقطورة بوصفه «بالإرهاب الطرقي».

بخصوص المخالفات المتكررة، يحددها السيد طاهي في «التجاوزات العشوائية من كل الجهات التي تخلق فوضى»، وعدم احترام إشارات الضوئية، وأحيانا حتى «إشارات وتوجيهات رجال الشرطة».

إلى جانب «عدم الوضوح في أولويات الدورات (اليمين أو اليسار)»، والخروج المفاجئ من مواقف الاصطفاف، والاصطفاف العشوائي المعيق والخطر غالبا، خاصة على فئة المستعملين المشاة. ويضاف إلى ذلك الاستيلاء غير القانوني

قراءة هادئة في أسباب أزمة المرور في الجزائر



الوطنية والولائية، وهي مواقع معروفة بارتفاع معدلات الحوادث، وتعمل الجهات المختصة على متابعتها ومعالجتها ضمن مخططات مرحلية.

وأخيرا، يُعدّ التكوين المستمر للسائقين عنصرا أساسيا لتحسين السلامة الطرقية، إذ يحتاج كثيرون، خاصة الجدد منهم، إلى دورات في القيادة الوقائية والتصرف أثناء الخطر، بما يعزز قدراتهم ويقلل من احتمالات وقوع الحوادث.

المخالفات، ما يستدعي برامج توعية مستمرة تعتمد على التعليم، الإعلام، والمبادرات المجتمعية.

ثالثا، عرف الأسطول الوطني للمركبات ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، مما خلق ضغطا متزايدا على الطرق، لاسيما في المدن الكبرى التي تشهد حركة مرورية دائمة على مدار اليوم.

أما رابع الأسباب فيتمثل في وجود عدد من «النقاط السوداء» على بعض المحاور

تُعدّ حوادث المرور من أبرز التحديات التي تشهدها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث تتكرر المآسي على الطرقات بوتيرة مرتفعة رغم تعدد الجهود المبذولة للحد منها. ويمكن رصد مجموعة من الأسباب الموضوعية التي تفتت استمرار هذه الأزمة، بمنظور مهني يعتمد على المعطيات التقنية والسلوكية المعروفة لدى المختصين.

أول هذه الأسباب يرتبط بالسلوك البشري، إذ تكشف الإحصائيات أن الجزء الأكبر من الحوادث ناجم عن السرعة المفرطة، التجاوزات الخطيرة، استخدام الهاتف أثناء القيادة، أو عدم احترام مسافة الأمان. وهذه المخالفات تعكس حاجة ملحة لتعزيز ثقافة السيادة الوقائية، خصوصا بين السائقين الشباب.

ثانيا، يظهر نقص الوعي المروري لدى فئة من السائقين، الذين يتعاملون مع قواعد السير دون إدراك كامل لمخاطر

حوادث المرور..

هلاك 6 أشخاص خلال الـ 24 ساعة الأخيرة

اصطدام بين سيارة وشاحنة على مستوى الطريق الوطني رقم 60 بالمكان المسمى أولاد سالم، بلدية الكاف لخضر، دائرة عين بوسيف.

وفيما يخص حوادث الغاز سجلت المصالح ذاته خلال نفس الفترة 3 تدخلات، أسفر عن إسعاف 05 أشخاص.

لقي 6 أشخاص حتفهم وأصيب 217 آخرين بجروح في حوادث المرور سجلت خلال 24 ساعة عبر العديد من ولايات الوطن.

وحسبما أفاد به بيان للحماية المدنية، فإن أثقل حصيلة سجلت بولاية المدية حيث توفي شخصان وأصيب 3 آخرين بجروح إثر





من أوراق الدكتور الجزائري «عبد الحميد حاجيات» «الترجمة» طريق التكامل الثقافي والإنساني

■ الجزء الثاني



محمد ياسين رحمة

«الترجمة» قضية كل اللغات، وهي ضرورة حضارية لتواصل الثقافات وتكاملها في إطار إنسانيٍّ خلّاق. وقد أولى العربُ عنايةً كبرى للترجمة خلال القرون الإسلامية الأولى، ولعلها كانت عمليةً تعريب، فيها حذف وإضافة وإثراء وتفاعل، ولم تكن نقلاً خالياً من روح «المُعرب» وشخصيته وهويته الحضارية. وكلمة «تعريب» قد تكون مرادفاً لكلمة «ترجمة» من لغةٍ أجنبية إلى اللغة العربية، وهذا ما نسلّمه في مقال المؤرّخ والمحقّق الجزائري الدكتور «عبد الحميد حاجيات» في مقاله حول «عبد الله بن المقفّع: زعيم التعريب في عصره».

الوالي «عيسى بن علي». فكان إسلامه دليلاً على انتمائه إلى التيار الفكري الجديد، وعلى رغبته في الاندماج في الملة الإسلامية اندماجاً كلياً، وخدمة حضارتها الفتية الناشئة.

وقد وردت أخبار متضاربة حول إسلام «ابن المقفّع»، وقضية اتهامه بالزندقة، وقد تكون معظم هذه الأخبار قد اختُرت بعد وفاته، لتبرير مقتله وصرف الأنظار عن الأسباب السياسية.. وعلى كلّ، فمناقشة هذه المزاعم تخرج عن نطاق موضوعنا، والتعرّض إليها قد يُبعدنا عن غرضنا وهو إبراز دور «ابن المقفّع» في حركة التعريب.

فعلينا إذاً أن نلتفت إلى إنتاجه الأدبي، وأن نلقي نظرة عابرة إلى ما وصل إلينا من ذلك الإنتاج، وخصوصاً ما يندرج في حركة الترجمة، مُكتفين ببيان خصائصه وقيّمته.

إنتاج أدبي بين اتجاهين

ينحصر الإنتاج الأدبي لـ «ابن المقفّع» في اتجاهين رئيسيين، أحدهما سياسي محض يتناول الواقع السياسي في عصره، وهو ما يتمثّل في «رسالة الصحابة». والآخر أدبي وتاريخي وأخلاقي، ويشمل أغلب ما جادت به قريحته، وهو الذي يهمنّا لأنه مترجمٌ كله عن الفارسية. فلنضع جانباً «رسالة الصحابة»، ولنستعرض هذا الإنتاج المُترجم، الذي يشمل مجالات عديدة، من تاريخ وحكمة وأخلاق وقصة.

كل منهما من قيم وآداب وعلوم.

وحينئذٍ انصرف «ابن المقفّع» إلى العمل في دواوين الأمراء والولاة، فعُيّن كاتباً في مدينة «كرمان» لـ «عمر بن هبيرة»، ثم في العراق لابنه «يزيد»، وذلك في عهد «مروان بن محمد» آخر خلفاء بني أمّية.

ثم اندلعت الثورة العباسية في «خراسان»، فاجتاحت بلاد فارس، فالعراق، وقضت على مقاومة «عمر بن هبيرة» وابنه «يزيد»، فانهارت الدولة الأموية، ودانت الأقطار لبني العباس، وقد نتج عن هذا الانقلاب في الأوضاع السياسية أن قوي شأن الموالى الفرس في أجهزة الدولة الجديدة، وأنفسح أمامهم المجال للعمل في دواوينها.

أما «ابن المقفّع»، فاتّصل بوالى الأهواز «عيسى بن علي»، عمّ الخليفة العباسي، فأعجب بمواهبه الأدبية وغازاة علمه، وعلو همّته وثبله، فعينه كاتباً له، وعهد إليه بتأديب أبناء أخيه «إسماعيل». وهنا تبدأ مرحلة حاسمة في حياة «ابن المقفّع»، ظهر فيها من إنتاجه الأدبي ما أثار إعجاب الأدباء والكُتاب، فمنهم من أولاه محبةً وتقديراً، ومنهم من أبغضه غيرَةً وحسداً.

«ابن المقفّع» يعتنق الإسلام

وفي مقدمة هذه المرحلة، هناك حادثٌ بالغ الأهمية، هو اعتناق «ابن المقفّع» للإسلام، على يد

العراق. وعندئذٍ، وجد «ابن المقفّع» نفسه في بيئة جديدة تختلف تماماً عن تلك التي عرفها في فارس، وتمتاز بقيمتها الروحية التي جاء بها الإسلام، وبلغه العرب وآدابهم.

وكان والده من الموالى المستعربين الذين شغلوا المناصب الإدارية، وتمتّعوا بحماية أنصار الدولة الأموية من العرب. فكان من الطبيعي أن ينصرف «ابن المقفّع» إلى الاطلاع على الثقافة العربية، والاجتهاد في استيعاب لغة العرب والتعرّف على شعرهم وخطبهم وقصصهم. وكثُر تردّده على «المربد»، قرب البصرة، حيث كان يلتقى الشعراء والأدباء والخطباء، يفخر كلّ بقومه وقبيلته، وينافس الآخرين في مجال الفصاحة والبلاغة.

من دواوين «بني أمّية» إلى دواوين «بني العباس»

وكان «ابن المقفّع» يصبو إلى انتهاج الطريق التي سلكها أبوه، والدخول في سلك موظفي الدولة، فقد أصبح الكُتاب آنذاك يحتلّون منزلة سامية لدى الأمراء والولاة والعمال، إذ كانوا يلعبون دوراً هاماً في المراسلات الرسمية، بما يُظهرونه في رسائلهم من براعة وفصاحة. وقد أدّى به طموحه هذا إلى توجيه كل ما لديه من جدٍّ وعزم نحو إتقان اللغة العربية، فلم يأل جهداً حتى ملك ناصيتها وتشبّع بفصاحة العرب، فاكتملت بذلك ثقافته، بل صار يفوق كثيراً من أبناء عصره، بحصوله على الثقافتين الفارسية والعربية. واتساع أفقه الفكري بما تحمله

ندعو القارئ أن يستعيد معنا صفحة من صفحات مؤرّخنا، وفي الوقت نفسه يتعرّف أكثر على كتاب «كليّة ودمنة»، وهو واحد من أهمّ كُتب الحكمة عبر العصور، ويليق أن يكون دستوراً شخصياً لكل إنسان، لما يشتمل عليه من نصائح وحِكم في التربية والتعليم وأخلاقيات الأخوة والصداقة والتعاون.. وقد تُرجم الكتاب إلى معظم لغات العالم استناداً إلى تعريب «ابن المقفّع»، لأن نسخة الكتاب الأصلية ضاعت في غبار التاريخ. وفيما يلي، نترك القارئ مع مقال «ابن المقفّع» الذي نشره الدكتور «عبد الحميد حاجيات» في مجلة «الأصالة» الجزائرية في نوفمبر 1973، ثم نشره في كتاب تحت عنوان «عبد الله بن المقفّع: حياته وآثاره»..

ابن المقفّع.. من «فيروز أباد» إلى «البصرة»

ولد «ابن المقفّع» في «فارس»، في قرية تُدعى «جور»، وهي «فيروز أباد» الحالية، سنة 106 هـ، واسمه الفارسي «روزبه بن داذويه». أما البيئة التي نشأ فيها فكانت فارسية، إذ تربّى في أحضان الديانة المجوسية، وتثقّف بثقافة أجداده، واطّلع على آثارهم التاريخية والأخلاقية والأدبية فحصل على ثروة علمية وافرة، وأدرك حكمة الهنود عن طريق ما ورد منها باللغة الفارسية.

ثم حدث لأبيه أن انتقل إلى العراق واستقر في البصرة، فأخذ معه، وكانت البصرة قاعدة هامة للجند العربي، ومركز إشعاع للثقافة العربية في

مختارات من كتاب «الأدب الصغير والأدب الكبير»

هذه بعض المختارات من كتاب «الأدب الصغير والأدب الكبير» لـ «عبد الله بن المقفّع» تُظهر حكمته وأسلوبه وطريقته في التربية الفكرية والنفسية..

الصديق العاقل

إني مُخبرك عن صاحبٍ لي كان من أعظم الناس في عيني، وكان رأس ما أعظمه في عيني صِغر الدنيا في عينه: كان خارجًا من سلطان بطنه، فلا يشتهي ما لا يجد، ولا يكثر إذا وجد. وكان خارجا من سلطان فرجه، فلا يدعو إليه ربيه، ولا يستخفّ له رأيًا، ولا بدئًا.

وكان خارجًا من سلطان لسانه،

فلا يقول ما لا يعلم، ولا ينازع فيما يعلم. وكان خارجًا من سلطان الجهالة، فلا يُقدم أبدًا إلا على ثقة بمنفعة.

كان أكثر دهره صامتًا، فإذا نطق بدَّ (غلب) الناطقين. كان يرى متضاعفًا مستضعفًا، فإذا جاء الجدّ فهو اللبث عاديًا (واثبًا). كان لا يدخل في دعوى، ولا يشترك في مراء، ولا يُدلي بحُجّة حتى يرى قاضيًا عدلًا، وشهودًا عدولًا. وكان

لا يلوم أحدًا على ما قد يكون العذر في مثله، حتى يعلم ما اعتذاره.

وكان لا يشكو وجعًا إلا إلى مَنْ يرجو عنده البرء، وكان لا يستشير صاحبًا إلا من يرجو عنده النصيحة، وكان لا يبتّرم (يشكو ويتضجّر)، ولا يتسَخّط، ولا يتشهى، ولا يشتكي. وكان لا ينقم على الولي (الصديق والمُحبّ)، ولا يغفل عن العدو، ولا يخصّ نفسه دون إخوانه بشيء من اهتمامه، وحيلته، وقوته.

فعليك بهذه الأخلاق إن أطقت، ولن تطيق، ولكن أخذ القليل خير من ترك الجميع.

ساعة عون على الساعات

وعلى العاقل، ما لم يكن مغلوبًا على نفسه، ألا يشغله شغلٌ عن أربع ساعات، ساعة: يرفع فيها حاجته إلى ربّه. وساعة: يحاسب فيها نفسه، وساعة: يُفضي فيها إلى إخوانه وثّقاته الذين يصدقونه عن عيوبه وينصحونه في أمره. وساعة: يُخلي فيها بين نفسه وبين لذّتها مما يحلّ ويجمل، فإن هذه الساعة عون على الساعات الأخر، وإن استجمام



القرد والغيلم

قرد، وليس لها دواء سواه. قال الغيلم: هذا أمر عسير، من أين لنا بقلب قرد، ونحن في الماء؟ لكن سأحتال لصديقي.

انطلق إلى ساحل البحر. فقال له القرد: يا أخي، ما حَبَسك عني؟ قال الغيلم: ما حبسني إلا حياتي: فلم أعرف كيف أجازيك على إحسانك إلي؟ وأريد أن تتم إحسانك إليّ بزيارتك أي في منزلي، فإنّي ساكن في جزيرة طيبة الفاكهة.

فركب القرد ظهرَ الغيلم، فسيح به حتى بلغ به وسط النهر، عرض له قُبْح ما أضمر في نفسه من الغدر، فنكس رأسه، فقال له القرد: ما لي أراك مهتمًا (مهمومًا)؟ قال الغيلم: إنما همّي لأني ذكرْتُ أن زوجتي شديدة المرض، وذلك بمنعي من كثير ممّا أريد أن أبلغه من حرصك على كرامتك وملاطفتك. قال القرد: إن الذي أعرف من حرصك على كرامتي بكيفيك مؤونة التكليف. قال الغيلم: أجل. ومضى بالقرد ساعة، ثم توقف به ثانية: فساء ظن القرد وقال في نفسه: ما احتباس الغيلم وإبطاؤه إلا لأمرٍ ولست آمنًا أن يكون قلبه قد تغيّر لي وحالٌ عن مودتي، فأراد بي سوءًا، فإنه لا شيء أخفّ وأسرع تقلُّبًا من القلب، وقد يقال: ينبغي للعاقل ألا يغفل عن التماس ما في نفس أهله وولده وإخوانه وصديقه عند كل أمر، وفي كل لحظة وكلمة وعند القيام والقعود، وعلى كل حال فإن ذلك كله يشهد على ما في القلوب، وقد قالت العلماء إذا دخل قلب الصديق من صديقه ريبة فليأخذ بالحزم في الحفظ منه، ولينتفقد ذلك في لحظاته وحالاته، فإن كان ما يظنّ حقًا ظَفَر بالسلامة، وإن كان باطلًا ظفر بالحزم، ولم يضره ذلك.

ثم قال القرد للغيلم: ما الذي يحبسك؟ وما لي أراك مهتمًا، كأنك تحدّث نفسك مرة أخرى؟ قال: يهمني أنك تأتي منزلي فلا تجد أمري كما أحب، لأن زوجتي مريضة. قال القرد: لا تهتمّ فإنّ الهم لا يغني عنك شيئًا ولكن التمس ما يصلح زوجتك من الأدوية والأغذية، فإنه يقال: ليبيد ذو المال ماله في أربعة مواضع: في الصدقة وفي الحاجة وعلى البنين

(راحة) القلوب، وتوديعها (تركها وادعة مطمئنة) زيادة قوة لها، وفضل بلُغة (ما يكفي من العيش، ولا يفضل منه).

الرغبات الثلاث

وعلى العاقل ألا يكون راغبًا إلا في إحدى ثلاث: تزوّد لمعاد، أو مرّمة لمعاش (أي الاكتفاء بما هو ضروري للحياة)، أو لذّة في غير مُحَرّم.

الناس طبقتان مُتباينتان

وعلى العاقل أن يجعل الناس طبقتين متباينتين، ويلبس لهم لباسين مختلفين، فطبقة من العامة يلبس لهم لباس انقباض وانحجاز وتحفّظ في كل كلمة وخطوة، وطبقة من الخاصة يخلع عندهم لباس التشدّد، ويلبس لباس الأنسة واللطفة والبذلة (إطلاع من يثق به على أسرارهِ، وما تكتّهُ نفسه) والمفاوضة، ولا يدخل في هذه الطبقة إلا واحدًا من الألف، وكلهم ذو فضل في الرأي، وثقة في المودّة، وأمانة في السر، ووفاء بالإخاء.

الصغير يصير كبيرا

وعلى العاقل ألا يستصغر شيئًا من الخطأ في الرأي، والزّلل في العلم، والإغفال في الأمور؛ فإنه من استصغر الصغير أوشك أن يجمع إليه صغيرًا وصغيرًا، فإذا الصغير كبير، وإنما هي ثلَم (الشقوق في الجدار)

يثلمها العجز والتضييع، فإذا لم تُسدَّ أوشكت أن تتفجّر بما لا يُطاق، ولم نر شيئًا قطّ إلا قد أتى من قبل الصغير المتهاوّن به، قد رأينا المُلك يُؤتى من العدو المحتقّر به، ورأينا الصحة تُؤتى من الداء الذي لا يُحفل به، ورأينا الأنهار تنبثق من الجدول الذي يُستخفّ به. وأقلّ الأمور احتمالًا للضياغ: المُلك؛ لأنه ليس شيء يضيع، وإن كان صغيرًا، إلا اتصل بآخر، يكون عظيمًا.

الرأي والهوى عدوّان

وعلى العاقل أن يجبن عن المضيّ على الرأي الذي لا يجد عليه موافقًا، وإن ظن أنه على اليقين. وعلى العاقل أن يعرف أن الرأي والهوى متعاديان، وأنّ من شأن الناس تسويق الرأي، وإسعاف الهوى، فيخالف ذلك، ويلتمس أن لا يزال هواه مُسوِّفًا ورأيهِ مسعفًا. وعلى العاقل إذا اشتبه عليه أمران فلم يدر في أيهما الصواب، أن ينظر أهواهما عنده فيحذره.

علّم نفسك قبل تعليم غيرك

ومن نصّب نفسه للناس إمامًا في الدين، فعليه أن يبدأ بتعليم نفسه وتقويمها في السيرة والطعمة (المكسب) والرأي واللفظ والأخدان؛ فيكون تعليمه بسيرته أبلغ من تعليمه بلسانه، فإنه كما أن كلام الحكمة يونق (يُعجب) الأسماع، فكذلك عمل الحكمة يروق العيون والقلوب، ومُعَلِّم نفسه ومُؤدِّبها أحقّ بالإجلال والتفضيل من مُعَلِّم الناس ومُؤدِّبهم.

وما يجبسنا عنها؟ فانطلق بنا إليها.

فانطلق به ابن آوى نحو الأسد. وتقدّم ابن آوى ودخل الغابة على الأسد، فأخبره بمكان الحمار، فخرج إليه وأراد أن يثبت عليه، فلم يستطيع لضعفه، وتخلّص الحمار منه فأفلت هلعًا على وجهه. فلما رأى ابن آوى أن الأسد لم يقدر على الحمار، قال له: أعجزت يا سيد السباع إلى هذه الغاية؟ فقال له: إن جئتني به مرة أخرى، فلن ينجو مني أبدًا. فمضى ابن آوى إلى الحمار، فقال له: ما الذي جرى عليك؟ إنَّ أحد الحُمر رآك غريبًا، فخرج يتلقّاك مُرحّبًا بك، ولو ثبتّ له لانسك، ومضى بك إلى أصحابه. فلما سمع الحمار كلام ابن آوى، ولم يكن رأى أسدًا قط، صدّقه، وأخذ طريقه إلى الأسد، وأعلمه بمكانه وقال له: إستعدّ له فقد خدعته لك: فلا يدركُك الضعف في هذه التوبة إن أفلت فلن يعود معي أبدًا. فجأش جأش الأسد لتحريض ابن آوى له، وخرج إلى موضع الحمار، فلما بصر به، عاجله بوثبة افتترسه بها. ثم قال: قد ذكرت الأطباء أنه لا يُؤكل إلا بعد الغسل والطهور: فاحتفظ به حتى أعود فأكل قلبه وأذنيه، وأترك ما سوى ذلك قوتًا لك.

فلما ذهب الأسد ليغتسل، عمد ابن آوى إلى الحمار فأكل قلبه وأذنيه، رجاء أن يتطير الأسد منه، فلا يأكل منه شيئًا. فقال لابن آوى: أين قلب الحمار وأذناه؟ قال ابن آوى: ألم تعلم أنه لو كان له قلب يفقه به، وأذنان يسمع بهما، لم يرجع إليك بعد ما أفلت ونجا من الهلكة.

قال القرد للغيلم: وأنما ضربتُ لك هذا المثل لتعلم أني لست كذلك الحمار الذي زعم ابن آوى أنه لم يكن له قلب وأذنان، ولكنك احتلت عليّ وخدعتني فخدعتك بمثل خديعتك، واستدركتُ فارط أمري. وقد قيل: إن الذي يُفسده اللحم لا يصلحه إلا العلم. قال الغيلم: صدقت، إلا أن الرجل الصالح يعترف بزلّته، وإذا أذنب ذنبًا لم يستح أن يُؤدّب: لصدقه في قوله وفعله، وإن وقع في ورطة أمكنه التخلّص منها بحيلته وعقله..

فهذا مثل الرجل الذي يطلب الحاجة، فإذا ظفر بها أضاعها.

ثم دلف إلى الحمار، فأثاه وسلّم عليه وقال له:

ما لي أراك مهزولًا؟ قال: ما يطعمني صاحبي شيئًا. فقال له: وكيف ترضى المقام معه على هذا؟ قال: فما لي حيلة في الهرب منه، لست أتوجّه إلى جهة إلا جهة أضرب بي إنسان، فكذّني وأجاعني. قال ابن آوى: فأنا أدلّك على مكان معزول عن الناس، لا يمرّ به إنسان، خصيب المرعى، فيه قطيع من الحُمر (جمع حمار) لم تر عين مثلها حسنًا وسمنًا. وقال الحمار:

سيلا 28.. الأرقام تُسقط أكذوبة «الجزائري لا يقرأ»

نيسيا قرشي

على امتداد أيام صالون الجزائر الدولي للكتاب، الذي اختتم السبت، قامت «الأيام نيوز» باستطلاع واسع بين الناشرين والزوار لرصد ملامح الذوق القرائي في طبعته الثامنة والعشرين. وقد مكّن هذا المسار الميداني من جمع شهادات حيّة تكشف عن حضور قوي للقارئ الجزائري، وإسقاط الخطاب المتداول حول «الجزائري الذي لا يقرأ»، مع بروز اهتمام متزايد بالتراث والرواية التاريخية والكتب الفكرية.

مع اختتام الطبعة الثامنة والعشرين لصالون الجزائر الدولي للكتاب، بدا المشهد الثقافي في قصر المعارض وكأنه استفتاء شعبي واسع على مكانة القراءة في المجتمع الجزائري.

أكثر من 5,6 ملايين زائر خلال عشرة أيام، ورقم قياسي بلغ 850 ألف زائر في يوم واحد، كفيّة وحدها بإسقاط الخطاب المتداول حول «الجزائري الذي لا يقرأ». هذا الإقبال المذهل مؤشر واضح على تحوّل حقيقي في الذائقة القرائية، وهو ما تؤكده شهادات الناشرين والقراء لـ«الأيام نيوز»، على حد سواء.

الأرقام تُسقط الخرافة: «سيلا أكبر حدث وطني في البلاد»

لم يكد يُسدل الستار على فعاليات الطبعة الثامنة والعشرين لصالون الجزائر الدولي للكتاب، حتى ظهرت الصورة الكاملة لحجم الظاهرة الثقافية التي عاشتها العاصمة على مدى عشرة أيام. فالأجواء التي كانت تتشكل

بين الأجنحة وأروقة قصر المعارض، بدت في لحظة الختام أكثر وضوحا: هناك شيء أكبر من مجرد معرض، شيء يشبه امتحانا عاما في علاقة الجزائري بالكتاب. ومن خلال النتائج الرقمية التي كشفت عنها وزارة الثقافة ومحافظ الصالون، بدا واضحا أن هذا الامتحان انتهى بانتصار ساحق للقراءة.

وقد أكدت وزيرة الثقافة والفنون، مليكة بن دودة، خلال حفل الاختتام على «حضور استثنائي وبمحتوى فكري وثقافي غني»، معتبرة أن الدورة الحالية قدمت «صورة ناصعة لجزائر الثقافة، الجزائر التي تقرأ وتفكر وتحوّر». هذا التصريح يختزل قراءة مباشرة لمشهد إنساني وثقافي تُشكل أمام أعين العارضين والزوار، مشهد أثبت - وفق الوزيرة - أن المجتمع الجزائري يعيش حالة عطش حقيقي للمعرفة.

وأبرزت الوزيرة في مداخلتها أن تسجيل «أزيد من 5 ملايين و606 ألف زائر» هو - كما قالت - «أرقام لا تعبر فقط عن نجاح الظاهرة، بل تجسد تعطش مجتمع بأسره للمعرفة، ومكانة الكتاب في وجدان الأمة الجزائرية». ومع هذا التصريح، يتقدم السرد نحو مساحة تحليلية أوسع: فالمسألة لم تعد مرتبطة بنجاح موسمي أو فضول جماهيري، بل بعودة القراءة كفعّل اجتماعي يمتلك جذوره في المجتمع، حتى وإن حاولت بعض الخطابات التشكيك في ذلك.

من جانبه، قدّم محافظ الصالون محمد



أهم الأجنحة الجزائرية التي صنعت حركية لافتة خلال أيام الصالون. فالتنوع الذي كشف عنه تصريح فاضل زاكور كان جزءا من موجة أوسع شملت دور نشر مختلفة، وهو ما تؤكده منشورات «الياسمين» التي عاشت بدورها تجربة استثنائية. فمن خلال شهادتهم تتضح ملامح أخرى تكمل الصورة العامة للتحوّل في الذائقة القرائية، خصوصا مع الإقبال المتزايد على الكتب التراثية والكلاسيكيات العربية والأجنبية.

ريم بوسكين، المكلفة بالإعلام والتسويق في منشورات «الياسمين»، وخلال حديثها مع «الأيام نيوز» وصفت الإقبال على جناح الدار بأنه كان «إقبالا مبهرًا طوال أيام المعرض»، وهي شهادة تضيف إلى الرصيد العام للمؤشرات التي تثبت أن القراءة في الجزائر ما تزال فعلا اجتماعيا حيا ومتجددا. وتقول إن بعض العناوين «نفدت خلال أول يومين من انطلاق سيلا»، ما يعكس شغفا واضحا لدى القراء الذين توافدوا منذ الساعات الأولى بحثا عن نسخ محدّدة، خصوصا تلك التي تتعلق بالتراث والدين.

وتوضح بوسكين أن الكتب «الأكثر طلبا» لدى الدار هذا

العام كانت الكتب الدينية لابن القيم وابن الجوزي «بنسخ عصرية مستحدّثة»، وهو ما يؤكّد عودة قوية لهذا النوع من الكتب إلى الواجهة. وتضيف أن عناوين أدب السلاسل مثل «إيميلي» و«آن» و«ألف ليلة وليلة»، بالإضافة إلى الكلاسيكيات العربية والأجنبية على غرار «ماجدولين» و«نساء صغيرات»، شهدت بدورها طلبا واسعا، بما يعكس رغبة القارئ في العودة إلى النصوص التي تركت أثرا في الذاكرة الأدبية المشتركة.

وأطفالا»، وهو ما يعكس فضاء قرائيا عائليا لا علاقة له بالصورة النمطية التي اختزلت القراءة في فئة محدّدة.

وعن الذوق القرائي الذي لاحظته خلال المعرض، قال زاكور إن «الكتب المتعلقة بالتراث الجزائري كانت الأكثر طلبا»، مشيرا إلى أن مؤلفات تناولت رموز الموسيقى الشعبية مثل عمر الزاهي والحاج محمد العنقي «شهدت إقبالا ونفدت بسرعة». هذا المعطى مهم لكونه يكشف عن علاقة جديدة بين القارئ والهوية الثقافية، حيث أصبح الجمهور يبحث عفا يعيد صلاته بالذاكرة الفنية والتراث الشعبي. وفي الوقت نفسه، يظهر هذا السلوك ميلا تلقائيا نحو عناوين تستعيد ملامح الجزائر القديمة التي بقيت حاضرة في الوجدان الجماعي.

وفي قراءة أخرى للجيل الجديد، أشار زاكور إلى أن الشباب يميلون أكثر إلى «كتب تطوير الذات والقراءة باللغة الإنجليزية»، معتبرا أن تغير الذوق بين الأجيال أصبح واقعا ويمكن ملاحظته من خلال الطلب على العناوين. أما عن الكتب الأكثر مبيعا لدى المؤسسة، فيؤكد أن كتاب المؤلف الموسيقي كمال حمادي وكتاب «مدخل إلى علم الفلسفة» للدكتور عمر طالي كانا «من الأكثر مبيعا»، وهو ما يضيف بُعدا آخر: القارئ يبحث عن المعرفة العميقة.

منشورات الياسمين: «إقبال مبهر... وبعض العناوين نفدت مبكرا»

ومن أجنحة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ينتقل المشهد بسلاسة إلى أحد

القارئ والكتاب. وفي هذا السياق، جاءت شهادة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية لتضيف طبقة جديدة من الفهم، لأن من يشاهد حركة البيع واقتراب القُرّاء من العناوين يدرك حجم الحراك القرائي دون وساطة.

فاضل زاكور، المكلف بالإصدارات الجديدة لدى المؤسسة، لخصّ في حديثه مع «الأيام نيوز» التجربة بكلمة واحدة، لكنها كافية



لرسم أجواء الصالون: «الإقبال في هذه الطبعة فاق التوقعات». هذه الجملة، على بساطتها، تحمل معناها الكامل. فحين يقول ناشر مخضرم إن التوقعات قد تم تجاوزها، فهذا يعني أن حركة القراءة تجاوزت هي الأخرى كل ما كان منتظرا. ويضيف زاكور أن «المواطنين قدموا من كل حذب وصوب»، في وصف يكشف مدى تنوّع الجمهور الذي وجد في الصالون فضاء يلتمس فيه شغفه بالكتاب.

ويصف المتحدث هذا التوافد الواسع بأنه «رد عملي على من يقول إن القراءة في الجزائر ضعيفة وأن الجزائري لا يقرأ». فالكلام هنا لا يأتي من مسؤول حكومي، وإنما من ناشر يراقب يوميا حركة العناوين، ويسجل في كل ساعة نوعية الجمهور الذي يقف أمام الرفوف ويسأل عن الكتب. وتزداد الصورة وضوحا حين يؤكّد أن «القادمين يمثلون مختلف الفئات العمرية نساء ورجالا

«5,6 ملايين قارئ في عشرة أيام... رقم يفنّد الخطاب التقليدي حول عزوف الجزائري عن القراءة».

يقرب ما سماه «حصيلة أولية»، كشف من خلالها عن تسجيل «5 ملايين و606 ألف و578 زائر إلى غاية الجمعة 7 نوفمبر»، مع رقم استثنائي «قدره 850 ألف و914 زائر يوم الخميس 6 نوفمبر». هذه الأرقام، التي تُعدّ الأكبر في تاريخ التظاهرة، هي أشبه ببيان ثقافي ينسف المقولة المتداولة عن عزوف الجزائريين عن القراءة. ولهذا اعتبر المحافظ أن «سيلا هو أكبر حدث وطني في البلاد»، وهو توصيف اكتسب صدقيته من حركة الحشود ومن طبعة النقاشات التي عاشها المعرض.

ومع تلاحق تصريحات الوزيرة والمحافظ، تتشكل قراءة أوضح لتجربة هذا العام: ليس الأمر استثناء، بل تحول. فحين يجتمع أكثر من خمسة ملايين زائر حول الكتاب في ظرف أقل من أسبوعين، فإن الرسالة تتجاوز حدود المعرض لتصل إلى المجتمع بأكمله. هنا بالتحديد يظهر المعنى الحقيقي لهذه الأرقام، باعتبارها مؤشرا على نجاح حدث ثقافي، ودليلا على أن الكتاب لا يزال يحتل مكانته في الوعي الجماعي، وأن القارئ الجزائري أكثر حضورا مما تصوّره الانطباعات السطحية.

المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: «الإقبال فاق التوقعات»

وإذا كانت الأرقام الرسمية قد قدّمت الصورة الكبرى لنجاح الصالون، فإن شهادات الناشرين تكشف عن التفاصيل الدقيقة التي صنعت هذا المشهد الثقافي غير المسبوق. فبعيدا عن المنصات الرسمية وقاعات الندوات، كانت أجنحة دور النشر هي المرأة الحقيقية التي تعكس العلاقة المباشرة بين

فاضل زاكور

«الإقبال في هذه الطبعة فاق التوقعات... والمواطنون قدموا من كلّ حذب وصوب».

يجعل حضورها القوي منسجما مع طبيعة الأسئلة التي يطرحها جيل جديد يبحث عن المعنى أكثر مما يبحث عن الترفيه.

ويواصل بريحة قراءته مشيرا إلى أن «القراء باتوا أكثر وعيا في اختياراتهم»، وهو ما ينسجم مع ما سجلته شهادات الناشرين: تراجع بعض أنواع الكتب، وصعود أخرى، وتنوع اهتمامات الجمهور بشكل واضح. ويضيف أن هناك فئة تتجه اليوم نحو «الفلسفة والتاريخ والفكر والدين»، بينما تجذب الكتب التراثية والكتب النفسية وكتب تطوير الذات والروايات وكتب الرعب «فئات أخرى». بهذا التوصيف، تظهر خريطة قرائية متعددة، لا مركز لها إلا في كونها تعبر عن مجتمع واسع ومتنوع الاهتمامات.

ويعتبر بريحة أن هذا التنوع «علامة نضج تبشر بجيل قارئ متعدد الاهتمامات». ومع هذه الجملة الأخيرة، يكتمل التحليل الذي بدأ بالأرقام الضخمة للزوار، واستمر عبر شهادات الناشرين والزوار، ليصل في النهاية إلى قراءة تقدم خلاصة واضحة: إن ما جرى في «سيلا 28» محطة تكشف عن مسار قرائي يتطور، وعن قارئ بعيد اكتشاف الكتاب ويعيد صياغة ذائقته وفق أسئلة الحاضر ومقتضيات المعرفة.

ومع اكتمال هذا المشهد الذي تتعقد خيوطه بين الأرقام الرسمية وشهادات الناشرين ورؤى القراء والتحليل الأكاديمي، تبدو الطبعة الثامنة والعشرون من «سيلا» أكثر من مجرد صالون للكتاب. فقد كشفت - وفق ما أظهره الجميع دون استثناء - عن مجتمع يتحرك بثقة نحو القراءة، مجتمع لم تعد تحده الصورة النمطية التي لاحقته طويلا، بل أضحت قادرا على فرض حقيقته من خلال حضوره الواسع، ووعيه باختياراته، وتنوع اهتماماته بين التاريخ والفلسفة والتراث والكتب النفسية والروايات. إنها دورة تقول إن الكتاب ما زال جزءا من يوميات الجزائري، وإن القارئ حاضر بصوت واضح وموقف صريح.

الجزائري بصورة متوازنة: قارئ لا يبحث فقط عن النوع الأكثر انتشارا، بل عن النوع الأكثر قربا من اهتماماته الخاصة. قارئ يختار، ينتقي، يقارن، ويعيد تشكيل ذائقته باستمرار. وهكذا يكتمل الدور الذي لعبه «سيلا 28»، كفضاء لبيع الكتب، وأيضا كفضاء لتكوين وعي جديد بالقراءة ومكانتها في حياة الأفراد.

قراءة تحليلية: «الرواية التاريخية كانت الظاهرة الأبرز»

ومع استكمال صورة القارئ من خلال شهادات الزوار، يصبح الانتقال طبيعيا نحو قراءة تحليلية أعمق للمشهد، خاصة من منظور المتابعين للشأن الثقافي. وفي هذا السياق، يقدم الكاتب والأستاذ بريحة عبد الحميد لـ «الأيام نيوز» خلاصة مكثفة لما رآه في هذه الدورة من «سيلا»، وهي خلاصة شهادات الناشرين والزوار، إذ تضعه في إطار معرفي أوسع يشرح أسباب هذا الإقبال ونوعية العناوين التي تقدمت الواجبة.

يقول بريحة إن «الرواية التاريخية كانت الظاهرة الأبرز في سيلا هذا العام»، وهي ملاحظة تتوافق بشكل لافت مع ما سجله الناشر من تزايد الطلب على هذا النوع من الكتب. ويضيف أن هذا الإقبال الواسع شمل أيضا «الكتب التراثية»، ما يعكس

حاجة متنامية لدى القارئ الجزائري إلى نصوص تمنحه جذورا ومعنى وتعيد ربطه بمسارات تاريخية وثقافية يرى فيها جزءا من هويته ووعيه. هذا التوجه، كما يوضحه بريحة، جزء من حركة قراءة أوسع نحو كل ما يعيد صياغة العلاقة بين الفرد وتاريخه.

ويفسر الأستاذ هذا الميل بوضوح، حين يقول إن القارئ يبحث عن «كتب يجد فيها امتدادا لواقعه وتاريخه وثقافته»، وهي جملة تلخص كثيرا من مظاهر هذه الدورة. فالرواية التاريخية - من منظور القارئ - أصبحت مساحة لفهم الحاضر وتفسير التحولات التي يعيشها المجتمع. وهذا ما

شخصية تعبر عن جزء مهم من جمهور المعرض. تقول إن «غياب بعض دور النشر أثر على توفر الكتب التقنية التي تهتم بها بحكم تخصصها»، لكنها تضيف في الوقت نفسه أنها «وجدت تنوعا كبيرا في العناوين خاصة لمن يبحث عن أصناف معينة». هذه الملاحظة تكشف شيئا أساسيا: حتى عندما لا يجد القارئ كل ما يبحث عنه، فإن غنى المعروضات يفتح أمامه خيارات متعددة تعوض النقص في مجال معين.

وتوضح أروى أنها تميل إلى «الروايات التاريخية والكتب المتعلقة بالتأليف والكتابة»، ما يجعلها جزءا من الفئة التي أعادت الاعتبار للنصوص ذات الجذور التاريخية. شهادتها

تستكمل ما قاله ناشرو الرواية التاريخية، وتؤكد أن هذا التوجه يعكس حاجة القارئ إلى نصوص تمنحه المعنى وتربطه بسياقات حضارية وثقافية أوسع.

أما مريم، الطالبة في كلية الطب، فتقدم رؤية أخرى تكمل المشهد العام. تقول إن «المعرض هذه السنة أكثر تنوعا من السابق»، وهو انطباع يتكرر لدى كثير من الزوار، خصوصا من الطلبة الذين يبحثون عن مزيج يجمع بين الكتب العلمية والإنسانية. وتضيف أنها اقتنت «روايات تاريخية وفلسفية لأنها تندرج ضمن اهتماماتها»، وهو ما يبين أن المسار القرائي الفردي أصبح مرتبطا بتكوين معرفي وشخصي يختلف من زائر لآخر.

وتشير مريم أيضا إلى أنها «عادت لقراءة كتب تطوير الذات»، رغم تراجع شعبيتها لدى شريحة أخرى من القراء، ما يُظهر أن اختيارات الجمهور متنوعة وليست خاضعة لاتجاه عام واحد. أما أكثر ما لفت انتباهها، فهو اكتشافها مؤخرا نوعا أدبيا جديدا عليها، تقول عنه: «أدب الرسائل أثار اهتمامي». هذه الجملة الصغيرة تستحق التوقف عندها، لأنها تكشف عن فضول قرائي حيّ يفتح على أنماط جديدة تتجاوز المؤلف.

ومع التقاء هذه الشهادات، يظهر القارئ

يبحثون عن الرواية التاريخية مع آخرين يميلون نحو الأدب المترجم، أو كتب الأنمي التي تحظى بشعبية متزايدة لدى الفئات الشابة.

ولم يقتصر الأمر على دور النشر الكبيرة فقط، فقد أشار أحد العارضين إلى أن «الكتب الفكرية تصدرت المبيعات، وعلى رأسها مؤلفات عبد الوهاب المسيري والغزالي»، كما شهدت «الروايات التاريخية وأدب الأطفال» طلبا مهما لدى زوار جناحه. وتكشف هذه الشهادة أيضا عن خريطة قرائية متوازنة بين الفكر والرواية والتراث، وتوضح أن جمهور المعرض لا يكتفي بالفئات التقليدية للكتب، بل يوسع دائرة خياراته بشكل لافت.

ومع تقاطع شهادات الناشرين العرب والجزائريين، يصبح واضحا

أن الرواية التاريخية كانت نجم هذه الطبعة، إلى جانب الكتب الفكرية وكتب الأنمي والأدب المترجم. إن هذا التلاقح بين الأجنحة العربية والجزائرية يرشخ فكرة أساسية: القارئ الجزائري يتحرك وفق اهتمام حقيقي، وليس وفق موجة عابرة، وهو ما يجعل من هذه الدورة محطة مفصلية في قراءة اتجاهات السوق الثقافية خلال السنوات المقبلة.

صوت القارئ: «المعرض أكثر تنوعا... ونبحث عمّا يناسب اهتماماتنا»

وبينما كانت شهادات الناشرين تكشف الوجه المهني للحركة القرائية داخل الصالون، جاءت آراء الزوار لتضيف البُعد الإنساني لهذه التجربة الثقافية الواسعة. فمن يراقب حركة الجمهور بين الأجنحة، يدرك سريعا أن الزائر لم يعد يأتي بدافع الفضول فقط، بل وفق بحث دقيق عن عناوين تعكس اهتماماته الشخصية وتخصصه الدراسي وميولاته الفكرية. وهكذا بدا صوت القارئ في هذه الدورة مكتملا ومتوافقا مع ما سجله الناشر من اتجاهات جديدة.

أروى، وهي مهندسة كيميائية، قدّمت قراءة

أما المفاجأة اللافتة، فكانت في تراجع نسي لشعبية كتب التنمية الذاتية، إذ تؤكد بوسكين أن هذه الفئة من الكتب «عرفت تراجعاً نسبياً» مقارنة بالسنوات الماضية، ما يشير إلى تغير ملموس في اهتمامات القارئ الجزائري. وفي المقابل، شهدت الكتب النفسية إقبالا متزايدا، ما يكشف عن توجه جديد نحو كتب تقدم للقارئ أدوات لفهم الذات بعيدا عن الخطابات الجاهزة التي كانت تهيمن على رفوف السنوات الماضية.



بريجة عبد الحيد

وتختتم المتحدث ملاحظتها بالإشارة إلى «تغير نسي في ذوق القراء»، حيث يتجه الجمهور - وفق تقييمها - من الفانتازيا والخيال نحو الكلاسيكيات والكتب الدينية، وهو تغير مهم لأنه يعبر عن حركة أوسع داخل المجتمع، عنوانها البحث عن نصوص تمتلك قيمة معرفية وثقافية أعمق.

دور النشر العربية: «الرواية التاريخية في الصدارة»

وإذا كانت منشورات «الياسمين» قد كشفت جانباً من التحولات في مزاج القارئ الجزائري، فإن ما سجلته دور النشر العربية المشاركة يضيف منظورا آخر يكتمل معه المشهد. فالإقبال الكبير الذي حظيت به الكتب الكلاسيكية والدينية في الأجنحة الجزائرية، وجد صدها أيضا لدى الناشرين القادمين من مصر، الذين لاحظوا - وفق تصريحاتهم - تغيرات واضحة في الطلب، تُظهر أن القارئ الجزائري يعيد ترتيب أولوياته الأدبية، ويمنح للرواية التاريخية مساحة لم تحظ بها في سنوات مضت.

صالح عارف، المكلف بالمبيعات لدى دار العين المصرية، عبّر بوضوح في تصريحه لـ «الأيام نيوز» عن حجم هذا التحول حين قال إن «الإقبال هذه السنة أكبر من السنة الماضية»، مشيرا إلى أن انضمام كتاب جزائريين بارزين إلى منشورات الدار - على غرار فيصل الأحمر، ربيعة جلطي، وعبد الرزاق أبو كبة - كان عاملا أساسيا في رفع المبيعات منذ الأيام الأولى. هذه الإشارة تكشف عن جانب مهم: القارئ الجزائري بات يقترب أكثر من إنتاج كتاب بلاده حين يجد أمامه عناوين قوية ومتنوعة تطرحها دور نشر عربية مرموقة.

ويضيف عارف أن «الروايات التاريخية تصدرت المبيعات»، قبل أن يشير إلى أن كتباً مثل «ثلاثية اليهود» ومؤلفات الكاتب الجزائري فيصل الأحمر قد «نفدت بسرعة منذ الأيام الأولى». هذا التصريح يعكس اتجاهها واضحا نحو نوع روائي يجد فيه القارئ قراءة ممتعة ومرتبطة بالتاريخ في آن، وهو ما يتقاطع مع ملاحظات ناشرين جزائريين حول عودة الاهتمام بالتراث والماضي.

وعلى صعيد مواز، جذبت دار «صفاة للنشر والتوزيع» المصرية هي الأخرى اهتمام فئات مختلفة من القراء. إذ أكدت شيماء عفيفي، مسؤولة التسويق في الدار لـ «الأيام نيوز»، أن «كتب التنمية البشرية والروايات المترجمة وكتب الأنمي كانت الأكثر طلبا منذ الأيام الأولى للمعرض». هذا التنوع في الطلب يعكس بدقة التعدد الكبير في اهتمامات الزوار، حيث يلتقي القراء الذين



«مخالب الكاتب» لأمين الزاوي..

بيان الوجد الإبداعي وفضيحة الصمت

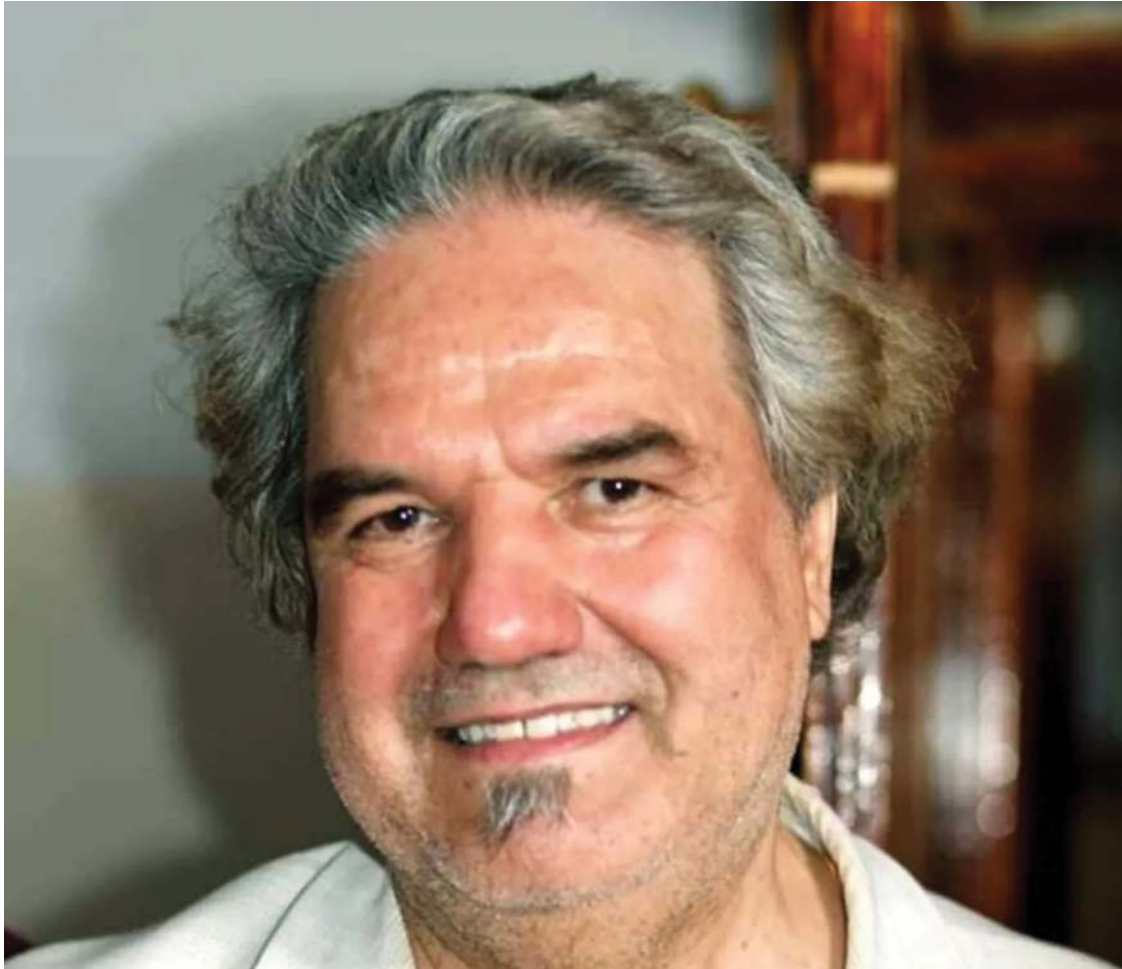
يربط بين اللذة والألم، بين الرغبة والمعرفة، ويجعل من القلم معادلاً رمزياً للغريزة التي تكتب لتعيش وتعيش لتكتب.

الجانب الآخر الذي يثير الانتباه هو الطريقة التي يُعزّي بها الزاوي ازدواجية الأخلاقية في المجتمعات العربية تجاه الكاتب. فهو يُحتفى به ما دام لا يقول الحقيقة كاملة، ويُقصى حين يجرّو على لمس المسكوت عنه. ومن هنا يتخذ العنوان بعده الرمزي الأقصى: «المخالب» ليست فقط سلاح الكاتب، بل أيضًا ما يُجرّحه به المجتمع كلما حاول الخروج عن النسق. فكل مبدع حرّ محكوم عليه بالمنفى الرمزي داخل وطنه، بالانتهام حين يكتب، وبالنسيان حين يصمت.

يتخلل الكتاب أيضًا بعدد جمالي في فهم الكتابة كفعل مقاومة، لا سياسية بالضرورة، بل أنطولوجية ضدّ العدم. فالكتابة، كما يصورها الزاوي، هي الطريقة الوحيدة لمواجهة الفناء، هي سلاح الهشّ في وجه القهر، وصوت من لا صوت له. ولعل هذه الفلسفة هي ما يجعل «مخالب الكاتب» أقرب إلى وصية فكرية تُكتب في زمنٍ يُختزل فيه الكاتب إلى مؤثرٍ رقميٍّ أو نجمٍ موسميٍّ على هامش العالم.

في النهاية، لا يقدّم أمين الزاوي حلولاً، بل يترك القارئ في مواجهة المرأة نفسها التي واجه بها ذاته. إنه يُعيد تعريف الكتابة بوصفها لعنةً ومجدًا في آن واحد، ويُذكرنا بأن الكاتب الحقيقي لا يكتب لينجو، بل ليشهد، ليجزّب، ليخدش السطح الساكن للحقيقة. فالمخالب التي يتحدث عنها ليست رمزية فحسب، بل واقعية: إنها أدوات الحفر في الذاكرة، والخدش في جلد الزيف، والتمسك بالحق في الحلم وسط الخراب.

هكذا، يخرج «مخالب الكاتب» من حدود المقالة النقدية إلى فضاء البيان الأدبي المفتوح، ويبعد الاعتبار لفعل الكتابة كأخطر أنواع الوجود. إنه كتابٌ يكتبه الألم وتوقعه التجربة، وتقرؤه الدهشة. وفي زمنٍ تتآكل فيه قيمة الكلمة تحت ضجيج الصورة، يأتي هذا العمل ليذكرنا بأن الكاتب الحقيقي لا يُرثى على كتفه، بل يُخاف منه، لأن في قلمه مخالب لا تُهدأ أحدًا.



إلى سلطةٍ مضادة للإبداع، تمارس التهميش والتصنيف والاحتواء، فيُصبح الكاتب مجبرًا على المساومة من أجل البقاء. إنه كتاب يفصح منطق السوق الذي يبتلع الأدب، ويحوّله من فعل حريةٍ إلى منتجٍ ثقافي قابلٍ للتسويق. في هذا السياق، يلج القارئ خيطًا من المرارة في نبرة النص، مرارة المثقف الذي يرى في تهافت الجوائز والمهرجانات موتًا بطيئًا للكتابة الحرة.

ومن أهم مستويات القراءة في هذا العمل هو البعد الأنطولوجي للكتابة، فالنص لا يتحدث عن الأدب كفنٍّ جمالي، بل كحالة وجودية يعيشها الكاتب لحظة بلحظة. الكتابة هنا تُشبّه بالحبّ والجنون والتصوّف، لأنها تستهلك الجسد وتُفني الذات في سبيل اكتمال لحظة الخلق. وبهذا المعنى، فإن «مخالب الكاتب» كتابٌ في ميتافيزيقا الإبداع،

مثل نثار الأسئلة: ما معنى أن تكتب؟ لمن تكتب؟ ضدّ من تكتب؟ ومق يتحول الكاتب إلى سجين كلماته؟

ورغم أن الكتاب يُقدّم في ثوب «مقال فكري»، إلا أنه يقترب في جوهره من الاعتراف الأدبي، حيث تتجاوز التجربة الشخصية مع التأمل الفلسفي، ويتحول كل فصلٍ إلى مرآةٍ تُمكن القارئ من رؤية نفسه داخل النص. فالقضية ليست الكاتب وحده، بل الكتابة العربية برمّتها، بما تعانيه من رقابةٍ ذاتيةٍ قبل أن تكون خارجية، ومن هشاشة العلاقة بين المثقف والجمهور، ومن استلابٍ لغويٍ يجعل الكاتب كمن ينحت في صخرٍ من سوء الفهم.

ومن المثير في «مخالب الكاتب» أن الزاوي لا يكتفي بتأمل معاناة المبدع، بل يذهب إلى نقد منظومة النشر والإعلام التي تحوّلت

الامتداد الحسي للجلد، والمخالب هي رمزيةٌ مزدوجة، هي القوة التي تحمي الإبداع، وهي الأداة التي تدمّره في الوقت نفسه. إنها استعارة كبرى عن التناقض الداخلي في تجربة الإبداع: بين الرغبة في الانطلاق نحو الحرية، والخوف من العزلة والمحو. وبهذا، يمكن قراءة «مخالب الكاتب» كنوعٍ من البيان الجمالي ضدّ التطبيع مع الرداءة وضدّ ترويض الكلمة.

من الناحية الجمالية، يعتمد الزاوي على لغةٍ مشحونةٍ بالتوتر والرمزية، تجمع بين الشاعرية والفكر، بين الجملة المكثفة والمشهد التأملي. الجمل فيه قصيرة، قاطعة، كأنها شظايا فكرية تتطاير من قلب المعركة. ولا يسعى المؤلف إلى بناء خطابٍ متماسكٍ بالمعنى الأكاديمي، بل يكتب في شكل مقاطع حرة تتوالد من بعضها

حساني حمزة

يأتي كتاب «مخالب الكاتب» للروائي والمفكر الجزائري أمين الزاوي كصرخة فكرية مكتوبة بمداد الوعي الموهج، نصّ يتقد بالأسئلة قبل أن يُورط نفسه في الأجوبة، ويضع القارئ في مواجهة قسوة الكتابة بوصفها فعلًا وجوديًا قبل أن تكون مهنة أو شغفًا جماليًا. في هذا العمل، يتحول الحبر إلى جرح مفتوح، والكتابة إلى مخالب تُخدش بها الذاكرة والجسد والسلطة والمجتمع. في محاولة لإعادة تعريف معنى أن تكون كاتبًا في زمنٍ يستهلك اللغة كما يستهلك الأجساد.

الكتاب ليس تنظيرًا أدبيًا بقدر ما هو تأمل في مصير الكلمة وسط عالم تزداد فيه الرقابة وقسوة المحيط الاجتماعي والسياسي. إنه نصّ من فئة تلك الكتابات التي تخرج من بين أنياب التجربة، لا من مختبرات التنظير. فكل صفحة فيه تبدو كأنها اعترافٌ على الورق، أو استعادة لمعركة سريّة خاضها أمين الزاوي ضد ذاته وضد محيطه وضد جدران الصمت التي تحاصر المثقف العربي المعاصر.

في «مخالب الكاتب» يتجسد الوعي الحاد بحدود الحرية وبحدود الجسد أيضًا، فالقلم ليس أداة تزيينٍ للواقع، بل سلاحٌ يحدّث: أحدهما يُشرّح القبح الاجتماعي والآخر يعود ليجرّح صاحبه. هنا تتحول الكتابة إلى فعلٍ مؤلِمٍ يشبه الوشم أو الجرح الطوعي، حيث تُسكب الذات على الورق كما تُسكب الدماء في طقسٍ تطهيريٍّ يوازن بين الألم واليقين.

إن ما يفعله الزاوي في هذا العمل هو إعادة بناء العلاقة الملتبسة بين الكاتب وواقعته. الكاتب، كما يقدّمه النص، ليس نبئًا ولا ضحيةً، بل كائنٌ هشّ يُصارع بالكلمات في حيلةٍ لا تعترف بالنبل ولا بالنوايا الطيبة. والكتابة عنده ليست ملاذًا بل اختبار مستمر للقدرة على القول في وجه الخوف، على ممارسة الحرية في أكثر صورها خطورة: حرية التسمية. فمن يكتب - كما يلّمح الزاوي - يغامر بأن يُسقى الأشياء بأسمائها الحقيقية. وبأن يكشف المستور الذي يحرس المجتمع والدين على إخفاقاته خلف ستائر المقدس والعادة.

الكتاب، في بنيته الفكرية، يقوم على فكرة أن الكتابة جسدٌ آخر للكاتب. فالحبر هو

المعلومات البليوغرافية

- عنوان الكتاب: مخالب الكاتب
- نوع الكتاب: مقال فكري / تأملات فلسفية في فعل الكتابة
- دار النشر: منشورات البرزخ
- سنة الإصدار: 2023
- رقم الطبعة: الأولى
- عدد الصفحات: 160 صفحة تقريباً
- حجم الكتاب: متوسط
- عدد الفصول أو الأجزاء: غير مقسم
- تقليديًا، بل يتكون من مقاطع فكرية متوالدة
- صورة الغلاف: تصميم رمزي يتضمن يدًا ممسكة بقلمٍ يشبه المخلب (المصمم غير مذكور)

نبذة عن الكتاب

«مخالب الكاتب» هو بيانٌ فكريٌّ حادٌ يكتبه أمين الزاوي بلغةٍ مشحونةٍ بالألم والتأمل، حيث تتحول الكتابة إلى فعلٍ وجوديٍّ لا

- التخصص: روائي ومفكر، أستاذ جامعي في الأدب الفرنسي

- أهم أعماله: الاعترافات، الحلقات السرية، الولاعة، فقه الفساد

- موقعه الأدبي: أحد أبرز الأصوات النقدية في الجزائر والعالم العربي، يجمع بين الرواية والفكر، ويكتب باللغتين العربية والفرنسية

الآراء المتداولة حول الكتاب

- نقديًا: اعتُبر الكتاب بيانًا وجوديًا أكثر منه مقالًا فكريًا، وقد أشاد به النقاد

- قارئًا: لقي تفاعلًا واسعًا على منصات القراءة، خاصة بين الكتاب الشباب الذين وجدوا فيه مرآةً لمعاناتهم.

- تعليق شخصي: الكتاب لا يُقرأ لتحليل، بل يُعاش كصرخة. إنه نغسٌ يجرح ويُطهر، ويبعد الاعتبار لفعل الكتابة كأخطر أنواع الوجود.

يخلو من الجرح. لا يسعى المؤلف إلى تقديم تنظير أدبي، بل يفتح جراح الكلمة في زمنٍ تزداد فيه الرقابة وتُستهلك فيه اللغة كما تُستهلك الأجساد.

- موضوع الكتاب: الكتابة كفعل مقاومة أنطولوجي، لا مجرد ممارسة جمالية

- أهداف المؤلف: إعادة تعريف علاقة الكاتب بالحرية، بالجسد، وبالسلطة

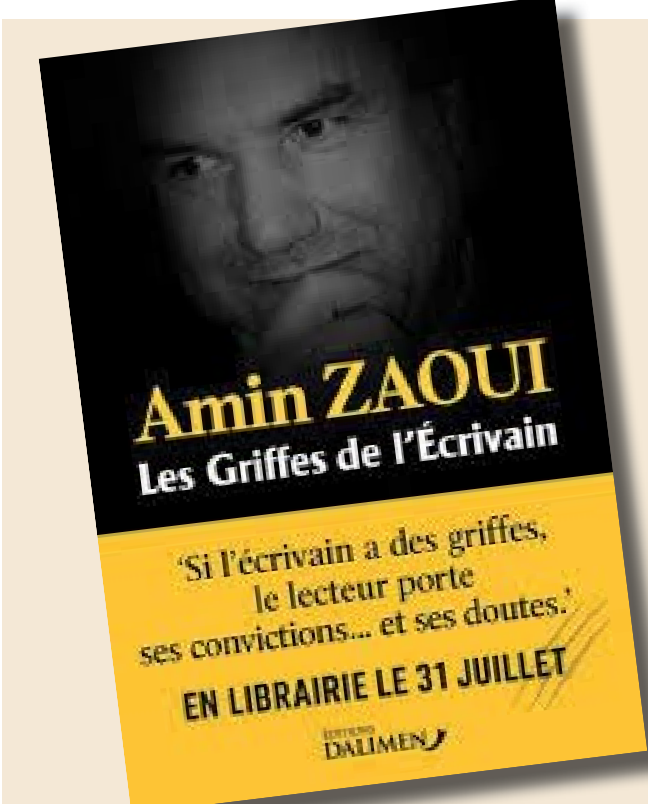
- الفئة المستهدفة: المثقفون، الكتاب، القراء المهتمون بفلسفة الإبداع

- القضايا المطروحة: الرقابة، هشاشة المثقف، استلاب اللغة، تسليع الأدب، ازدواجية المجتمع تجاه الكاتب

نبذة عن الكاتب

- الاسم الكامل: أمين الزاوي

- تاريخ الميلاد: 1956، الجزائر



السياسي الفلسطيني «أحمد الشقيري»..

صوت الحق الجزائري في الأمم المتحدة قبل اندلاع ثورة التحرير الوطني



دكتور محمد عبد الجواد البطة

(باحث وكاتب متخصص في قضايا الهوية

والذاكرة الفلسطينية المعاصرة)

من جماليات الثورة الجزائرية أنها انطلقت على يد نخبة من أبنائها المخلصين، الذين آمنوا برّتهم وعدالة قضيتهم، فزادهم الله بصيرة ونصرًا، وشفا بهم صدور قوم مؤمنين، لقد صنع هؤلاء الرجال المعجزة، فصاروا في وطنهم أحرارًا آمنين. فحفظ الله الجزائر وشعبها الكريم المعطاء، فالثورة الجزائرية لم تكن مجرد حدث وطني، بل كانت منارة أضاعت درب كل الثورات الحرة، وأثبتت أن النصر يولد من وعي الثائر وصدقه، وصوت الحق الواضح، ومن نصره الإخوة الصادقة، وبهذا أصبحت ملهمة ثورتنا الفلسطينية المعاصرة، ومن أصدق الداعمين لها.

وبصفتي باحثًا ومؤرخًا في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، ما زلتُ أفقش في الجذور العميقة للأحداث، وأقرأ العلاقات المتشابكة التي نسجت المشهد قبل الانطلاق، وكيف تمّت البدايات واكتملت النهايات، ومن خيمتي في مدينتي المهذّمة وبين تلال الركام المهيبة، في مدينة خانيونس التي يلامس ترابها خطوط الاحتلال القديمة والجديدة، (الخط الأصفر بالخط الأخضر)، الممزوجة بـ«نكسات» ونكبات مستمرة، أتأمل مشهد الثورة الجزائرية، وأربط بين الحاضر الجريح والماضي المجيد، بين الجزائر وفلسطين، وبين عكا وغزة، حيث تتقاطع مصائر الحرية والمقاومة.

ومن عكا، المدينة التي أذلت نابليون الفرنسي ذات يوم، خرج ابنها البار «أحمد الشقيري»، ليردّ على وريث الاستعمار ذاته، فرنسا، ولكن هذه المرة في أروقة الأمم المتحدة، في خمسينيات القرن الماضي، قبل اندلاع الثورة الجزائرية، كانت فرنسا مطمئنة إلى صمت العالم، وتقدّم الجزائر باعتبارها «أقاليم فرنسية داخلية» لا قضية استقلال، لكن السيد «أحمد أسعد الشقيري»، الفلسطيني العربي المنتمي لقضايا وطنه وأمتّه، هزّ هذا الصمت وأربك فرنسا، وكسر سرديتها الاستعمارية أمام المجتمع الدولي، في زمنٍ كانت فيه المنابر الدولية تُدار بمنطق القوة لا بمنطق العدالة، غير أنّ موقعه من القضية الجزائرية تحديداً يظلّ علامة فارقة في التاريخ الدبلوماسي العربي، فقد كان - قبل اندلاع ثورة نوفمبر المجيدة بعامين - من أوائل من نقلوا مأساة الجزائر إلى منبر الأمم المتحدة، فعزّى الادّعاء الفرنسي، وزرع في ضمير العالم فكرة أنّ الجزائر ليست «إقليما فرنسيا» بل وطنًا محتلًا يطلب الحرية.

فحين تولّى «أحمد الشقيري» تمثيل السعودية في الأمم المتحدة في أوائل الخمسينيات، لم تكن الجزائر قد أعلنت ثورتها بعد، لكن رياح الرّفض الشعبي في الداخل كانت تتكوّن، وفي جلسات الدورة السابعة للجمعية العامة عام 1952، فاجأ «الشقيري» الوفود الغربية بإصراره على إدراج قضية الجزائر كبنء على جدول الأعمال، متحدّياً الرّفض الفرنسي القاطع بحجة أنّ الجزائر «شأن داخلي فرنسي».



ساحات القتال، وعندما انطلقت الثورة، كانت فرنسا قد خسرت جزءًا من معركتها الدعائية سلًا، إذ بات الرأي العام العالمي مبدًا إلى تصديق صوت المظلوم لا صوت المستعمر.

ومن المفارقة أن فرنسا نفسها، التي كانت ترفض تدويل المسألة الجزائرية، وجدت نفسها بعد سنوات مضطرة إلى التفاوض مع قيادة الثورة - على أرضية «شعب له حقّ تقرير المصير» - وهي الأرضية ذاتها التي دافع عنها «الشقيري» في خطبه الأولى.

وفي الذاكرة الجمعية الجزائرية يمثل «الشقيري» أئموذجا فريدا للتضامن العربي الأصيل، ورغم مرور العقود يبقى اسمه محفورا في الذاكرة التاريخية الجزائرية كواحد من أبرز المدافعين عن قضيتها العادلة وشاهدا على أن نضال الشعوب يظل متصلا حتى في أروقة الدبلوماسية الدولية. لا شك كان موقفاً عربيا صادقا، ينبع من إيمانه العميق بوحدة قضايا الأمة العربية، فهو الفلسطيني الذي عاش آلام الشتات والاحتلال، ففهم جيدا ما يعانيه الجزائريون، ولم يتوان عن حمل قضيتهم إلى العالم، وقد تجلّى هذا الموقف الإنساني في قولته الشهيرة: «الجزائر كانت لها في فكري ووجداني الحيز الكبير، فلم تصرفني مأساة وطني الصغير (فلسطين) عن مأساة أمّتي الأكبر»، هذا التصور الشامل للقضية العربية هو ما جعله يُضفي على مرافعاته طابعاً إنسانيا خالصا، جعلها أكثر تأثيرا في نفوس المستمعين.

طوى للزعيم الفلسطيني العربي «أحمد أسعد الشقيري»، نصير الجزائر وعزّاب حقها في الأمم المتحدة، الذي جعل من المنبر الدولي ساحة مواجهة للاستعمار، ورفع صوت الجزائر عالميًا قبل أن ترتفع بنادقها. وكل التحية والتهنئة القلبية للجزائر، لشعبها البطل وثورتها الخالدة، ثورة كل الأحرار، وملهمة ثورتنا الفلسطينية المعاصرة

ومضة في الذاكرة

للمزيد من الاطلاع مرافعات الشقيري محفوظة في أرشيف الأمم المتحدة، كما أن الجزائر لا تزال تذكره في أديبات الثورة، وقد وثّق «الشقيري» الكثير من هذه الخطب والمواقف في كتاباته وإصدارته العديدة.

حشد التأييد الدولي من خلال بناء تحالفات مع الدول الأفروآسيوية الصاعدة، والتنسيق مع بقية الدول العربية والإسلامية، وقد ساهم هذا الجهد الدبلوماسي المكثف في خلق مناخ دولي أكثر استعدادًا لسماع صوت الجزائر، ورفع سقف التوقعات بأن الحل لن يكون إلّا في استقلالها الكامل.

وأما بخصوص الداخل الجزائري، تسللت أخبار خطب «الشقيري» إلى الجزائر عبر الصحف والمذيع، فكانت تُقرأ في المقاهي والنادي الوطنية كما لو كانت بلاغات ثورية من الخارج، كثير من قادة الداخل - كما ورد في مذكرات بعضهم لاحقًا - رأوا في تلك المرافعات اعترافًا مبكرًا بوجودهم كشعب له قضية عادلة، لا رعايا تحت سلطة باريس. لقد شكّلت خطبه نوعًا من الغطاء المعنوي والسياسي لمرحلة ما قبل الانفجار الثوري، ورفعت الروح المعنوية في زمنٍ كانت فرنسا ترّوِّج فيه لفكرة «الجزائر الفرنسية إلى الأبد».

تكللت نتيجة هذا الموقف الدؤوب أن نطقت البنادق الجزائرية بالحق التاريخي للشعب الجزائري في أرضه، وتقرير مصيره في نوفمبر 1954، وبدأت المواقف تتكامل (1955 - 1962) جاءت التحركات المناصرة لصوت البنادق الجزائرية، لصوت الشعب الثائر على النحوي التالي: عام (1956) كُشف جرائم الاستعمار الفرنسي وأعمال التعذيب. (1958) قرار أممي يعترف بحق الجزائر في الاستقلال. (1959) هجوم شرس على فرنسا وحلفائها، وهنا انسحب وفد فرنسا وقال قولته الشهيرة: «أمل أن ينسحبوا من الجزائر» (1960). اتهام أمريكا علنا بالتواطؤ مع فرنسا. (1961) رفض مطالب فرنسا بالصحراء الجزائرية. وتتّوَّج هذا الجهد الدبلوماسي للزعيم الفلسطيني العربي مع صوت بندقية الثائر الجزائري عام (1962) أن قام بالترحيب بالجزائر المستقلة عضوا في الأمم المتحدة، بعد أن انتصرت الثورة الجزائرية ونالت حريتها وحقها في تقرير مصيرها.

بهذه الجهود، يمكن القول إن «أحمد الشقيري» كان عزّاب الحق الجزائري في الأمم المتحدة حقًا، لم يحمل بندقية، لكنه هيئاً للثورة شرعيتها الأخلاقية على المسرح الدولي، وجعل من الأمم المتحدة منبرًا يوازي

بدأ يتعاطف مع القضية الجزائرية، كما أكد «الشقيري» أن الجزائر لا تكافح لإحداث دولة جديدة بل لاستعادة استقلالها المسلوب، وردّ بجرأة على ادّعاءات فرنسا التي حاولت تشويه الثورة الجزائرية، كما استنكر تدخل فرنسا وادّعاءها بأن الدعم الجزائري خارجي، قائلا: إن فرنسا نفسها كانت تتلقى وتقدم مساعدات مشابهة، (مشيرا إلى نفاقها).

في الحقيقة لم تكن مرافعات «الشقيري» مجرد مواقف عاطفية، بل كانت استراتيجية دبلوماسية محكمة، فقد استخدم نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حق تقرير المصير الوارد في المادة الأولى من العهد الدولي لحقوق الإنسان، ليؤكد أن الشعب الجزائري له من الشرعية ما يوازي شرعية الدول الأعضاء، ف«الشقيري» نجح في تحويل الموقف الفرنسي من مسألة داخلية إلى قضية سياسية مطروحة على العالم، وهو ما أضعف غطاء باريس الأخلاقي أمام الرأي العام العالمي.

لقد كان «الشقيري» يفهم أن حرب الجزائر لا تُخاض في الجبال وحدها، بل في عقول صانعي القرار وفي ضمائر الشعوب، لذلك وصفه أحد الصحفيين الفرنسيين في جنيف آنذاك بأنه «مقاتل يرتدي بدلة رسمية بدل البرزة العسكرية».

كما كان لافتًا أيضًا كيف بدأت وسائل الإعلام العالمية تُتابع خطاباته، وتقتبس منها عناوينها الرئيسية، مما ساهم في كسر الحصار الإعلامي الفرنسي حول القضية الجزائرية، فقد أصبحت مرافعاته مصدر إلهام للعديد من الدبلوماسيين الآخرين الذين بدأوا يُعَبِّرون عن دعمهم للقضية الجزائرية، والمؤكد أن دوره لم يكن محدودًا في كونه «أول من تكفل بعرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة»، بل امتد إلى كونه المؤسس الأول لمسار دبلوماسي عربي ودولي دعم الشعب الجزائري في معركته للتحرر، ومهد الطريق لانطلاق الثورة التحريرية في ظروف دولية أكثر استعدادا لفهم طبيعة النضال الجزائري.

ومن الجدير بالذكر، لم يكن دوره مقتصرًا على إلقاء الخطابات، بل كان يعمل على

وفي خطابه يوم 23 كانون الأول/ ديسمبر 1952، وقف الشقيري مخاطبًا رئيس الجلسة قائلاً: «إنّ ملايين العرب المسلمين في الجزائر لا يطلبون أكثر من حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وهو حقٌّ نصّت عليه مواثيق الأمم المتحدة ذاتها، وإذا كانت فرنسا تصرّ على تسميتهم فرنسيين، فليتمنحهم إدا حقوق الفرنسيين كاملة، لا أن تسومهم العذاب في أرضهم.»

كلمات «الشقيري» دوّت في القاعة، وأثارت امتعاض المندوب الفرنسي آنذاك، الذي حاول أن يردّ قائلاً: الجزائر ليست مستعمرة، إنها ثلاثة أقاليم فرنسية متكاملة في الجمهورية.»

عندها ردّ «الشقيري» بنبرة هادئة لكنها حاسمة: «حين يتحوّل الوطن إلى سجن كبير، لا تكون الجنسية شرفًا بل قيدًا، والجزائر اليوم ليست فرنسية إلا بقدر ما كانت باريس ألمانية في زمن الاحتلال النازي.»

كان ذلك الردّ كفيلاً بأن يزرع صمئًا مهيبًا في القاعة، ويكسر السردية الفرنسية التي استندت إليها باريس لعقود لتبرير بقائها في الجزائر، ومنذ تلك الجلسة، بدأ الإعلام الدولي يستخدم عبارة «القضية الجزائرية بدل «الولايات الفرنسية في شمال إفريقيا»، وهو تحوّل لغويّ وسياسيّ بالغ الدلالة، وهنا بدء مؤسسًا لمناخ دولي مبكر ساهم في ترسيخ شرعية الكفاح الجزائري، وظل يدافع عنها باستمرار لسبع دورات متتالية. وكان لافتًا للنظر كيف كان «الشقيري» يُفند حجج المندوب الفرنسي بمنتهى الدقة والحزم، حين طرحت فرنسا فكرة «إدماج الجزائر» في فرنسا، رد «الشقيري» بسخرية لاذعة: «إن من المفجع حقًا أن يصبح البطل العظيم الجنرال ديغول مصممًا للأزياء... يصنع من الجزائر ثوبًا فرنسيًا يلبسه كيفما شاء».

وكان من أبرز ما قاله في معرض ردّه على فكرة الإدماج: «إن الإدماج ليس عملية كيميائية يمكن بموجبها تحويل الجزائريين إلى فرنسيين، بل هو محاولة لطمس الهوية العربية الإسلامية لشعب عريق له تاريخه وثقافته الخاصة»، هذه المواقف الجريئة أربكت الدبلوماسية الفرنسية، وأجبرتها على الدفاع عن مواقفها أمام مجتمع دولي

دفعه جديدة من تهاني فلسطين لـ «الأيام الجزائرية»..

الرسائل تتوالى.. والوفاء واحد

هذه الرسائل المتتابة، التي تتقاطع فيها أصوات الأسرى والمنقفيين والكتاب والباحثين الفلسطينيين على امتداد أسبوعين كاملين، ترسم مشهدا استثنائيا من الامتنان المتبادل بين فلسطين والجزائر، وتكشف في عمقها مكانة «الأيام الجزائرية» في الوجدان العربي بوصفها منبرا حافظ على شرف الكلمة وصدق الموقف. فمن تهنئة قيادات منظمة التحرير، إلى شهادات الأكاديميين والفنانين والشعراء، وصولا إلى رسائل الأسرى المحررين من خلف الذاكرة الثقيلة للسجون، تتكشف جميعها حول فكرة واحدة: أنّ هذه المؤسسة الاعلامية وعلى مدار ربع قرن من الوجود، كانت شريكا في معركة الوعي، وامتدادا طبيعيا للموقف الجزائري الأصل تجاه فلسطين، وصوتا حزا حمل وجع الأرض، وحمل الذاكرة، وصان الحقيقة في مرحلة تكاثرت فيها الضوضاء وضاق بها فضاء المواقف.

من قلب فلسطين... إلى الجزائر التي تشبهها في الصبر والوفاء

الذين قادا مسيرة العطاء الإعلامي والإنساني بحكمة ورؤية تستحقان كل الإكبار.

كما أخص بالشكر الأستاذ خالد عز الدين، وأسرة التحرير المبدعة، الذين جعلوا من الجريدة منبرا للحقيقة، ومن الكلمة جسرا يصل بين الجزائر وفلسطين، بين الذاكرة والكرامة، بين الحلم والمستقبل.

إن ما أنجزتموه خلال ربع قرن لا يُقاس بعدد الصفحات، بل بعدد الوعي الذي أيقظتموه في ضمائر القراء.

من فلسطين، حيث نؤمن أن الكلمة لا تموت ما دام في الأمة من يكتبها بالصدق، لكم التحية والاحترام والامتنان.

ختاماً:

تبقى «الأيام نيوز» شهادة على أن الإعلام العربي الحر ما زال قادرا على حماية الوعي من التزييف،

وأن الحبر النبيل، حين يختلط بوجع فلسطين، يصير تاريخا لا يُمحى.

نُشرت هذه الكلمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس «جريدة الأيام» نيوز الجزائرية

في نوفمبر 2025، ووجهتها الدكتورة منى أبو حمدة تحيةً إلى الأستاذة نجاه مزور المدير العام ليومية «الأيام نيوز»، والأستاذ عز الدين بن عطية مدير النشر في الجريدة، والأخوين العزيزين الأستاذ خالد عز الدين والأستاذ بن معمر الحاج عيسى، تقديراً لدورهم الريادي في الدفاع عن الحقيقة، وتوثيق الذاكرة الفلسطينية، وترسيخ الهوية الوطنية في وجه التزييف والنسيان.

مركز العرب للأبحاث والدراسات في فلسطين كل عام وأنتم في نجاح وتقدم

تضحياته الجسام، للوصول للحرية واقامة الدولة المستقلة.

إن الاحتفال بمرور 25 عاما على نشأة وتأسيس جريدة «الأيام نيوز» يأتي في إطار تعزيز الجهود الجزائرية الفلسطينية، في إطار الإعلام الذي يجعل فلسطين والجزائر عنوانا عربيا إعلاميا مشتركا يسعى للنهوض الدائم والمستمر من أجل رفعة شأن القضية الفلسطينية في كافة المحافل والميادين، إيمانا من دولة الجزائر الشقيقة بأن كافة وسائلها الإعلامية المختلفة يجب أن يتم تسخيرها لخدمة القضية والشعب الفلسطيني، ضمن إطار إعلامي وطني هادف ومتزن.

كل عام وجريدة «الأيام نيوز» في نجاح وتقدم وإلى الأمام.

ثائر نوفل أبو عطوي

مدير مركز العرب للأبحاث والدراسات في فلسطين
وعضو نقابة الصحفيين الفلسطينيين

ما زالت تنزف تحت الاحتلال.

فكانت الجريدة صوتاً للذين لا صوت لهم، وسجلاً للحقيقة حين كانت تُشوّه في منابر كثيرة.

وثقت الجريدة جرائم الاحتلال بجرأة الباحث النزيه، ودقة المؤرخ الأمين، فكانت مقالاتها صفحات في كتاب التاريخ العربي الحديث، تشهد على انحيازها للحق الفلسطيني، لا من موقع التعاطف، بل من موقع الالتزام الأخلاقي والمعرفي والإنساني.

كلمة في وجه النسيان .. هوية لا تُمحى

إنّ جهود «الأيام نيوز» في تعزيز الهوية الفلسطينية تشكّل علامة فارقة في الإعلام العربي المقاوم، فهي لم تكتفِ بنقل الخبر، بل صنعت وعيا جمعيا عربيا مؤمنا بعدالة القضية، رافضا لكل أشكال التهجير والنسيان.

لقد أدركت الجريدة أن حماية الذاكرة هي أسْمى أشكال المقاومة، وأن تثبيت الصورة الفلسطينية في وعي الأجيال هو فعلٌ من أفعال البقاء.

وهكذا، كانت الكلمة فيها امتدادا لصمود الناس على الأرض، ووشما في وجه الريح التي تحاول اقتلاعهم.

تحية من القلب إلى ضئاع الضوء

أتوجه بخالص التحية والتقدير إلى الأخت الأستاذة نجاه مزور، المدير العام لصحيفة «الأيام نيوز»، حفظها الله، وإلى الأخ الأستاذ عز الدين بن عطية، مدير النشر، حفظه الله،



بقلم: د. منى أبو حمدة - فلسطين

خمسٌ وعشرون عاما من النور الذي لم يخفت، ومن الحبر الذي ظلّ يقاوم التزييف والنسيان.

من فلسطين، حيث الحقيقة تُحاصر كما تُحاصر المدن، أبعث إلى الجزائر الشقيقة، وإلى جريدة «الأيام نيوز»، أصدق التهاني القلبية في عيدها الخامس والعشرين، وهي ما تزال تحمل شعلة الكلمة الحرّة، والالتزام الإنساني العميق بقضايا العدالة والكرامة.

لقد كانت «الأيام نيوز» أكثر من صحيفة، كانت ضميرا حيا للأمة، وعدسة صادقة التقطت وجع الشعوب ومجدها في آن واحد، فجمعت بين المهنية الصلبة والوجدان العربي النبيل الذي لم ينكسر أمام عواصف التزييف.

«الأيام نيوز» التي تحفظ الذاكرة الفلسطينية:

لقد تابعتُ - بصفتي باحثة في تاريخ وآثار فلسطين - الدور الريادي الذي اضطلعت به «الأيام نيوز» في توثيق الذاكرة الفلسطينية:

ذاكرة الشهداء واللاجئين، ووجع الأرض التي

المركز القومي لعلماء فلسطين

نهئ «الأيام نيوز» في ذكرى ربع قرن على تأسيسها...

يتقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للمثقفين والأدباء العرب بفلسطين والمركز القومي لعلماء فلسطين ممثلاً برئيس المركز ا.د. جمال أبو نحل عضو نقابة اتحاد كتّاب وأدباء مصر، بخالص وأحر التهاني والتبريكات لرئيس ومجلس إدارة جريدة: «الأيام نيوز» الجزائرية بمناسبة مضي ربع قرن على تأسيس الجريدة الفريدة الماجدة التي كانت ولا تزال أيقونة الإعلام العربي وعلما شامخا في سماء وفاء الصحافة العربية والإسلامية. دمتهم بكل الألق والسعادة والعطاء.

«الأيام الجزائرية» أثبتت حضورها كصوت حر ومدافع صادق عن قضايا الأمة..

والتميّز في أداء رسالتها الإعلامية الوطنية والقومية.

وأكد الدكتور أبو هولي أن «الأيام نيوز» أثبتت حضورها كصوت حر ومدافع صادق عن قضايا الأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مقدّراً مواقف الجزائر الداعمة لفلسطين قيادة وشعبا وإعلاما.

وأضاف أن هذه المناسبة تمثل فخرا مشتركا لكل من يؤمن بالكلمة المسؤولة وبالصحافة الحرة التي تبني الوعي وتصور الحقيقة.

كل عام وجريدة «الأيام نيوز» بخير وتألّق وعطاء.

الدكتور أحمد أبو هولي
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس دائرة شؤون اللاجئين



الدكتور أحمد أبو هولي

عضو اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية

يتقدم الدكتور أحمد أبو هولي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون اللاجئين، بأحرّ التهاني والتبريكات إلى جريدة «الأيام نيوز» الجزائرية بمناسبة احتفالها بذكرها السنوية، متمنياً لها دوام التوفيق

ما تقومون به ليس غريبا على تاريخ الجزائر

الذي خاطب العالم بصوته العاصف، حيث نبض في صدر كل عربي وعائق سنواتنا مقدما لنا أروع حكايات الصمود.

بمناسبة مرور 25 عاما على التأسيس، اعتر بأن صفحاتها ما زالت تحلق في فضاء الحق وعذابات الفلسطيني وتدخل في عمق الجروح والأزمات من الحصار إلى الحروب والإبادة والسجون والأسرى والتجوع والفقر والشهداء.. على عتبة العام 26 لصحيفة «الأيام نيوز».. إذا قالوا إن العمر كلما ركض أصيب بالشيخوخة أقول: صفحات «الأيام نيوز» كلما ركضت بالسنوات ازدادت إشراقا واهتماما بقضايا الأمة العربية، خاصة القضية الفلسطينية، إلى الزملاء الصحفيين دمتهم بكامل بهاء العطاء والازدهار.



شوقية عروق منصور - فلسطين

إذا كانت الكلمة الحرة في هذا العصر تبحث عن الصفحات الداعمة والسطور المقاومة والحروف المتوهجة التي تشد على أصابع الالتزام، فقد رأيت جميعها في نهج وإصرار ووضوح واهتمام الصحيفة الجزائرية «الأيام نيوز»، وهذا ليس غريبا على تاريخ الجزائر

أبارك لكم مسيرتكم الكبيرة

الحرّة، أبارك لجريدة «الأيام نيوز» هذه المسيرة التي أثبتت أن الصحافة ليست مهنة بل موقف إنساني وثقافي يُقاوم العدم والنسيان.

من فلسطين، حيث يولد المعنى من الرمد، أحي هذا الصوت الجزائري الأصيل الذي جعل من الكلمة فعلَ ضوء، ومن الحقيقة موقفا لا يساوم.

أنتم لا تكتبون الأخبار فحسب، بل تكتبون الذاكرة وتؤسسون لجمال مقاوم بالوعي والفكر.

كل عام وأنتم أكثر إشراقا في فضاء الحرية، وأكثر وفاء للإنسان ولجوهر الرسالة.



د. شحدة أحمد درغام

أكاديمي وفنان تشكيلي

في ذكرى ميلادكم الذي يجدد حضور الكلمة

كنتم وما زلتم ساحة وعي وصوت لا ينكسر

من نضال فلسطين اليوم، من حناجر الأسرى، من صمود عائلاتهم، من ذاكرة وطن يقاوم الإبادة والنسيان، أكتب لكم:

مبروك ربع قرن من الشرف.

مبروك لأنكم لم تغيّروا موقفكم.

مبروك لأنكم لم تخذلوا الضعفاء.

مبروك لأنكم لم تتعبوا من قول الحقيقة حين خافها الآخرون.

الجزائر ليست دولة فقط، بل ذاكرة للحرية.

والفلسطيني لا ينسى من وقف معه يوم حاول العالم أن يسلبه صوته.

ولذلك، سيظل اسم «الأيام نيوز» جزءا من الرواية الفلسطينية، لا من تغطيتها فقط.

أحييكم فردا فردا:

الكاتب، المصور، المحرر، المدقق، من يكتب ومن يقرأ ومن يقرر أن يقول: لا.

دامت الجزائر حرّة.

ودامت الكلمة التي ترفض الركوع.

ودام بيننا عهد لا يحتاج توقيعا:

عهد الحق.

أخوكم:

د. ياسر محمود أبوبكر

فلسطين – نابلس
2025



د. ياسر محمود أبوبكر

فلسطين – نابلس

ليس من السهل أن تبقى كلمة الحق واقفة في زمن تتكاثر فيه الضوضاء وتراجع فيه البوصلات، ولكن «الأيام نيوز» فعلتها. خمسة وعشرون عاما لم تكن عمرا من الورق، بل مسيرة من الموقف، والوعي، والجراة الأخلاقية التي لا تساوم.

أنتم لم تكونوا صحيفة فقط. كنتم وما زلتم ساحة وعي.

كنتم صوتا لا ينكسر.

كنتم جسرا ثابتا بين فلسطين والجزائر، بين دمعة الأسير وذاكرة الجزائر التي تعرف معنى القيد ومعنى التحرر.

في زمن صار فيه الإعلام تجارة، اخترتم أن تبقوا ضميرا.

وفي زمن تُقاس فيه الصحف بعدد الإعلانات، اخترتم أن تُقاسوا بعدد المواقف.



صحيفة «الأيام نيوز»... رسالة وفاء وتقدير

يتقدم مناصلو الشعب الفلسطيني، الأسرى المحررون، بأسمى آيات التهنية والتبريك إلى الإخوة المناضلين، صوت الحق في صحيفة «الأيام نيوز»، ممثلة بالمديرة العامة الأخت الفاضلة نجاة مزور بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها.

خمس وعشرون عامًا من النور، حملت فيها صحيفة «الأيام نيوز» والإعلام الجزائري صوتنا وجرحنا، حتى أصبحت منبرا لكل الأحرار، ومثالا يُحتذى به في الإعلام الأمين، الذي ينقل صرخة المظلومين بصدق ووفاء. لهم منا كل التحية، والعهد أن نبقي معهم في ذات الخندق، حتى تتحقق حرية فلسطين.

من فلسطين إلى الجزائر..

.. مليون قبلة وتحية

الأسرى يحتفون بمرور 25 عاما على تأسيس جريدة «الأيام نيوز»

باسمي وباسم إخوتي الأسرى المحررين والمبشرين عن أرض الوطن، نتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات لأنفسنا أولا بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيس صحيفتنا التي كتبت همومنا ونشرت أوجاعنا، وكانت معنا في الزنازين كما كانت معنا في دروب الحرية.

وكما نبارك لأسرة صحيفة «الأيام نيوز» العريقة، وللشعب الجزائري العظيم، استمرار هذه الروح القومية والعروبية الأصيلة التي تحملها الصحيفة، متمنين لها المزيد من النجاح والتألق والاستمرارية في خدمة قضايا الأمة والإنسان.. أنتم شعلة في طريقنا نحو القدس.

إخوانكم رائد نزار عبد الجليل ورامي نور

إلى أسرة «الأيام نيوز» الجزائرية.. أبناء الشعب الفلسطيني ليحتفلون معكم



الأستاذ محمد شريم

المنسق العام لمنبر أدباء بلاد الشام

الإخوة رئيس وأعضاء هيئة تحرير جريدة «الأيام نيوز» الجزائرية الغراء..

تحية عطرة وبعد،

يطيب لي أن أرحي إلى حضراتكم، وللشعب الجزائري الشقيق أسمى آيات التهنية بمناسبة حلول الذكرى السنوية الخامسة العشرين (اليوبيل الفضي) لصعود جريدتكم الغراء.

إن إخوانكم من أبناء الشعب الفلسطيني

وفقنا الله وإياكم في خدمة ثقافتنا وحركتنا الإبداعية.

وتقبلوا احترامي،

أخوكم محمد شريم

المنسق العام لمنبر أدباء بلاد الشام

رئيس جمعية منبر أدباء بلاد الشام في فلسطين

أنتم عنوان الصرح الإعلامي الوطني الحر..

ثورة ياسر عرفات

بكل معاني التقدير والفخر، أتقدم إليكم بأحر التهاني وأصدق التبريكات بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس هذا الصرح الإعلامي الوطني الحر، الذي سطر مسيرة من العطاء والكلمة الصادقة، فكان منبرا للوعي، وضميرا للأمة، وصوتا للمظلومين والمقهورين في كل مكان.

إن «الأيام نيوز» لم تكن مجرد جريدة، بل كانت رسالة وطنية وإنسانية سامية، حملت همّ فلسطين في صفحاتها، وخضت قضية الأسير الفلسطيني بمساحة من الوفاء والاهتمام والتغطية الجريئة، فكانت بحق صوتا صادقا لأوجاع الأسرى وصمودهم خلف القضبان، وشريكا في معركة الوعي التي يخوضها الشعب الفلسطيني منذ عقود.

ومن فلسطين التي تُبادل الجزائر حبا بحب، ووفاء بوفاء، نتوجه إليكم، وإلى الشعب الجزائري العظيم، بوافر الشكر والعرفان على مواقفكم الأصيلة والثابتة.

لقد أثبتتم أن الجزائر لم تكن يوما بعيدة عن

فلسطين، وأن ما يجمعنا ليس حدودا ولا شعارات، بل دم الشهداء وذاكرة النضال وصدق الانتماء.

تحية تقدير لجريدتكم التي اختارت أن تكون في صف الحقيقة، لا تساوم ولا تجامل، وتحية إجلال لطاقمها الذي آمن أن الإعلام رسالة نضال لا وظيفة، فكان أدأؤكم نموذجا للشرف المهني والمسؤولية الوطنية.

كل عام وأنتم بخير،

ومزيذا من التألق والريادة في مسيرتكم المشرفة.

عن فلسطين،

أختكم

ثورة ياسر عرفات

برقية تهنية من الأسير المحرر محمد التاج، عضو المجلس الوطني الفلسطيني

بأمثالكم تكون الصحافة ضمير الأمة

بكل الفخر والاعتزاز، أتقدم إلى المديرية العامة الأستاذة نجاة مزور، وإلى مدير النشر الأستاذ عز الدين بن عطية، وإلى أسرة تحرير جريدة «الأيام نيوز» الجزائرية، بأحر التهاني وأصدق مشاعر التقدير بمناسبة احتفالكم بمرور خمسة وعشرين عاما من العطاء الإعلامي الوطني الملتزم.

لقد أثبتتم، على مدار ربع قرن، أن الصحافة يمكن أن تكون ضمير الأمة وصوت الحق الإنساني، وأن القلم الجزائري لا يساوم على قيم الثورة والحرية والكرامة.

وإني من فلسطين، ومن موقع الأسير المحرر الذي عاش معاناة السجون وعذابات القيد، أعبّر عن عميق الامتنان لدوركم الطبيعي في إبراز قضية الأسرى الفلسطينيين ومعاناتهم الإنسانية العميقة، عبر تغطياتكم النوعية وتقريركم الجريئة التي أشرف عليها الإعلامي المتميز خالد عز الدين، فكنتم شركاء



في معركة الوعي والكرامة، وامتدادا طبيعيا لموقف الجزائر التاريخي الأصيل تجاه فلسطين وشعبها المناضل.

في ذكرى ميلادكم الخامس والعشرين، نحبيكم على رسالتكم النبيلة، وعلى التزامكم بالقيم المهنية والإنسانية، راجين لكم دوام التألق والتجديد، وأن تبقىوا منارة للصحافة الحرة التي تصنع الوعي وتتصنر للحق والإنسان.

كل التحية والتقدير لكم من فلسطين إلى الجزائر، ومن قلب الأسير إلى قلم الحرية.

25 عاما من التميز والإبداع الصحفي والتنوع الثقافي

للتعبير عن آرائهم ومشاعرهم القيمة تجاه القضايا العربية والعالمية من سياسة وثقافة وشعر وفنون.

لقد رأيت في هذه الصحيفة بيتا من بيوت الشعر الوجداني الذي ينبض بتاريخ وحضارة أمة لن تندثر وستبقى خالدة للأبد .

إن الجزائر هذه الدولة الثائرة ستبقى موطنًا للصحافة الحرة والثورة المناهضة للإمبريالية والاستعمار والاحتلال بجميع أشكاله وصوره عبر فتحها المجال للصحف المستنيرة كجريدة «الأيام نيوز» التي تعطي مجالا راسخا في دعم القيم الثقافية والمبتكرات الحضارية العربية.

بالنهاية أشكر جريدة «الأيام نيوز» على فتحها المجال لي ولغيري للبناء باتجاه وطن عربي متطور حضاريا وثقافيا...



الشاعر / علاء عاشور

صحيفة «الأيام نيوز» الجزائرية هي معطاءة للمواهب وأصحاب الفكر والقلم الحر تفتح قلبها للرحب على جميع أبناء الوطن العربي، وخاصة الشعب الفلسطيني الذي له مكانة كبيرة في قلب الشعب الجزائري الأصيل.

25 عاما من التميز والإبداع الصحفي والتنوع الثقافي في جريدتكم الموقرة التي فتحت أبوابها لي ولغيري من الكتاب الفلسطينيين

الهيئة التأسيسية لمؤسسة شمس لدعم السجناء السياسيين وحقوق الإنسان – فلسطين تهنية إلى جريدة «الأيام نيوز» الجزائرية في عيدها الخامس والعشرين

الأسرى الفلسطينيين ومعاناتهم اليومية، من خلال تغطيات نوعية أشرف عليها بإخلاص الإعلامي خالد عز الدين، لتؤكد الجريدة بذلك أن الحرية لا وطن لها إلا في القلوب النبيلة.

من مؤسسة شمس، ومن قلب فلسطين الذي ما زال يضيء رغم العتمة، نحبيكم على ربع قرنٍ من الصدق والنزاهة والالتزام، وتنتمى لجريدتكم دوام الازدهار والإشراق، وأن تظل منبرا عربيا أصيلا يرفع لواء الإنسان والحق والكرامة.

كل المحبة من فلسطين إلى الجزائر، ومن السجين إلى الصحفي، ومن الوجدع إلى الكلمة الحرة.



منارة للفكر الحر ومحرابا للقيم.

ولأن الكلمة حين تخرج من الجزائر تحمل دائما شرف الموقف، فإننا في فلسطين نثقن عاليا الدور الإنساني والمهني الذي اضطلعت به «الأيام نيوز» في إبراز قضية

في زمن تتعثر فيه الكلمة بين الضجيج والتضليل، تبقى «الأيام نيوز» الجزائرية شاهدا حيا على أن الصحافة يمكن أن تكون رسالة وعي وضمير وحرية.

خمس وعشرون عاما مضت، والجريدة تمضي بخطى وثقة في درب اختارت فيه أن تنحاز للإنسان، للحقيقة، ولصوت المقهورين في هذا العالم.

أتوجه بأسمى آيات التهنية والتقدير إلى الأستاذة نجاة مزور المديرية العامة، والأستاذ عز الدين بن عطية مدير النشر، وإلى كل فرد في أسرة «الأيام نيوز»، على هذا المسار النبيل الذي جعل من الجريدة

الأيام NEW



لكل إعلاناتكم.. لكل إشهاراتكم..

الهاتف: 0549.18.41.74 - الهاتف / الفاكس: 044.09.65.84

البريد الإلكتروني : contact@elayemnews.dz

<https://elayemnews.dz>



بمناسبة ربع قرن على انطلاقة «الأيام الجزائرية»

شكراً جميلاً للجزائر وصحافتها



المتوكل طه

إن الحديث عن الدور التكاملي للمؤسسات الإعلامية المختلفة، يفترض ضمن أمور أخرى، أن تقوم هذه المؤسسات على تعدد أنواعها وأشكالها ومضامينها، بالاتفاق على رسالة واحدة، أو أطر فكرية ومرجعية واحدة، والاتفاق على الجمهور المستهدف، والاتفاق على الأهداف الكلية، قومية كانت أم دينية أم سياسية. ولا يمكن أن يكون هناك اتفاق على كل ذلك، دون إطار سياسي وقيمي ناظم، يحول أو يصهر جميع هذه المؤسسات في بوتقة واحدة تؤدي عملاً واحداً.

وبما أننا لسنا اللاعبين الوحيدين في الساحة، وبما أن الفضاءات مفتوحة، والأسواق تشهد تنافساً قوياً وحاداً، وبما أن الوضع السياسي شديد التعقيد، فإنه من الصعوبة بمكان الحديث عن تلك الأدوار التكاملية، بعيداً عن الافتراض أو المثالية أو الكلام بلغة التميّ، وهذا يعني أننا سنتحدث عما يجب أن يكون، لا عما هو كائن، فما هو كائن ينه عن ضبابية شديدة وتداخل أكيد واضطراب عظيم. والحديث هنا لا يدور عن الانقسام أو الاحتلال فقط، وإنما يدور أيضاً عن الغزو الفكري والثقافي بكافة أشكاله وأنواعه، فعالم التكنولوجيا ووسائلها، التي جعلت من العالم سماء مفتوحاً، وحوّلت سكان الكوكب إلى مجرد مستهلكين، لما تلفظه وسائل الإعلام المختلفة، عرّضت الثقافات العربية والمحلية إلى أن تكون أهدافاً حقيقية للخلخلة والتشكيك والإهانة.

وبالتالي نحن نتحدث عن واقع عربي يكاد يقترب من الفانتازية، وهو يتعرض لكثير من عمليات الشدّ والجذب، والتغيير والتحويل، على مستوى المرجعيات والانتماءات والتحويلات الفكرية. ومن هنا، فإن المؤسسات الإعلامية المختلفة، أكانت حكومية رسمية، أو خاصة تجارية، أو مؤسسات تربية موازية كالمسجد والنادي والحزب، مدعّوة حقاً إلى أن تقف جميعاً في خندق واحد، من أجل مقولة واحدة جامعة في حدودها الدنيا على الأقل. فهناك تحديات عديدة، قوية وداهمة وطويلة الأمد، فالاحتلال، الذي أصبح متعددًا بغير شكل في غير قطر عربي، هو العائق الأكبر لأماننا، وهو العامل الأهم في عمليات التفكيك والانحلال، إذ يمنع تواصل الجغرافيا، ويمنع تشكّل الهوية السياسية، ويعمل على تذويب الذات الوطنية والعروبية، وخاصة في فلسطين، ويهدف إلى أن يبقينا مجموعات غير مُعرّفة قانونياً، والاحتلال له أدواته

ووسائله ورموزه وأساليبه المختلفة.

وهناك من التحديات ما يرتبط بالاحتلال أو ما يدعمه من مشاريع ثقافية وتنموية وخدماتية وإعلامية، وهي مشاريع تصوّب بدقّة، لاستهداف الذات العربية والفلسطينية، دون مواربة وبلا أقنعة. فنحن، كما في البلدان النامية جميعاً، مستوردون ومستهلكون لما تبنّته وكالات الأنباء الدولية الكبرى، ومراكز إنتاج البرامج التلفزيونية في الدول المتقدمة، ولم يعد لدينا - بشكل عام - أي دور في الرقابة والإشراف على تلك المواد المرئية وغير المرئية، التي تندفق إلينا من خلال وسائل الإتصال المختلفة، من غير عقبات أو استئذان. إن مثل هذا الغزو، وهو غزو بكل معنى الكلمة، يهدف فيما يهدف إلى تأجيج الصراع الدموي، عرقياً وإثنية ودينية وسياسياً، بين مختلف مكوّنات العالم العربي. ويسعى لتقديم أطر ثقافية تشجّع نمو نماذج اقتصادية واجتماعية ناتئة، في أطراف وقلب العالم العربي. ويحاول دمج أو العمل على تعايشنا مع الاحتلالات المختلفة، باعتبار ذلك جزءاً من عملية التقدم والتنمية. ويبيت محاولات التشكيك وخلخلة المرجعيات الثقافية العربية والإسلامية، وصولاً إلى رفضها أو عدم الإيمان بها، أو على الأقل عدم احترامها، وهو هدف اعتقد أنه تمّ الوصول إليه. ويعمل على تغيير الذائقة العامة والسلوك اليومي وعادات الاستهلاك، وتغيير أساليب الحياة، كتفجير الأسرة وعدم احترام الكبير وتقديس الحريات الفردية، التي تتعارض مع القيم العامة.. الخ. وإدخال قيم جديدة كتقديس العنف والقوة، وتمجيد الجنس واحتقار العالم وانتهاكه.

ويجب القول إن ما يجري لا يمكن وصفه بالتبادل المتوازن والحوار البناء والتفاعل المفيد بين الثقافات، فهو بالإضافة إلى المحتويات والمضامين السلبية، فإنه يجري باتجاه واحد، وكما يقول هنري غوبار، مؤلف كتاب «الحرب الثقافية»، فإن هذه الحرب هي أخطر من الحرب الساخنة، لأن

الأخيرة تعي الجماهير، بينما الأولى تتسلل بمكر وتدرجياً، وتدق بمطرقتها بالحاح واستمرار على الأذهان والعقول والأذواق فتعمل على تسميمها.

وبالمناسبة، فإن ما نعانيه من هذه الحرب، تعانيه دول كثيرة وحق أوروبية. ويمكن القول إن هذه الحرب هي تعبير يستعمل حتى في الولايات المتحدة، فيما يعرف هناك بتمحور ثقافتين علمانية ودينية، تجد تعبيراتها في الاختيارات السياسية والسياسات الخارجية.

إن مواجهة هذه الحرب لا تعني الانعزال أو الانكفاء إلى الوراء، بل لا بدّ من المواجهة والنزال بجهد مشترك مبرمج وذكي ومركّز وواع ومستمر وذو إمكانات وقدرات، على أصعدة التعليم والنشر والبرامج التلفزيونية والأفلام والإعلام الرسمي والخاص والموازي. المقصود بالمواجهة هنا، هو الحفاظ على الهوية الثقافية للأمة.

إن مؤسسات الإعلام المختلفة، على أنواعها، مدعّوة إلى رسالة واحدة وموحّدة في هذا الشأن. وإن الوسطية هنا تشكل مدخلا دينياً ومسوغاً وطنياً وشرعية ثورية للوصول إلى كلمة واحدة ورؤية واحدة، مهما تعددت الرؤى، فنحن مجتمع متجانس ثقافياً، يوحدنا المكان والهدف والضرر، وحتى الوسيلة لا نختلف على توقيتها. وإنما نختلف على حدوده، وإنما نختلف على المساحات الممكنة أو المتاحة.

وهنا أقف وأتملّى ما يصدر من إعلام في الساحة العربية، فأجد أن الصحافة الجزائرية ما زالت تنتمي إلى مفردات الأمة، وتنحاز إلى القيم العليا الجامعة، بوعي وحسم وتواصل. وإن صحيفة «الأيام نيوز» تميّز، أيضاً، بأنها فتحت نوافذها نحو فلسطين، وواجهت السرديات المظلمة والبشعة، وحملت المقولات الفلسطينية إلى الفضاءات، بهدف تعميمها وتكريسها، والتقطت الأقلام الطالعة من قلب النار، ومدّت

لها شراع القول والتعبير، بكل حرية وسماحة وحماسة.. لأن «الأيام نيوز» الجزائرية تعتقد بأن المسافة بين فلسطين والجزائر، كالمسافة ما بين القدس وأسوارها، أو بين الجزائر وبحرها! هي علاقة أخوة وتلاحم وتواصل، تعمّدت بأن قاسمتنا الجزائر الرغبة والزيف، وأعلنت أنها مع فلسطين ظالمة أو مظلومة. وكانت الجزائر، دائماً، هي المنتصر، لأنها علمتنا أن ما يربطنا من دعائم مادية وروحية، هي نفسها المعايير التي نجابه بها الجديد والطارئ والغريب. وأن ما بيننا من علاقات، لا تصوغها النخب أو المداخلات المستوردة ولا المعايير المفروضة، إنما هو ما يعكس روح الجماعة من المحيط إلى الخليج، أو خيار الأمة الواحدة الجمعي، وما راكمته من نشاط في مكانها وزمانها، وعلاقاتها بعضها ببعض، وعلاقاتها بغيرها من الجماعات، مضافاً إلى ذلك ما يمنحه أو يفرضه أو يقبله أو يرفضه مبدأ التحرر الوطني والمصالح العليا للوطن والأمة، باعتبار كل ذلك محصلة شاملة للشعوب والأهداف والمصالح والتطلعات العربية الإسلامية. وإن التحرّر الذي اجترحته الجزائر وحققته وتعلمناه منها، هو نزعة حقيقية لكل جماعة حيّة .

بل إن علاقة فلسطين بالجزائر، والمحمولة على الألواح الذهنية والوجدانية والسلوكية، وتم تثبيتها خلال قرون، صارت إلى حدّ كبير مطلقة، نهائية، ومقدسة، وصارت جزءاً من التكوين الوطني والسياسي والروحي والنفسي الفلسطيني، ما يفشّر أننا في مطلع الستينيات من القرن الماضي، كنّا نصطفّ في ساحات المدارس ننشد: قسماً بالنزالات الماحقات.. إلى أن نصل بصوتنا الهادر الحاسم لنقول: وعقدنا العزم أن تحيا الجزائر.

لقد تأصّلت مداركنا على إشراقة ثورة المليون ونصف المليون شهيد، التي استطاعت، بغداة وعبقريّة، أن تهزم أكبر مشروع استيطاني إحلالي فرنسي،

استمر لعشرات العقود على أرض الجزائر البطلة، ما جعلنا نترشم خُطى الثورة الجزائرية، في تصدينا للاستراتيجيات الصهيونية الحاسمة، التي تسعى إلى السيطرة على فلسطين بالاستيطان والإحلال وشطب الذاكرة. وبالتأكيد، فإن الانتماء المشترك للأمة وللنضال، هو ما جعل الجزائر تقول إن تحرّرها لن يكتمل إلا بتحرير فلسطين.

وبقيت أرض الشهداء تدفع بكلّ ثقلها بما يحقّق لفلسطين الخلاص والحرية. وما زالت الجزائر الأكثر عطاء وقرباً واهتماماً بشقيقتها الصغرى فلسطين، ما يجعل الشهيدة دلال المغربي هي الابنة الشرعية لجميلة بوحيرد، مثلما كان الأمير عبد القادر الجزائري الفيلسوف المناضل والصوفي.. هو نموذج ياسر عرفات ومثاله، حتى بات الفلسطيني يرى في جبل الكرمل بحيفا امتداداً لجبال الأطلس والأوراس.

إن أشجار الزيتون التي نجت من الحريق الصهيوني، وظلّت على عرشها الأبدى في ساحات الأقصى، تشرب من ينابيع الجزائر ومزجها، ما يجعلها مطهمةً بالضوء، وحارسةً لبوابات القدس. وإن ذراع الجزائر التي تقدح النجوم في الفضاء، هي نافذة النهار الذي سيشرق على الساحل الفلسطيني. وإن المرافعات الفعلية التي تقدمها الجزائر لنا، في كل المحافل، هي ما يجعل أبناء فلسطين يذهبون إلى بلادهم الخالدة محمولين على الحجر والخنجر والهتاف. وإن ابتسامة أمّ جزائرية هو ما يجعل والدته الشهيد في المخيم تحت صغارها على الحلم، والاحتفاظ بمفتاح العودة، وكتابة الحكاية بالدم.

ويحق لنا أن نقول: إن الجزائر هو اسم كبير وجليل يليق بفلسطين، كما يليق بالكرامة والمجد والخلود.. وستبقى فلسطين تتطلع إلى أرض الجزائر بامتنان، وتقدم لكلّ استغلالاتها وأذرعها ورموزها وخطاباتها.. الشكر المتواصل الجميل.

الأيام NEW



لكل إعلاناتكم.. لكل إشهاراتكم..

الهاتف: 0549.18.41.74 - الهاتف / الفاكس: 044.09.65.84

البريد الإلكتروني : contact@elayemnews.dz

<https://elayemnews.dz>



غزة والسودان على خط النار



بقلم: أمانة الدبشي

(صحفية وناشطة نسوية من غزة)

غزة والسودان اليوم عنوانان لمعاناة متشابهة وجبهتان منسيتان في ضمير العالم، من ساحل المتوسط إلى قلب إفريقيا، تتكرر المأساة وتتشابه الوجوه في وجعها، بينما يقف العالم متفرجاً على نزيف لا يتوقف.

في غزة حرب لا تهدأ بعد تحوّل كل بيت إلى قصة وجع، وكل شارع إلى شاهد على جريمة. وفي السودان حرب داخلية تلتهم ما تبقى من وطن أنهكت الانقسامات والصراعات تاركة خلفها ملايين النازحين والضحايا.

غزة تحت الرماد

في غزة لا صوت يعلو فوق صوت القصف، المستشفيات خرجت عن الخدمة، والبيوت سوّيت بالأرض، والمخيمات تحوّلت إلى مقابر جماعية يعيش أهلها بلا أمل بلا استقرار، لكنهم لا يزالون يتمسكون بالحياة كما يتمسك الغريق بخشبة النجاة.

كل طفل هناك يعرف معنى الحرب أكثر مما يعرف معنى الطفولة. كبر أطفال غزة قبل أوانهم، تعلّموا لغة الخوف قبل الحروف ورسّموا الحرب في دفاترهم بدلا من الأحلام. ومع كل هذا الألم، يبقى أطفال فلسطين رمزا للصمود والإصرار كأنهم يعلنون أن الحياة أقوى من الموت.

السودان حرب الأخوة

أما السودان، فحربه تحمل وجعا من نوع آخر، حرب بين أبناء الوطن الواحد، تقتل الشعب مرتين: مرة بالرصاص ومرة بالجوع والنزوح. العاصمة «الخرطوم»، صارت مدينة أشباح، وولايات دارفور وكردفان تعيش تحت سطوة الفوضى والسلاح.

في بلد كان يُعرف بخيراته وتنوّع الثقافي أصبح اليوم رهينة السلاح والدمار، بلدٌ كان يلعب



ب«سلة غذاء إفريقيا» صار اليوم يبحث عن لقمة تسدّ رمق الجائعين، وعن سلام يطفئ نار الأخوة المتحاربة.

صمت الضمير

العالم الذي يرفع شعارات الحرية وحقوق الإنسان يقف اليوم صامتا أمام مشاهد الإبادة الجماعية في غزّة ويتعامل ببرود

مريب مع مأساة السودان، في المقابل تُمنح بعض الحروب تعاطفا دوليا واسعا بينما تُترك حروب أخرى لتُنسى في زوايا النشرات، وكأنّ دماء الشعوب تقاس بمعايير المصالح لا الإنسانية.

في كلتا الجبهتين، تُزهق الأرواح ويُدفن الضمير الإنساني، وتُترك الشعوب تواجه مصيرها وحدها في عالم فقد توازنه الأخلاقي واعتاد على مشاهد الألم والخذلان.

إرادة لا تقهر

ورغم كل هذا الظلام، لا تزال في غزة والسودان أنفاس حياة ترفض الاستسلام. في غزة يعيد الناس بناء بيوتهم بأيديهم رغم الركام كأنهم يزرعون الأمل بين الأنقاض.

وفي السودان يعمل المتطوعون ليل نهار لإغاثة النازحين وتضميد الجراح، حاملين رسالة الحياة في وجه الخراب.

إنها قوة إرادة لا تُقهر، وإيمان الشعوب بأن الفجر سيأتي مهما طال الليل، وأن الحياة ستستمر رغم كل شيء.

ما بين غزة والسودان يمتدّ وجع الإنسان ذاته لكن يظل الأمل ممكنا ما دام هناك من يؤمن بأن العدالة حق، وأن الإنسانية لا وطن لها، فربما يكون صوت التضامن اليوم هو البداية الحقيقية لنهاية هذا الألم.

بين الوطن والعدم..

فلسطين التي تسكننا رغم الغياب

غزة.. مرآة الحقيقة

حرب غزة تحديدا كشفت عن وجوه كثيرة. رأينا فيها الصادق من الكاذب، والمؤمن من المتخاذل، والوطني من المتفرج. ضُخّوا في الماضي ولا يزالون يمنحون الوطن تضحيات عظيمة، كما جميع أبناء فلسطين الذين لا يملكون إلا أجسادهم دروعا، وأصواتهم سيوفا، وإيمانهم زادا في معركة طويلة مع العدم.

لم يكن نزاعا بين الخير والشر فحسب، ولا بين الحضور والغياب، بل بين الوطن والعدم، بين أن نحيا بعزّة أو نموت بكرامة.

الوطن الذي لا يغيب

نحن أبناء هذا الوجود الممتدّ، نحمل فلسطين في جيوبنا الصغيرة، في أسماء شوارعنا، وفي صلواتنا التي لا تهدأ. نحملها كما تحمل الأم طفلها المريض، نخاف عليه ونرجو له الحياة.

فكيف لنا أن نرسو في مرسى آخر، وجميع سفننا تؤول إلى فلسطين؟ كيف نبحت عن شواطئ جديدة، ووطننا الحقيقي لا يزال هناك ينتظرنا، يلوّح لنا بيد من تراب وزيتون، ويقول: عودوا... فالحنين لا يُشفى إلا بالعودة.



ولم يُبدّل عباءته الوطنية بأخرى مزركشة بالمناصب. كان همه الوحيد شعبه، وإمكاناته في العيش بكرامة رغم جراحه، بقليل من الإنصاف الذي يخفف عنهم مرارة الفقد ووطأة التهجير القسري.

هوية تولد من الألم

لم ينعم الفلسطيني يوما بأرضية طبيعية مستقرة. الأرض التي كانت له صارت حقلًا للأسلاك الشائكة، والسماء التي حلم أن يطير فيها صارت مرصودة بطائرات العدو. لم نعلم كيف نحكم على تصرفاته أو ردّات فعله، فالأمر متروك للبيئة الحاضنة، لتاريخ طويل من الألم، ولألوان الطرقات التي تغيّرت تحت ضوء القمر الفلسطيني.

هذا الشعب لم يولد عاديا، بل حُلّق من نقطة وجع وأمل معا. تشرّد وتهجّر وشلبت حقوقه أمام مرأى العالم وصمته، ومع ذلك بقي واقفا، يواجه قهره بالحياة، وينبت من بين الركام كزهرة لوز في شباط.

جيل يدفع الثمن

كنّا أعلم أن عددا لا يُستهان به من العرب والمسلمين قد وضع فلسطين نصب عينيه، لكني لم أر بأمّ عيني إلا شباب بلادي الذين يدفعون ثمن هذه الهوية، ويدافعون بشراسة عن مقدسات هذا الوطن وقضيته.

هم الذين يشبهون الزيتون في صلابتهم، والمطر في عطائهم، والليل في صبره الطويل. تلك المقدسات التي تُخلّص الأمة العربية عموما والإسلامية خصوصا من خجلها، لأن حفنة واحدة من تراب الأقصى تكفي لتذكّرها بما أهملته وتناسته.



نهى عودة

(كاتبة وشاعرة فلسطينية)

لم أؤمن، منذ أن ترعرعتُ على وجع هذه القضية، بالكثير من الأماني ولا بالأحلام التي تُرسم على الورق. لم يكن ذلك نكراناً للرجاء، بل يقيناً بأن الطريق إلى الحرية ليس مفروشا بالوعود، بل بالدمع والعرق وبأقدام حفاة تمضي في دروب لا تعرف اليأس.

لم يكن الخطأ هنا أو هناك، بل في العمر والزمان، وفي قَلّة معايشة الحروب التي عاشها آباؤنا وأجدادنا. فقد وُلدنا في زمن خمدت فيه أصوات المدافع قليلا، لكنّ أصداءها لا تزال تسكن الجدران، وتنبض في الحكايات التي يرويها اللاجئون عن بيوت تركوها خلفهم ومفاتيح يحملونها بأمل لا يصدأ.

وجهة القلب

أمام عينيّ، كان المقيمون في الذاكرة هم الفلسطينيون؛ الوجوه التي لا تغيب مهما تغيّر المكان، والملامح التي تعلّمتُ منها أن الصبر لا يُدرّس في المدارس بل في المنافي. ووجهة قلبي كانت منذ البدء عرفاتية المنشأ والانتماء.

أحببتُ هذا القائد الذي عرف من أين تُورد الإبل، القائد الذي لم يساوم على الحلم،

أن تكون رفيقا للكتاب!

وسائد، نرى أحلامنا تحلّق نحو النجوم، وتزهر في أعماقنا دهشة لا تذوي.

نقرأ.. فيعرفنا القرطاس والقلم، والخيال والليل مرحبة، تتسابق بنا لنبلغ فجرنا الجديد. وحينئذ، تستيقظ البصيرة على وهج البيان، فنمغن فيه عشقا وتعمّقا حتى تصدح حناجرنا بالنشيد، كأننا ناي يشدو بألحان الروح، ثم يصحو الوعي على سحر البيان وروعة الإنشاد.

فيا أيها الوافد إلى عالم الكتاب، توقّف لحظة بين ورقتين؛ لتصير شجرة، وإن لاح لك حكماء يتلذّدون بالصمت ويمجّدون أوراق الكتب، فاعلم أنك أوشكت على الوصول، فما من شيء يشدّك نحو النور غير الكتاب، وما من باب يفضي إلى الحقائق سواه.

أيها الساعي وراء المعنى، لقد تربع الأولون على عرش التاريخ، وخطّوا بأيديهم دروب النجاة على صفحاته الخالدة، ثم أودعوها رياح الأزمان لتبحر بها إلى حيث يشاء القدر، فإن رامت روحك أن تعانق وهج النور، فما عليك إلا أن تفتح كتابا. عندئذ، سيتضح لك أن النداء الخفي الذي يصدر في أعماقك، ليس سوى صدى لما تسمعه روحك كلّما قلبت صفحة وطويت أخرى. وصفحة بعد صفحة، تزهو النفس وتغدو أكثر عمقا، تشرق شمس اليقين في فؤادك، وتأخذ الأفكار والكلمات دلالاتها البعيدة، تنساب في أعماق روحك، وتسطع كنصلٍ ينلأ تحت وهج الحقيقة، فتغدو أكثر وضوحا، وتكتسب الرؤية صورتها الأصفى والأنقى وقد عزّفت سبيلها، إذ لا حاجز يحول بينها وبين صفاء الرؤى، فالنور نقيّ بسيط، والأبواب المغلقة تنهار أمام سحره وكماله.



بقلم: صباح بشير

إنّ ولوج رياض الكتب لهو رحلة سامية، تحلّق بالروح في فضاءات رحبة، وتشبع العقل بشئى أنواع الحكمة والبصيرة، إنّه صعود بالنفس إلى أوج المعرفة الفسيحة، وبساتين الجمال البهية التي لا تذبل.

فأن تكون رفيقا للكتاب يعني أن تسير في دروب الثّور وقد أضاعت حروفه أيامك، تتّخذ مرجعا وموردا، وتخلق منه أجنحة تحلّق بها في عالم مفتوح، تطلّ منها على نوافذ الكون، وتسافر في رحلة الفكر إلى ما وراء المعنى، مطلقا سراح الهديّ في روحك، ومنعتقا من أسر الفكر وقبوده، تنسدل على كتفيك نسائم الرضا والسرور، تنتعش روحك ويرتوي فكري، وتتجلّى أمام عينيك أسرار الوجود، وكأنّك قد أوتيت مفاتيح الغيب، تفتح بها كل باب موصد، وتبصر كل خفي، لتغدو أنت القارئ والمقروء، في وحدة فريدة مع الكون وما فيه؛ فعلى جناحيّ الكتاب تحلّق المعاني، وبين دفتيه تتفتّح أزاهير الحياة، تقلب الصفحات فتسفر الكلمات عن وجوه بهية، وكأنّ الكتاب روح ناطقة، تترجم صمت الوجود إلى بوح مبين.

هو الكتاب إذن.. ذلك الفلك الذهبي الذي يُنجي الغارقين في لجة الجهل، نحمله على أكتاف الروح؛ لتبزغ شمس العقل في سماننا، وإذ نتخذ من حروفه

الجزائر	عنابة	سطيف	بسكرة	وهران	الجزائر	القطر	البحرين	الكويت	السعودية	البحرين	الكويت	السعودية
22 °	21 °	17 °	23 °	23 °	23 °	23 °	23 °	23 °	23 °	23 °	23 °	23 °
18:45	17:25	15:00	12:11	5:31	12:18	15:08	17:33	18:53	19:22	17:46	19:06	19:06
العشاء	المغرب	العصر	الظهر	الفجر	البحرين	الكويت	السعودية	البحرين	الكويت	السعودية	البحرين	الكويت



https://elayemnews.dz

@ el a y e m n e w s

منذ 25 عاما

تأسست عام 2000 (أسبوعية)
وتحوّلت إلى يومية عام 2005



حصيلة أكتوبر..

أرقام كبيرة تعكس يقظة الجيش عبر الوطن

قنطارا من الكيف المعالج، و6.85.1 كلغ من مادة الكوكابين، إضافة إلى أكثر من 2.2 مليون قرص مهلوس، و156 ألف لتر من الوقود، و816 مطرقة ضغط، و1151 مولداً كهربائياً، فضلاً عن ثلاث أجهزة للكشف عن المعادن كانت تستعمل في التنقيب غير الشرعي.

كما أسفرت العمليات عن ضبط خمس قطع سلاح في إطار مكافحة الإرهاب، إضافة إلى 68 بندقية صيد استُخدمت في أنشطة مخالفة للقانون. وعلى مستوى الوسائل المتنقلة، حجزت وحدات الجيش 181 مركبة من مختلف الأصناف، كانت تستعمل في النقل والتخريب والأنشطة المشبوهة عبر المناطق الحدودية.

وتعكس هذه الحصيلة حجم اليقظة العملياتية للجيش الوطني الشعبي واستمرارية العمل الأمني على مدار الساعة، بما يعزز حماية التراب الوطني ويؤكد فعالية المقاربة الشاملة التي تعتمدها الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

موسى سليمان

أصدر الجيش الوطني الشعبي حصيلته العملياتية لشهر أكتوبر 2025، مسجلاً نتائج ميدانية لافتة تعكس فعالية الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة وحماية الحدود الوطنية. ووفق المعطيات الرسمية، تم القضاء على إرهابي واحد خلال الشهر، في حين أُلقي القبض على سبعة إرهابيين، وتسليم اثنين آخرين نفسيهما لقوات الجيش، إلى جانب توقيف 22 عنصر دعم للجماعات الإرهابية.

كما شهد الشهر ذاته توقيف 1447 شخصاً في إطار التخريب والتنقيب غير الشرعي عن الذهب و 1691 مهاجرًا غير شرعي من جنسيات مختلفة، إضافة إلى توقيف 242 تاجر مخدرات، ما يعكس اتساع نطاق العمليات التي تشمل مختلف التهديدات العابرة للحدود.

وفي إطار محاربة الجريمة الاقتصادية والتخريب، حجزت وحدات الجيش كميات معتبرة من المواد المهترئة، منها 34.54

أمن ولاية بليدة يطيح بشبكة إجرامية لترويج المخدرات يقودها صيدلي

وصال شنيخر

تمكنت المصلحة الولائية للشرطة القضائية لأمن ولاية البليدة، الأسبوع المنصرم، من شل نشاط شبكة إجرامية منضمة يقودها صيدلي، مع ضبط أزيد من 243 ألف من المؤثرات العقلية من مختلف الأنواع، مع توقيف إحدى عشر «11» شخصًا من عناصر الشبكة الإجرامية.

ونفذت العملية فرقة البحث والتدخل BRI التابعة للمصلحة الولائية للشرطة القضائية لأمن ولاية البليدة، وذلك بعد تحريات ميدانية، أسفرت عن كشف معالم النشاط المشبوه لأحد الصيادلة الذي كان يقود شبكة منظمة لترويج الأدوية والمؤثرات العقلية، يمتد نشاطها إلى عدد من الولايات الوسطى من الوطن، باستغلال وصفات طبية صورية، حيث تم تحديد هوية وتوقيف إحدى عشر (11) شخصًا من عناصرها على رأسهم الصيدلي.

العملية التي تمت تحت إشراف النيابة المختصة، أسفرت إجمالاً عن ضبط: 242940 مؤثر عقلي من مختلف الأنواع، 145 حقنة مخدرة، 16 قارورة محلول مخدر.

وتم تقديم المشتبه فيهم أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة البليدة.



سينما الصحراء تنطلق..

تيميمون تستضيف قوافل الفيلم القصير

وصال شنيخر

تحتضن صحراء الجزائر الطبعة الأولى من مهرجان تيميمون الدولي للفيلم القصير، في الفترة من 13 إلى 18 نوفمبر الجاري، في تظاهرة فنية تُوصف بـ «التحدي السينمائي» الهادف إلى ترسيخ حدث سنوي يحتفي بالتراث الثقافي لمنطقة قورارة.

ويشارك في المهرجان 61 فيلماً قصيراً من 31 بلداً، تتنافس على الجائزة الكبرى «قورارة الذهبي». ويتوزع برنامج المنافسة بين 19 فيلماً روائياً، و13 فيلماً وثائقياً، إلى جانب 15 فيلماً وطنياً.

ويُعد المهرجان احتفاءً صريحاً بالسينما الأفريقية، حيث تحل السينغال ضيف شرف الدورة، مع تخصيص 5 عروض لأفلامها القصيرة، بالإضافة إلى عرض شرقي أفريقي في سهره الافتتاح بفيلم «ارتداد ذري» للمخرج رشيد بوشارب، وفيلم «باصيونس» (صابالي) في سهره الاختتام.

مظاهرة حاشدة أمام سفارة المغرب بلندن تطالب بإنهاء 50 عامًا من الاحتلال

وصال شنيخر

شهدت العاصمة البريطانية لندن، الأحد، مشهداً مؤثراً لتضامن دولي مع القضية الصحراوية، حيث احتشدت جموع غفيرة من أبناء الجالية الصحراوية ونشطاء حقوق الإنسان أمام مقر السفارة المغربية.

وجاءت هذه المظاهرة الصارخة في الذكرى الخمسين «للاحتلال المغربي للصحراء الغربية»، لتجدد المطالب الأساسية للشعب الصحراوي.

رفض قاطع لـ «الحكم الذاتي» والمطالبة بالشرعية الدولية

وتحوّل محيط السفارة إلى منصة للاحتجاج، حيث رفع المشاركون الأعلام الصحراوية وشعارات مدوّية تطالب بوقف فوري للاحتلال.

وأكد المتظاهرون رفضهم القاطع لـ «مقترح الحكم الذاتي»، معتبرين إياه التفافاً على حقوقهم.

وشددوا على ضرورة تطبيق الشرعية الدولية وتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه «غير القابل للتصرف» في تقرير المصير

والاستقلال، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء الصحراوية (وأص).

ولم تقتصر المطالب على الشق السياسي، بل امتدت لتشمل قضية حقوق الإنسان، حيث ارتفعت الأصوات منادية بـ «الحرية الفورية» لجميع السجناء السياسيين الصحراويين القابعين في السجون المغربية، وفي مقدمتهم مجموعة «أكديم إزيك» الأيقونية.

ولم يكن الحضور صحراوياً خالصاً، بل شاركت في المسيرة قوى تضامنية بريطانية فاعلة، شملت منظمات حقوقية ونقابات طلابية.



وعبر ممثلو هذه المنظمات عن دعمهم الثابت لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، موجّهين نداءً عاجلاً للحكومة البريطانية: «يجب الضغط على المغرب لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.»

واختُتمت المظاهرة الحاشدة بقراءة بيان ختامي مؤثر، حمل رسالة قوية إلى المجتمع الدولي.

وطالب البيان الأمم المتحدة بـ «الإسراع في تنظيم استفتاء حر ونزيه» تحت إشرافها المباشر، مذكراً العالم بمسؤوليته «القانونية والأخلاقية» تجاه هذه القضية، التي لا تزال تمثل آخر مستعمرة في القارة الإفريقية.



الدرك يطيح بشبكة متخصصة في سرقة المواشي بعين البنيان

تواجد عناصر الشبكة.

إيمان بن يمينه

تمكنت فرقة الدرك الوطني بحي المنظر الجميل، بلدية عين البنيان، من الإطاحة بشبكة إجرامية متخصصة في سرقة المواشي عبر إقليم ولاية الجزائر، حسبما أفاد به بيان للدرك الوطني.

وجاءت هذه العملية بعد تقدم أحد الضحايا بشكوى حول سرقة 35 رأساً من الأغنام والماعر من زريبةته بحي بلاطو.

وعلى الفور، قامت الفرقة بتنشيط التحريات، وتكثيف عمليات الاستعلام، واستعمال الوسائل التقنية لتحديد مكان

وأُسفرت العملية عن توقيف 4 أشخاص، واسترجاع 29 رأساً من الماشية، إلى جانب حجز مبلغ مالي قدره 450 ألف دينار جزائري، وسيارة سياحية، وشاحنة صغيرة.

وكشف الموقوفون عن أن سرقة المواشي كانت نتيجة اتفاق مسبق بينهم، مستغلين سوء الأحوال الجوية لتنفيذ عملياتهم.

وبعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية، تم تقديم الموقوفين أمام الجهات القضائية المختصة لمتابعتهم قضائياً.